

جامعة الجزائر (يوسف بن خدة)
كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية
قسم التاريخ
تخصص : التاريخ المعاصر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان :

دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962
دراسة تاريخية

تحت إشراف
الدكتورة :
مسعودة يحياوي
مرابط

إعداد الطالب :
الجودي بخوش

السنة الجامعية : 2006-2007

قائمة المختصرات:

- F-S-M** : Fediration Syndicale Mondiale.
- S-C.I** : Service civile internationale .
- C-A-U** : Comité d'Action Universitaire.
- C-C-E**: Comité de Coordination et d'Exécution.
- C-I-S-L**: Confédération International des Syndicats Libres.
- C-I-S-C**: Confédération International des Syndicats Chrétiens
- C-N-R-A**: Conseil National de la Révolution Algérienne.
- C-O-M**: Commandement des Opérations Militaires.
- D-P-U**: Dispositif de la Protection Urbaine.
- E-M-G**: Etat Major Général.
- G-P-R-A**:Gouvernement Provisoire de la République Algérienne.
- U-M-T**: Union Marocaine du Travail.
- U-G-T-A**: Union Générale des Travailleurs Algériens.
- U-G-T-A-N**:Union Générale des Travailleurs de l'Afrique Noire.
- U-G-T-T**: Union Générale des Travailleurs Tunisiens.
- U-S-T-A**: Union Syndicale des Travailleurs Algériens.
- O-A-S**: Organisation Armée Secrete.
- S-A-S**: Section Administrative Speciale.
- Z-A-A**: Zone Autonome d'Alger.

مقدمة :

إن من يستعرض تاريخ الإنسانية، يلاحظ أن عظمة الأمم تظهر من خلال التضحيات التي قدمتها دفاعاً عن أوطانها، من كل اعتداء مهما كان نوعه أو شكله.

والشعب الجزائري، يعتبر من الشعوب الرائدة في هذا السياق نظراً لما قدمه أبناءه من تضحيات جسام، عبر التاريخ في الدفاع عن أرضهم، ومقوماتهم العديدة للاحتلال الأجنبي عبر العصور.

ولعل أبرز وأعظم صورة لذلك الكفاح الذي خاضه الشعب الجزائري عبر التاريخ نجد ما قدمه من تضحيات خلال ثورة التحرير 1954-1962 حيث وهب فيها أعز ما يملك، ألا وهي الحياة، هذا بالنسبة للذين استشهدوا، أما اللذين بقوا على قيد الحياة فإلى جانب مشاركتهم في الثورة التحريرية، فإنهم واصلوا عطائهم لبناء الجزائر المستقلة.

غير أن تاريخ الجزائر عموماً، و الثورة التحريرية بوجه التحديد وإضافة إلى النقص الكبير الذي يعانيه، فإنه يتعرض اليوم إلى محاولة الطمس والتزييف، من خلال كتابات سابقة وحديثة، حاولت ولاتزال تحاول المساس برموز الدولة الجزائرية وتضحيات شعبها ولم يسلم منها لا الأموات ولا الأحياء.

ورغم الجهود المبذولة من طرف العديد من المؤرخين النزهاء، وإلى جانب بعض الدراسات الحديثة التي اهتمت بالموضوع وحاولت معالجته بطريقة علمية محايدة، فإن الطريق لازال بحاجة إلى من يشقه، ولاسيما أن الكثير ممن صنعوا الحدث مازالوا على قيد الحياة.

إن الموضوع الذي اخترته في هذه الدراسة يتعلق بشخصية بارزة في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية، ويحمل عنوان «**دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954، 1962**»، وهو لبنة أردت بها المساهمة في إثراء تاريخ رجال الثورة التحريرية، الذين مايزال الغموض يكتنف مسارهم النضالي ومسيرتهم الثورية، لدى جيل الاستقلال، أو أن الشيء المعروف عنهم، ورد بتناقض صارخ أو بإغفال الكثير من جوانب نشاطهم وجهودهم، والتركيز على بعض الأحداث التي ميزت مسيرتهم، ومحاولة اتخاذها كمرات يرى من خلالها ويحكم بها عليهم.

إن اختياري لهذا الموضوع نابع من اعتبارات عديدة ألخصها فيما يلي:

* الأثر البالغ الذي تركه الرجل في الحركة الوطنية والثورة التحريرية.

* أنه قام أيضا بإرساء قواعد النظام وكان مثلا يقتدى به في الانضباط سواء تعلق الأمر بحركة انتصار الحريات الديمقراطية، أو داخل جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

* تقلده لعدة مسؤوليات، وتنفيذه لمهام عديدة، بنجاح كبير وبدون أية خلفية إيديولوجية أو حسابات سياسية عكس بعض الأشخاص الذين يشهد التاريخ اليوم عليهم بأن التحاقهم بالحركة الوطنية، أو الثورة التحريرية كان يهدف في الأساس إلى الإنفراد بالقيادة والزعامة لا غير.

و انطلاقا من هذه الاعتبارات، فإن الموضوع يحتاج إلى هذه الدراسة، كون الكثير من جوانبه يعترينا الغموض، و يحتاج إلى المزيد من التوضيح والتحليل، لأن الرجل كان عنصرا فعالا في عدة محطات بارزة من الثورة التحريرية، وقد أثر في مجرياتها وتطوراتها، كما كان صاحب المبادرة في العديد من القضايا والمسائل التي شهدتها الساحة الوطنية آنذاك.

لذلك فإن هذه الدراسة تكتسي في تقديري أهمية بالغة، كونها تميظ اللثام عن ظروف نشأة هذا الرجل وعن المؤثرات التي كانت وراء تكوين شخصيته، وكذا تعامله ودوره وحتى موقفه من بعض المسائل الحساسة من تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، حيث تدرج خلالها في سلم المسؤوليات، من المجاهد البسيط سنة 1955 إلى رئاسة الحكومة سنة 1961 وقيادة الشعب الجزائري نحو الاستقلال في 05 جويلية 1962.

و لقد دفعني للبحث في هذا الموضوع أسباب عديدة، أذكر منها على سبيل المثال:

- الرغبة الذاتية في محاولة الإسهام في كتابة تاريخ الثورة التحريرية، وذلك منذ فترة دراستي في طور اليسانس لاعتبارات شخصية.
- اعتقادي بأن هذه المرحلة من تاريخ الجزائر، مازال يكتنفها الغموض والالتباس في عدة جوانب، ولاسيما إذا علمنا أن أغلب ما كتب عنها، كان بأقلام فرنسية احتوت الكثير من الأخطاء و المغالطات التاريخية، التي تسيء إلى رموز الثورة وقادتها، محاولة بذلك استصغار دورهم من جهة، و التشكيك في نوابهم وأهدافهم الوطنية من جهة أخرى.
- قلة الدراسات والأبحاث الجزائرية في تاريخ الثورة والرجال الذين صنعوها، بإستثناء بعض الإشارات البسيطة التي وردت في الكتابات العامة.

- حملة التشويه والتجريح التي يتعرض لها بعض قادة الثورة، ومن بينهم بن يوسف بن خدة، هذا الأمر دفعني إلى محاولة كشف حقيقة الرجل، ومعرفة بعض الحقائق عن مسيرته النضالية والثورية.
- اقتراحات بعض أساتذتي، و تحفيزهم لي من أجل البحث في الموضوع ومعالجته بمنظور علمي.
- و المأمول، أن هذا البحث يثري-إلى حد ما- الكتابات التي أنجزت حول تاريخ الثورة، ويقدم عوناً للدارسين في هذا التخصص، لأنه يتعرض إلى بعض القضايا الهامة من تاريخ الثورة التحريرية، كما يتفحص مشوار وسيرة أحد قادتها البارزين الذين لم يأخذوا حقهم من الدراسة العلمية النزيهة.
- و المراد من خلال الوقوف عند المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع، يتمثل في السعي إلى معرفة الرجل والوقوف عند تجربته النضالية والثورية، ثم تفسير أسباب تحامل البعض عليه إلى درجة ملفتة للانتباه، وذلك بوضع مختلف الأحداث والقضايا في إطارها الزمني وسياقها التاريخي، لكي يتمكن الدارس من الاقتراب منها واكتشاف حقيقتها، وبالتالي يتسنى له فهم بعض الأمور التي لا يمكن له تفسيرها بالمنظور الحالي لأن المعطيات والظروف والذهنيات قد أصبحت مختلفة عما كانت عليه في السابق، وبالتالي تغيّر النظرة وطريقة الحكم على الأمور.
- و قد أردت من خلال هذا البحث الوصول إلى الأهداف الرئيسية التالية:
- تناول مسيرة بن يوسف بن خدة في طفولته للوقوف عند مختلف المؤثرات الأولى التي ساهمت في تشكيل شخصيته.
- الوقوف عند مسيرته النضالية قبل الثورة التحريرية وموقفه من مختلف القضايا والمستجدات الطارئة على الحركة الوطنية في تلك الفترة .
- إبراز دور الرجل وقدرته على التنظيم منذ انضمامه إلى الثورة سنة 1955.
- التطرق إلى أهم الأعمال والإنجازات التي كانت نابعة من اقتراح وتفكير الرجل، وتأثير ذلك على المستوى الوطني للثورة، لأخلص في الأخير إلى ذكر جهوده الرامية إلى حماية الثورة والحفاظ على المبادئ الأساسية التي قامت من أجلها، دون أن أنسى الإشارة إلى أهم الصعوبات، بل الأزمات في بعض الأحيان التي واجهت بن يوسف بن خدة طيلة مساره النضالي والثوري.

إن الكتابات التي تم العثور عليها من خلال إجراء البحث البيولوجرافي للموضوع فقيرة جدا، إذ تعرضت له بشكل سطحي، أو دعائي نابع عن أحقاد قديمة.

و قد اعتمدت ، بالدرجة الأولى في جمع المادة التاريخية لبناء موضوع البحث، على المصادر الحية ، المتمثلة في بعض الشهادات التي جمعتها وسجلتها لمجاهدين عايشوا أو تقلدوا مناصب مع المرحوم بن يوسف بن خدة، أو كانوا ممن يتمتع بمعرفة ودراية لخبايا الأمور، أو كانت لهم مشاركة مباشرة في صنع الحدث معه، على غرار عبد الرحمان كيوان ، سيد علي عبد الحميد، ابراهيم شرقي وعبد الحكيم بن الشيخ الحسين، وكذا شهادة إبنه (سليم بن خدة) الذي كانت لي معه عدة لقاءات ، زودني من خلالها بمعلومات وافية، وبوثائق نادرة، زادت في موضوعية البحث ومصداقيته.

يضاف إلى هذا ، الكتب القيمة، التي ألفها المرحوم بن يوسف بن خدة، بعد الاستقلال والمقدر عددها بثمانية كتب، ستة منها طبعت ونشرت ، وإثنان (خروج لجنة التنسيق والتنفيذ، ورفاء مصالي يحاكمونه) لم تنشر بعد.

كما عثرت على جانب هام من مسيرة الرجل داخل الثورة التحريرية، من خلال إطلاعي على بعض الوثائق النادرة التي يحتفظ بها علي شكل أرشيف خاص ، لم ينشر بعد .
و اعتمدت أيضا على كتب أخرى مثل :

- كتاب «**مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م**» الذي تعرض في الكثير من صفحاته إلى أهم الأحداث التي كان بن يوسف بن خدة أحد الأطراف الفاعلة فيها، كأزمة 1959 وأزمة 1962.
- كتاب خالفة معمري «**عبان رمضان، بطل الثورة الجزائرية**»
- كتاب محمد عباس «**ثوارعظماء**» الذي زودنا فيه بشهادات العديد من الشخصيات الوطنية، كانت على اتصال مباشر بموضوع البحث، كأحمد بودة ، حسين لحول ومولاي مرياح... الخ.
- كتاب الأستاذ محمد حربي «**أرشيف الثورة الجزائرية**» الذي يعتبر إحدى المصادر الأساسية في كتابة تاريخ الثورة، كونه يحتوي على عدد معتبر من الوثائق الرسمية التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث.

واعتمدت أيضا على كتاب آخر لنفس المؤرخ بعنوان «**جبهة التحرير الوطني سراب وحقيقة**» فهو أيضا يتضمن مادة تاريخية مهمة تساعد الباحث على الإطلاع بشكل كبير على مختلف الحقائق التي وقف عندها المؤرخ "حربي".

- كتابي المرحوم فرحات عباس ، «**تشریح حرب**» و«**الاستقلال المصادر**» وقد اعتمدت على هاذين المصدرين، باعتبار أن عباس كان هو الآخر من بين الشخصيات السياسية البارزة التي اشتغل معها بن يوسف بن خدة ، خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958، كما أن الرجلين تقاطعت مواقفها في بعض الأحيان كما حدث سنة 1961 وسنة 1962.

- هذا دون أن ننسى الكتابات الفرنسية وفي مقدمتها:
- Yves Courrière في كتابه «**حرب الجزائر**» ، بأجزائه الأربعة "

- Gilbert meynier في كتابه «**التاريخ الداخلي لجبهة ا لتحرير الوطني**»

- Alistair Horne في كتابه «**تاريخ الحرب الجزائرية**»

- Claud Palliat في مذكراته بعنوان «**مذكرات الأمل**»

إضافة إلى اعتمادي على بعض الجرائد والمجلات المتخصصة ، كجريدة "**المنار**" ، و جريدة "**العامل الجزائري**" ، أما المجلات فقد اعتمدت أساسا على بعض الأعداد التي أصدرتها جمعية 11 ديسمبر 1960، والتي تضمنت سلسلة الملتقيات التي نظمتها، أذكر على سبيل المثال ، عددها الخاص باحتفال الجزائر بالذكرى الخمسون لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، أين نجد فيها عدة شهادات لشخصيات عايشت المرحوم بن يوسف بن خدة، أو عملت تحت مسؤوليته، وكذلك العدد الذي أصدرته وخصت به سيرة المناضل حسين لحول.

كما اعتمدت أيضا على بعض الأعداد من مجلة "**نقد**" ، ومجلة "**المصادر**" التي يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

و الحقيقة ، أن الموضوع لا يزال يفتقر بشكل كبير إلى المصادر والوثائق، لأن أغلب ما كتب عن بن يوسف بن خدة، لا يمثل إلا نسبة بسيطة جدا من مسيرته الحافلة بالأحداث.

و من البديهي أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج والأدوات المستعملة في البحث ، و عليه فإن طبيعة موضوع الدراسة البيوغرافية ، فرضت عليا استعمال المنهج التاريخي التحليلي ، الذي يعتمد أساسا على جمع الوثائق والمعلومات

التاريخية اولا ثم دراستها وتحليلها وبعدها التعليق عليها، بعد إجراء المقارنة للخروج بحوصلة تعتبر تفسيراً منطقياً لتطور الأحداث التي صاحبت مسيرة بن يوسف بن خدة .

وقد قسمت بحثي إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ، خصصت الفصل الأول إلى حياة بن يوسف بن خدة قبل الثورة ، حيث عرجت في أول الأمر على أوضاع الجزائر قبيل مولده، ثم تطرقت إلى ظروف مولده ونشأته، كما تطرقت أيضاً في نفس الفصل إلى بداية انخراطه في الحركة الوطنية مع نهاية الثلاثينات من القرن الماضي ، والتي كانت في صفوف حزب الشعب الجزائري في منطقة البليدة ، الأمر الذي عرضه للسجن والمتابعة وهو لا يزال تلميذاً بالثانوية، واستعرضت كذلك ظروف تعيينه في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947، وفي العنصر الأخير من الفصل الأول أشرت إلى تعيينه أميناً عاماً لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وما ترتب عنه من صعوبات ومشاكل انتهت في الأخير إلى ظهور أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، و قد ركزت على هذا العنصر، كونه أحد الأسباب المباشرة التي عجلت بالعمل الثوري الذي شرع فيه منذ ليلة الفاتح من نوفمبر 1954.

أما الفصل الثاني تناولت فيه ، ظروف انضمام بن يوسف بن خدة إلى الثورة التحريرية بعد إطلاق سراحه في ماي 1955، ثم تحدثت عن أهم المسؤوليات والمهام التي تقلدها الرجل داخل الثورة في مرحلتها الأولى وأهم أعماله بداية بصياغة الخطوط العريضة لأرضية مؤتمر الصومام، وإسهامه الكبير في إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجريدة المجاهد وإعداد النشيد الوطني "قسما" مروراً بدوره داخل المنطقة المستقلة بصفته عضواً في أول لجنة التنسيق والتنفيذ، وصولاً إلى الأحداث التي صاحبت إضراب الثمانية أيام أو ما يسمى "معركة الجزائر" ، وما نتج عنها من أحداث خطيرة كادت أن تقضي على كافة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ.

أما الفصل الثالث، فقد استعرضت خلاله أهم الانجازات التي حققها بن يوسف بن خدة بصفته وزيراً للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة كإعادة تنظيمه لمختلف المنظمات الإنسانية والاجتماعية التي لعبت دوراً بارزاً في الثورة التحريرية ، كالاتحاد العام للعمال الجزائريين ، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وكذلك تكفله ورعايته لفئة اللاجئين الجزائريين والجرحى ، من جنود جيش التحرير الوطني .

ولما تطرقت إلى نشاطه الدبلوماسي ، اكتفيت فقط بعرض تفاصيل زيارته إلى جمهورية الصين الشعبية في ديسمبر 1958، وهذا لا يعني أنه النشاط الوحيد والذي قام به بن يوسف بن خدة أيام كان وزيرا للشؤون الاجتماعية ، بل كانت له زيارات عديدة إلى أوروبا وآسيا، لكن التطرق إليها بكل تفاصيلها سيأخذ من دون شك الحيز الكبير من هذا البحث ، ولهذا السبب اكتفيت بعرض تجربة واحدة على سبيل المثال لا غير.

أما الفصل الرابع والأخير ، فقد خصصته، لنشاط بن يوسف بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة، بالتطرق أولا إلى ظروف تعيينه رئيسا للحكومة المؤقتة ، بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة ، في 09-27 أوت 1961 ، وما صاحب تلك الفترة من أحداث خطيرة هزت وحدة الثورة لولا تعقل وتفطن بعض القادة وتفضيلهم المصلحة العليا للبلاد.

و ذكرت أيضا في نفس الفصل، أهم التحديات التي واجهها بن خدة في فترة رئاسته للحكومة المؤقتة، وتتمثل أساسا في تجاوز الأزمة الناجمة عن استقالة أعضاء هيئة الأركان ، ثم الاستعداد لمواجهة مرحلة المفاوضات مع الطرف الفرنسي التي تميزت بالصعوبة في أغلب الأحيان .

و بعد هذا، تعرضت بنوع من التفصيل إلى مصير بن خدة ، خلال الفترة الانتقالية ، أي مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار ، في 19 مارس 1962، هذه الفترة التي تميزت بصراع عنيف، وسباق شديد نحو السلطة ، انتهى في الأخير بالإطاحة عسكريا بالحكومة المؤقتة في سبتمبر 1962.

وأنهت العمل بخاتمة ، ضمنتها جملة من النتائج التي خرجت بها من خلال معالجاتي للموضوع منها:

- أن بن يوسف بت خدة ، هو ذلك الرجل الذي وهب شبابه للقضية الجزائرية مناضلا ومجاهدا ، من أجل استقلال الجزائر واستعادة حريتها ، و قد أبلى في سبيل ذلك البلاء الحسن، و لاينكر ذلك إلا جاحد مغرض.

- أن الرجل كان وطنيا متيما بالجزائر، منذ نعومة أظفاره و هذا كلفه في العديد من الأحيان السجن والاعتقال رغم صغر سنه.

- البساطة والتواضع هما السمات التي طغت على شخص بن خدة ، أكسبته ثقة رفاقه في الكفاح ، فقد تدرج في المسؤوليات من المجاهد البسيط سنة 1955 إلى رئاسة الحكومة المؤقتة سنة 1961.

- أن بن خدة قد واجه طيلة مساره النضالي إحدى أكبر الأزمات التي عرفتتها الحركة الوطنية والثورة التحريرية ويتعلق الأمر بأزمة

حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وأزمة صائفة 1962، وفي كلتا الأزمتين كان بن خدة ضحية السباق نحو السلطة ، وفرض ما يسمى " بعبادة الشخصية " ، هذا المبدأ الذي عارضه ليس فقط أثناء الفترة الاستعمارية وإنما بعد الاستقلال كذلك.

وقد ضمنت الموضوع مجموعة من الملاحق التي تضم بعض الوثائق المنشورة والغير المنشورة والتي تخدم - حسب رأينا- القارئ ، وبقائمة من المصادر والمراجع .

وقبل الختام ، لا بد أن أقر بأنني صادفت الكثير من العراقيين التي وقفت أمامي حاجزا حال دون إنجاز هذا العمل قبل هذا الوقت ، وتتمثل على وجه الخصوص في صعوبة الاتصال برفاق المرحوم بن يوسف بن خدة ، والإدلاء بشهادتهم هذا إلى جانب تقاعس بعض الإدارات عن تقديم المساعدة لي في جمع الوثائق الخاصة بالرجل لأسباب مجهولة ، وهذا بالإضافة إلى قانون 17 أوت 1998 ، الخاص بالنظام الجديد للماجستير ، الذي جعل من الطالب يصرع الوقت ويسعى إلى إكمال عمله في الأجل المحدد، ولو كان ذلك على حساب ما يتطلبه العمل من مقاييس علمية وتاريخية .

و الله ولي التوفيق

الفهرس العام

مقدمة

الفصل الأول : مولد و نشأة بن يوسف بن خدة

- 1- أوضاع الجزائر قبيل مولد بن يوسف بن خدة 12
- 2- مولده و نشأته 16
- 3- نضاله السياسي 18
- 4- بن خدة عضو في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية 23
- 5- تعيين بن خدة أمينا عاما لحركة انتصار الحريات الديمقراطية 26
- 5-1- ظروف تعيينه 26
- 5-2- مهامه الجديدة 30
- 5-2-1- مسألة الانتخابات 30
- 5-2-2- الإعداد للمؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، أبريل 1953 35
- 6- خلافه مع مصالي 40
- 6-1- أبعاد الأزمة 43
- 6-2- حقيقة الأزمة 44

الفصل الثاني : اندلاع الثورة التحريرية

- 1- ظروف اندلاع الثورة 49
- 2- موقف بن خدة من فكرة قيام الثورة 52
- 3- هل كان بن خدة على علم بموعد قيام الثورة؟ 54
- 4- اعتقال بن خدة في نوفمبر 1954 60
- 5- انضمامه إلى الثورة التحريرية 63
- 6- المسؤوليات التي تقلدها بعد انضمامه إلى الثورة 67
- 6-1- إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA 69
- 6-2- إعداد النشيد الوطني 75
- 6-3- إنشاء جريدة المجاهد 80
- 7- دوره في إعداد قرارات مؤتمر الصومام 82
- 7-1- ظروف انعقاد المؤتمر 82
- 7-2- صياغة قرارات مؤتمر الصومام 85
- 8- دوره في المنطقة المستقلة 92
- 8-1- إضراب الثمانية أيام 97
- 8-2- الإضراب في الإضراب 99
- 8-3- مصير بن خدة بعد خروج لجنة التنسيق و التنفيذ 106

الفصل الثالث : بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الأولى سبتمبر 1958 - جانفي 1960

| | | |
|----------|--|-----|
| 112..... | 1- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة الأولى | 112 |
| 114..... | 2- القيام عن إعلان الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958 | 114 |
| 116..... | 3- بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية | 116 |
| 120..... | 3-1- احتفالات اليوم العالمي للعمال | 120 |
| | 3-2- اجتماع اللجنة النقابية الدولية للتضامن مع العمال الجزائريين | 120 |
| 121..... | 3-3- اجتماع النقابات الافريقية في طرابلس 10/07/1959 | 121 |
| 122..... | 3-4- اللاجئين | 122 |
| 122..... | 3-5- ديار الطفولة | 122 |
| 123..... | 3-6- التكوين المهني | 123 |
| 124..... | 3-7- ارسال البعثات الطلابية | 124 |
| 125..... | 3-8- التكفل بجرحى جيش التحرير | 125 |
| 126..... | 4- زيارة بن خدة إلى جمهورية الصين الشعبية 3 ديسمبر 1959 | 126 |
| | 5- التطورات الخطيرة التي عرفتتها الحكومة المؤقتة وموقف بن خدة اتجاهه | 137 |
| 137..... | 5-1- التطورات الخطيرة | 137 |
| 145..... | 5-2- موقف بن خدة من هذه التطورات | 145 |
| | 6- اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، 16 ديسمبر 1959-18 جانفي 1960 | 150 |
| 151..... | 6-1- فعاليات الاجتماع | 151 |
| | 6-2- صياغة القوانين الأساسية للدولة الجزائرية | 152 |

الفصل الرابع : بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة أوت 1961.

- 1- ظروف تعيينه
160
- 2- تعيينه على رأس الحكومة المؤقتة الثالثة
161
- 3- مهام الحكومة المؤقتة تحت قيادة بن يوسف بن خدة
164
- 3-1- تجاوز أزمة هيئة الأركان
165
- 3-2- المفاوضات مع الطرف الفرنسي
170
- 3-3- المجلس الوطني للثورة الجزائرية يصادق على نص اتفاقية افيان
177
- 4 - مصير بن خدة خلال المرحلة الانتقالية
178
- 4-1- التقارب بين هيئة الأركان و الوزراء المعتقلين
179
- 4-2- موقف بن خدة من هذا التقارب
180
- 5- مؤتمر طرابلس
181
- 5-1- تشكل التحالفات السياسية و العسكرية
186
- 5-2- اجتماع زمورة 24-25 جوان 1962
188
- 6- بن خدة يقيل أعضاء هيئة الأركان
190
- 7- تأسيس المكتب السياسي و سقوط الحكومة المؤقتة
195
- 7-1- تأسيس المكتب السياسي
195
- 7-2- سقوط الحكومة المؤقتة
197
- خاتمة**
202

| | | |
|-------|-------------------------------|-----|
| | الملاحق | |
| | | 204 |
| | قائمة المصادر والمراجع | |
| | | 255 |

شكر و تقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة
الدكتورة مسعودة يحياوي مرابط عن كل خطوة
خطتها معي ، في سبيل إنجاز هذا العمل بخطى
رزينة ، و رغم إنشغالاتها العديدة أبت إلا أن تكون
وراء كل صفحة ، فمن الطالب إلى أستاذته ألف
تحية وشكر و تقدير على أستاذيتها الرفيعة

كلمة الشكر

أتوجه بشكري الجزيل إلى عائلة بن خدة ، وأخص بالذكر الدكتور سليم بن خدة ، الذي أعانني على إعداد هذا البحث، وزودني بكل ما احتاجه من وثائق و معلومات حول الموضوع ، كما أشكر أيضا رجال الثورة الذين صنعوا الحدث ، ولم يبخلوا عليا بشهاداتهم القيمة ، هذا دون أن أنسى الأستاذ ا لمحترم زين الدين قاسمي بتوجيهاته القيمة فكان بذلك نعم الأستاذ والصديق

كلمة الشكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة
الدكتورة مسعودة يحيوي مرابط عن كل خطوة
خطتها معي ، في سبيل إنجاز هذا العمل و رغم
انشغالها أبت إلا أن تكون وراء كل صفحة .
كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى عائلة المرحوم بن
يوسف بن خدة وأخص بالذكر نجله الدكتور سليم
بن خدة، الذي اعانني على هذا البحث وزودني كل
ما أحتهجه من وثائق ومعلومات حول الموضوع.
هذا دون أن ننسى رجال الثورة الذي صنعوا
الحدث، و لم يخلوا عليا بشهاداتهم القيمة ، فهم
مشكورين على ذلك.

الإهداء

إلى روح كل من ضحوا بحياتهم من أجل استقلال
الجزائر
إلى روح والدي التي كانت لي خير مؤدب و أحسن
موجه وأخلص ناصح ، إلى الذين وفروا كل
ماأحتاجه في سبيل إنجاز هذا العمل ، أبي وسائر
أفراد أسرتي و أقاربي .
إلى كل الزملاء و الأصدقاء خاصة : رشيد ، بوعلام،
كمال، يوسف و ليندة
إلى كل من سعى ولا يزال يسعى إلى تحقيق
المبادئ الإنسانية .

الجودي بخوش

الفصل الأول: حياة بن خدة قبل الثورة

- 1- أوضاع الجزائر قبيل مولد بن يوسف بن خدة
- 2- مولده و نشأته
- 3- نضاله السياسي
- 4- بن خدة عضو في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية
- 5- تعيين بن خدة أمينا عاما لحركة انتصار الحريات الديمقراطية
 - 1-5-1- ظروف تعيينه
 - 2-5-2- مهامه الجديدة
 - 2-5-2-1- مسألة الانتخابات
 - 2-5-2-2- الإعداد للمؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، أبريل 1953
- 6- خلافه مع مصالي
 - 1-6-1- أبعاد الأزمة
 - 2-6-2- حقيقة الأزمة

1-أوضاع الجزائر قبيل مولد بن يوسف بن خدة :

منذ دخول الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر سنة 1830، وهو يعمل جاهدا على استغلال البلاد والعباد، و تشويه الشخصية الجزائرية و محوها، فعمد إلى إنتزاع الملكية من الشعب ومصادرة الأراضي وإبتزاز الأموال و سن القوانين لتجريد الجزائريين من أراضيهم وطردهم إلى الصحاري و الجبال¹.

كما سن التشريعات و النظم التي شملت مختلف الميادين ، وعرفت بالسياسة الاستعمارية التي زادت في البؤس و الشقاء لدى أبناء الجزائر الذين تفتشت فيهم الأمراض والأوبئة و المجاعة التي حصدت مئات الآلاف منهم، دون أن تتدخل فرنسا لإنقاذهم رغم أنها المتسبب فيما حل بهم².

وفي الوقت نفسه قامت فرنسا باتخاذ عدة إجراءات من أجل تدعيم هذه السياسة ، كإغلاق المدارس ، تحويل المساجد إلى ثكنات وكنائس، ملاحقة العلماء والفقهاء و حرق المكتبات و دور العلم، و كانت تهدف بذلك إلى تدعيم سياسة التجهيل ومحو الذاكرة التاريخية و الحضارية للشعب الجزائري ، والقضاء على كل ما ينبه و يحرك فيه الوعي الوطني³.

و بحلول العقد الثامن من القرن التاسع عشر، خطت الإدارة الإستعمارية خطوة خطيرة نحو القضاء على الشخصية الجزائرية، حيث شجعت التعليم باللغة الفرنسية لتخلق جيلا جديدا يدافع عن ثقافتها، و فتحت باب التجنيس وفق الشروط و المعايير التي تخدم مصالحها.

و من جهة أخرى ، عملت الإدارة الفرنسية على استمالة بعض علماء الإصلاح في المشرق العربي أمثال محمد عبده الذي زار الجزائر سنة 1903 لكي تستطيع من خلالهم التأثير و السيطرة على مشاعر أبناء الجزائر و عقولهم بكل سهولة ، متخذة من الفتاوي التي أصدروها دليلا و سندا شرعيا لبقائها في الجزائر⁴.

ولما تعاضم الخطر الألماني مع مطلع القرن العشرين ، شرعت فرنسا في تطبيق سياسة أخطر من سابقتها ، والمتمثلة

¹ - شوقي عبد الكريم : دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية (1954) ، دار هومة، الجزائر ، 2004، ص 23.

² - نفسه .

³ -Abderrahim Taleb ben Diab :chronologie des Faits et mouvements Sociaux et politiques en Algerie 1830-1954 ، imprimerie du centre , Alger ,1983, P32.

⁴ - Taleb ben Diab :Op,Cit,P33.

في قانون التجنيد الإجباري سنة 1912¹، و سعت من خلاله إلى استعمال أبناء الشعب الجزائري كذروع بشرية في حالة الحرب، و رغم معارضتهم لهذا القانون إما بالهجرة نحو الخارج أو بالفرار و المقاطعة ، إلا أن فرنسا تمكنت بعدة وسائل من تجنيد عشرات الآلاف منهم وأقحمتهم في جبهات القتال عند اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1918) ، خاصة في معاركها الكبرى خاصة معركة "فيردان"².

و بذلك هلك العديد منهم مقابل وعود وهمية تجسدت في بعض الإصلاحات الشكلية التي سنتها حكومة "جورج كلمونصوا" سنة 1919، والتي تنكرت لكل الأهداف و المطالب التي كان يطمح إليها الشعب الجزائري ، و على هذا الأساس حاول الأمير خالد³، المشاركة في مؤتمر الصلح في باريس سنة 1919، عن طريق الاتصال بالحلفاء المنتصرين و على رأسهم "ولسون" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية⁴.

و في تلك الظروف ، خرجت فرنسا من الحرب العالمية الأولى منهكة الاقتصاد، مدمرة العمران ، و قدرت خسائرها البشرية بأكثر من مليون ونصف مليون قتيل ، و مليونين و ثمانمائة ألف جريح، و بالطبع كان للجزائريين حصة كبيرة من هذه الخسائر ، لذلك شرعت فرنسا بعد الحرب في إعادة بناء نفسها والقضاء على الآثار التي لحقت بها بالاعتماد على إمكانيات و خيارات مستعمراتها من بينها الجزائر، التي تحملت ضغطا استعماريًا واستغلاليًا كبيرًا في سبيل إعادة بناء فرنسا، في حين كانت الجزائر تعاني الفقر و التخلف الحضاري، و يعيش شعبها على هامش الحضارة و التمدين، إذ اجتمعت عليه ظروف الطبيعة القاسية من جهة، و السياسة الاستعمارية الجائرة من جهة أخرى،

¹ -OP,CIT, P34.

² - هي أكبر معارك الحرب العالمية الأولى ، وقعت في الجبهة الغربية بين القوات الألمانية و القوات الفرنسية الإنجليزية وذلك بتاريخ 21-فيفري 1916 استمرت إلى غاية شهر جويلية ، وكانت خسائرها كبيرة جدا حيث خسر الألمان 240 ألف قتيل مقابل 275 ألف قتيل عند الفرنسيين. و الإنجليز (نظر ابراهيم شرقي).

³ - هو خالد بن الهاشمي ابن الأمير عيد القادر الجزائري، و لد عام 1875، بدمشق انتقلت أسرته إلى الجزائر عام 1892، درس وتخرج من الأكاديمية العسكرية "سان سير" بفرنسا ، شارك في الحرب العالمية الأولى و قبل نهايتها غادر الجيش الفرنسي برتبة "قبطان" و بعد ذلك دخل في العمل السياسي في الجزائر ثم بفرنسا التي نفي إليها عام 1923 ثم إلى مصر و توفي بدمشق عام 1936.

⁴ - أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان، ج2، ط2، 1990، ص 56.

خاصة في عامي 1920-1921 ، حيث انتشرت فيه الأمراض والمجاعات وتم إحصاء عدد كبير من حالات الوفيات نتيجة التجويع ، حيث أوردت جريدة "صدي الجزائر" و"صدي وهران" ، أن هناك نساء حاملات بين أذرعهن أبنائهن الصغار موتى نتيجة الجوع¹ و من خلال هذه الأحداث التي تعاقبت على الجزائر رأى العمال الجزائريون بالمهجر انهم القوة التي يمكن تغيير وإصلاح الأحوال و توعية إخوانهم من بقية الشعب، و مما ساعدهم على ذلك ، هو تأثرهم بثورة عبد الكريم الخطابي في المغرب الأقصى، وأضحى بذلك الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة التي من شأنها أن تقود الشعوب المستعمرة نحو الانعتاق والاستقلال². و على هذا الأساس، تقرر إنشاء حركة وطنية للكفاح و المقاومة على غرار الحركات السياسية العالمية ، التي لا تقتصر على الجزائر فقط بل تشمل تونس والمغرب لأن الشمال الإفريقي يمثل وحدة جغرافية و تاريخية و بشرية، ثم إن الاستعمار كان يعامل أبناء المنطقة معاملة واحدة³. و هكذا اجتمعت الجمعية الدينية التي كانت تحمل اسم "جمعية الاخوة الإسلامية" والتي تأسست عام 1925، مع بعض المستقلين و الشيوعيين ، و توالى اجتماعاتها حتى توصلت في شهر جوان 1926 إلى الإعلان عن تأسيس "جمعية نجم شمال إفريقيا"⁴.

¹ - شوقي : مرجع سابق ، ص 27.

² - نفسه .

³ - yhahiaoui Merabet Messaouda : **Société Musulemane et communautés Européennes** ,Ed,Houma , Alger , 2005.P56

⁴ - شوقي : مرجع سابق ، ص 27 .

2-مولده و نشأته:

ولد بن يوسف بن خدة، في 23 فيفري 1920، كما تثبت ذلك شهادة ميلاده، بالبرواقية التابعة حاليا ولاية المدية¹. وقد كان والده فيسمى "عبد العزيز بن شيخ محي الدين بن خدة" الذي ولد سنة 1884²، أما والدته تسمى "حنيفة ديكاي" وهي من نفس المنطقة، من عائلة معروفة لدى الخاص والعام بالصلاح والتقوى وقد كان أديبا ومثقفا بالثقافتين العربية و الفرنسية، كما كان أيضا أحد نجباء المدرسة الثعالبية منذ أن كان فيها فطاحل العلماء الأجلاء، مثل الشيخ المجاوي، الشيخ السعيد والأستاذ الجليل عبد الحليم بن سماية، فكان بذلك من حملة القرآن الكريم العاملين به، وقد تقلد عدة مسؤوليات سامية حيث عين في البداية خوجة عند السوبريفي بالمدية سنة 1913، ثم قاضيا في القل بعمالة قسنطينة سنة 1914، ثم انتقل إلى البرواقية ليشغل نفس المنصب سنة 1916، إلى غاية 1923 تاريخ إنتقاله إلى مازونة بعمالة وهران، وبعدها إلى شرشال، ثم البرواقية مرة أخرى، وعندما عين قاضيا بعمالة قسنطينة سنة 1929، أدركته الوفاة عن عمر لا يتعدى 45 عام³.

وقد تربى بن يوسف بن خدة، وسط هذه العائلة المحافظة وتلمذ في بداية الأمر بمسقط رأسه مدة ثلاث سنوات، لينتقل فيما بعد إلى المدية حيث يشتغل والده منذ 1923، وكباقي الأطفال الجزائريين نجد أنه قد تلمذ في الكتابيب القرآنية إلى غاية 1926، تاريخ دخوله إلى إحدى المدارس الفرنسية⁴.
و للعلم فإن أبواب المدارس الابتدائية، التكميلية والثانوية، في العهد الاستعماري كانت مفتوحة فقط لأبناء المحتلين من النصارى و اليهود و بعض العملاء من الجزائريين و فئة قليلة جدا من أبناء الجزائر من الطبقة المتوسطة أما بقية السود الأعظم من الجزائريين، فإن الظروف المعيشية و تعنت العدو الاستعماري في منع أبناء الطبقة الفقيرة و حرمانهم من الدخول إلى المدرسة

¹ - أنظر شهادة ميلاد المرحوم بن يوسف بن خدة في الملحق رقم 01.

² - يعود نسب عائلة "بن خدة" إلى جدهم، "قادة بلمختار"، وهو من أجداد الأمير عبد القادر، والذي ينتسب أصلا إلى أهل البيت "سلالة علي بن أبي طالب" وهذا ما تثبتته الشجرة العائلية الموجودة في زاوية سيدي قادة بولاية معسكر، أنظر الملحق رقم 02.

³ - حوار أجرته مع سليم بن خدة (ابن بن يوسف بن خدة) بتاريخ 15 فيفري 2006 في المستشفى الجامعي مصطفى باشا بالعاصمة.

⁴ - بالإضافة للوالد (عبد العزيز) والوالدة (حنيفة) كانت العائلة تتكون من ستة أولاد وهم: عبد الحليم، الحسين، بن يوسف، إبراهيم، محمد و بنت واحدة تسمى صليحة.

جعلهم يدخلون في عالم الأمية ولم يبق لأبنائهم سوى رعي الغنم و البقر¹.

أما بالنسبة إلى أسرة بن يوسف بن خدة ، فقد استطاعت أن تدخله المدرسة الابتدائية ليواصل دراسته بنجاح و يحصل في ختامها على الشهادة الابتدائية بتفوق رغم وفاة والده في سن مبكر من عمره².

هذا المستوى ، أهله أن ينتقل إلى مرحلة التعليم المتوسط و الثانوي سنة 1933 ، مع العلم أن هذه المرحلة من التعليم في العهد الاستعماري لا يستطيع الوصول إليها من أبناء الوطن إلا من كان مجتهدا، لأن الكثير منهم كان يتوقف مشوارهم الدراسي عند الشهادة الابتدائية أو المتوسط، لكن الطالب بن يوسف بن خدة بعد أن بلغ هذه المرحلة من العلم ، وهذا المستوى من التفكير بدأت ترسم أمام عينيه الحقيقة المرّة وتتجلى كلها هذه الصورة البشعة للاستعمار الفرنسي في تعامله بغلض واستبداد وأيضا عن حياة الفقر و البؤس ، بينما نجد أن أبناء المحتلين وهم الغرباء عن الوطن يتمتعون بكل خيراتهم ، و لم يستطع بن يوسف خدة أن يمحي من ذاكرته الاحتفالات المؤوبة المخلدة للاحتلال الجزائر حيث رفعت الإدارة الاستعمارية أثنائها شعارات مناهضة للعروبة والإسلام تأكيداً على التفوق الفرنسي المسيحي و من بين تلك الشعارات نجد : " الجزائر فرنسية " و "إفريقيا المسيحية"³ ، و بانتقاله إلى ثانوية "DU VERIER" (ابن رشد حاليا) بالبليدة سنة 1933 ، احتك بن يوسف بعدة عناصر سيكون لها دور هام في الحركة الوطنية والثورة التحريرية ، أمثال الدكتور لمين دباغين ، عبان رمضان، سعد دحلب ، و محمد يزيد⁴.

وقد عانى بن يوسف وهو تلميذا داخل المدارس الاستعمارية مختلف أساليب التمييز العنصري سواء من طرف الطلبة الفرنسيين أو حتى الإدارة الفرنسية نفسها، حيث كانت تفرض

¹ - شهادة محمد الصالح بوسلامة، بمناسبة تخليد الذكرى الأولى لوفاة المجاهد حسين لحول ، "الجمعية التاريخية والثقافية 11 ديسمبر 1960" ، عدد خاص ، الجزائر ، 2006 ، ص 35.

² - ذكر لي سليم بن خدة أن بعد وفاة جده (عبد العزيز) ، أصبح عمه (عبد الحليم ، الشقيق الأكبر لبن يوسف) هو المسؤول عن العائلة، و بالتالي تحمل جميع المصاريف الدراسية التي كان بن يوسف في أمس الحاجة إليها .

³ - " إفريقيا المسيحية" ، شعار كان يردده غلاة المعمرين و المتطرفين الفرنسيين و كانوا يرمزون إليه بمجسم ، أعلاه صليب و أسفله هلال، بمعنى " انتصار الدين المسيحي على الدين الإسلامي".

⁴ - Ben Khedda ;»L’histoire officielle aux prises avec les retours de mémoire«، in la tribine , du 19 Aout ,2000, P06.ne du journal.

على الطلبة الجزائريين ارتداء ملابس خاصة بهم تميزهم عن الأوربيين، كما كانت تمارس عليهم ضغوطات يصعب على الإنسان تصورها كإعطائهم العلامات الاقصائية في مختلف المواد ، بغرض حرمانهم من مواصلة الدراسة، لأن المدرسة الفرنسية في تلك الفترة كانت تهدف أساسا إلى خدمة المشروع الاستعماري الذي كان يسعى دوما إلى تجهيل الجزائريين و تفقيهم¹، وفي هذا الصدد يذكر بن خدة «أن في إحدى الأيام اكتشف مدير الثانوية أن مجموعة من الطلبة ينشطون سرا في صفوف حزب الشعب الجزائري عن طريق توزيع أعداد من جريدة الأمة على الطلبة ، فدخل إليهم في إحدى الحصص وقال لهم كلاما جارحا لم يستطع أحد نسيانه ، حيث وصفهم بالسكاكين الحادة التي تطعن يوما بعد يوم جسد الدولة الفرنسية»²

3- نضاله السياسي:

مما لا شك فيه أن الطفل بن يوسف بما مكن الله فيه من الذكاء والمعرفة وحب الوطن، قد تابع في سن مبكر وباهتمام كبير مختلف تيارات الحركة الوطنية، فاستقطبته مطالب نجم شمال إفريقيا الذي تأسس سنة 1926³، باعتباره الحركة الوطنية السياسية الوحيدة التي كانت تطالب باستقلال الجزائر وبجلاء القوات العسكرية الفرنسية، في المقابل إنشأ الجمعية التأسيسية منتخبة بالاقتراع العام⁴.

كما أبدى بن يوسف بن خدة اهتماما كبيرا بالنشاط السياسي الذي يقوم به حزب الشعب الجزائري الذي تأسس في مارس 1937، وفضل في ذلك يعود أساسا إلى الدور الكبير الذي لعبته جريدة "الأمة" التابعة للحزب في إيصال مطالبه وأفكاره إلى مختلف شرائح الشعب الجزائري عموما والطلبة على وجه الخصوص ، ورغم إقدام السلطات الفرنسية على حل الحزب عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية إلا أن المناضلين استمروا في

¹ - بوسلامة :مرجع سابق ، ص 37.

² - Ben Khedda : L'histoire officielle, Op,Cit ,P06.

³ - نجم شمال افريقيا ظهر في البداية سنة 1924، كحركة نقابية أسسها مجموعة من عمال شمال افريقيا ، و بعد سنة 1926أصبحت مطالبها تأخذ الصيغة السياسية الداعية إلى استقلال بلدان المنطقة، و للإشارة فإن أول رئيس لهذه التشكيلة السياسية كان يسمى «الحاج علي عبد القادر» ثم خلفه «أحمد مصالي» بعد مؤتمر بروكسل بلجيكا سنة 1927 (أنظر Heddadre)

⁴ - Mahfoud Kaddache : Histoire du nationalisme algerien ,question nationale et politique , 1919-1951, T2, E.N.L, Algerie , 1993,P271.

النشاط بسرية تامة ، وحتى جريدة الأمة أصبحت تصدر وتوزع بسرية كذلك¹

أما بالنسبة لنشاط بن يوسف بن خدة داخل ثانوية "دوفيري" كان في البداية في منظمة الشبيبة الجزائرية التي أسسها لمين دباغين سنة 1942 ، الذي كان آنذاك المسؤول الأول عن حزب الشعب بعد اعتقال مصالي رفقة عدد كبير من القيادة المركزية منهم لحسين لحول ، أحمد مزغنة أحمد بودة ومحمد طالب ... إلخ².

وقد استطاعت "منظمة الشبيبة الجزائرية" خلال العام الأول من تأسيسها، أن تقوم بعدة أنشطة داخل الثانوية و خارجها ، وتمكنت خلالها من إيصال مبادئ الحزب إلى صفوف الطلبة واستقطاب أعداد كبيرة منهم ، عن طريق تنظيم لقاءات و اجتماعات تحت فيها بالمطالبة بتحرير جميع المعتقلين السياسيين و في مقدمتهم مناضلو حزب الشعب الجزائري³.

ومع بداية شهر فيفري 1943، شارك بن خدة رفقة بعض زملائه⁴، من منظمة الشبيبة الجزائرية في حملة دعائية في البليدة يدعون فيها الشباب الجزائري بعدم الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي ، خاصة بعدما ازدادت و تيرة التجنيد منذ نزول الحلفاء بالجزائر في 8 نوفمبر 1942⁵.

هذه الحملة التي قادها بن خدة من البليدة ، انتهت باعتقاله في نفس الشهر وهو لا يزال طالبا في القسم النهائي⁶، و حكم عليه بثمانية أشهر سجنًا، بتهمة تحريض الجزائريين على عدم مكافحة الألمان، وذلك في إطار قضية تسمى "**الفار من الجندية**" ويذكر بن خدة، أن خلال الفترة التي قضاها في سجن البليدة قد تعرض لأبشع أساليب التعذيب من طرف "**مصالح أمن الإقليم**" (DST) - ، كما أصدرت نفس المصالح أمرا يقضى بتجنيدده في صفوف الجيش الفرنسي رغما عنه، و ذلك بعد انتهاء

¹ - محمد يوسف : **الجزائر في ظل المسيرة النضالية- المنظمة الخاصة** - تقديم و تعريب، محمد شريف بن دالي حسين منشورات ثالة الأبيار، الجزائر ، 2007، ص 29.

² - عبد الرحمن بن ابراهيم ابن العقون : **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1989، ص 153..

³ -Kaddache : Op,Cit, P272

⁴ -شارك في هذه الحملة عشرة من الطلبة من بينهم بن يوسف بن خدة ، لمين دباغين ، والشبح الحسين سليمان

⁵ -Ben Khedda : L'histoire officielle ...،OP.Cit,P06.

⁶ - في تلك السنة تحصل بن يوسف بن خدة على شهادة البكالوريا ، و انتقل للدراسة في قسم الصيدلة بجامعة الجزائر .

عقوبة السجن الصادرة في حقه، و يضيف أيضا اضطر إلى تقديم رشوة لأحد الجنود الفرنسيين مقابل إعفائه من أداء الخدمة العسكرية وهذا فعلا ما حدث إذ أطلق صراحه بعدما انتهت فترة عقوبته في نهاية شهر أكتوبر 1943¹.

ولما أفرج عنه انتقل بن خدة إلى مدينة الجزائر لمتابعة دراسته الجامعية ، و في نفس الوقت جدد اتصالاته بلمين دباغين، الذي كان يطمح إلى تحقيق الوحدة بين مختلف تيارات الحركة الوطنية، حيث شرع في اتصالات عديدة مع ممثلي جمعية العلماء و فرحات عباس و ابن جلول ، كللت هذه المشاركات بالنجاح وتم تأسيس «**أحباب البيان والحريّة**» في أبريل 1944²، و قد كان بن خدة يحضر رفقة دباغين الاجتماعات العديدة التي ينظمها أعضاء المكتب السياسي لأحباب البيان مما أكسبه خبرة أكثر وتجربة أوسع، وكذلك تعرفه على أبرز القادة في حزب الشعب الجزائري، كأحمد طالب أحمد بودة ، شوقي مصطفى الحاج شرشالي، أحمد مزغنة حسين إصلاح وغيرهم³.

و بعد عام من انتقاله إلى مدينة الجزائر، استطاع بن خدة أن يبرز من جديد و يصبح مع بداية سنة 1945 ضمن الطاقم الذي كان تحرير جريدة "العمل" l'action Algerienne⁴ رفقة عيسات إيدير ، لحول وعبد المالك تمام⁵ كما كان له أيضا، الدور الرئيسي في تنظيم مظاهرات 01 ماي 1945 التي دعى إليها حزب الشعب الجزائري بمناسبة احتفالات اليوم العالمي للعمال، حيث استطاع أن يجند عدد كبير من الطلبة الجزائريين والمغاربة الذين كانوا مسجلين في جامعة الجزائر⁶.

و على ذكر مظاهرات الفاتح ماي 1945 ، لا بأس أن نشير إلى أنها انطلقت من ساحة الشهداء (حاليا)، مرورا بشارع علي بومنجل (ex- Dumont D urville) وصولا إلى نهج بن مهدي (ex Rue d Isly) لكن سرعان ما حوَصر المتظاهرون بجموع من الأوربيين الذين شرعوا في إطلاق النار من شرفات بيوتهم،

¹ - حوار مع سليم بن خدة ، مصدر سابق .

² - Keddache : Op,Cit,P 277.

³ -le Quotidien d'oran du 26Fevrier 2002, Op,Cit,P06.

⁴ -أنشأت هذه الجريدة سنة 1942، من طرف سيد علي عبد الحميد وأخويه مصطفى و بوعلام ، أحسن حامة ، عبد رحمان طالب ، عيد لعجالي ومحمد لعمرأوي، و قد تم طبع أول عدد من هذه الجريدة في 05 نهج النقيب " إهـلـر " (Ihler) ، لينتقل مقرها بعد العدد الثاني إلى 18 نهج "أنفير فيل"(Anfer ville) في وسط القصبة .

⁵ -Sid Ali Abdelhamid : A» la mémiore d'Elmodjahid Hocine lehouel «,In « Association Historique et culturel du 11 décembre 1960»,Alger, 2006,P71.

⁶ -يوسفى : مرجع سابق ، ص 67.

وأرسلت الامدادات بالجند والشرطة على جناح السرعة، وأقيمت في وجه المتظاهرين عقبات و حواجز، قصد منعهم من مواصلة ا لمسيرة¹.

لكن المتظاهرون اجتازوا تلك الحواجز بحماس كبير ، مرددين شعارات عديدة منها : (تحيا الجزائر حرة ومستقلة) ، " فليسقط الاستعمار " ، "أطلقوا سراح مصالي " ، مما أثار عنصرية و سخط الأوربيين و وحدات الشرطة خاصة بعدما شاهدوا العلم الجزائري يرفع في لأول مرة في المظاهرات التي ينظمها الشعب الجزائري².

و قد نتج عن هذه المظاهرات العديد من الضحايا في صفوف المتظاهرين يتقدمهم المناضل "بلحفاف محمد الغزالي" ، الذي استشهد و هو يرفع العلم الجزائري، بعدما أمطرهم المستوطنون بوابل من الرصاص³.

و بنفس الطريقة تعاملت فرنسا مع المتظاهرين في الشمال القسنطيني يوم 08 ماي 1945، وراحت تسخر أكبر إمكانياتها البشرية و المادية لقمع الشعب الجزائري الذي خرج إلى شوارع المدن للتعبير عن فرحته بانتصار قوات الحلفاء (التي كانت فرنسا تنتمي إليها)⁴.

لكن فرنسا لم تكن ترى الأمور بهذا المنظار ، وإنما كانت متخوفة من الوتيرة المتسارعة التي تطورت فيها مطالب الحركة الوطنية أثناء الحرب ، خاصة بعد تأسيس "أحباب البيان و الحرية" في مارس 1944، ولذلك نجد أنها أصدرت أوامر إلى مختلف قواتها (البرية ، الجوية و البحرية) تقضى يقمع المتظاهرين، و حتى تدمير المداشر بأكملها في بعض المناطق من البلاد ، وقد نتج عن

¹ -يوسفى : مرجع سابق ، ص 68.

² -يعود فضل تفصيل و خياطة العلم الوطني الأول الذي رفع في مظاهرات 01ماي 1945 إلى المناضلة الكبيرة سليمة بلحفاف ، التي أصبحت فيما بعد حرم المرحوم بن يوسف بن خدة .هذه المناضلة التي ولدت بالقصبة و تربت بحي بلكور كان لها الفضل أيضا في تأسيس الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات في نهاية الأربعينيات ، و أنضمت إلى الثورة مبكرا حيث كلفت بعدة مهام من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ، وأثناء معركة الجزائر، ألقى القبض عليهما وعذبت عذابا شديدا في فيلا "سوزوني" من طرف جنود الجنرال ماسو (حوار مع سليم بن خدة).

³ -بلحفاف محمد الغزالي، شقيق المناضلة سليمة بلحفاف وهو أول ضحية تسقط برصاص المعمرين إثر مظاهرات الفاتح ماي 1945 بشارع بن مهدي (ex-Rue D Isly) حوار مع سليم بن خدة.

⁴ -يوسف مناصرية : «جريمة 08 ماي مخططات الاستعمار الفرنسي» ، مجلة المصادر ، عدد 07 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية...، الجزائر، نوفمبر 2002، ص 77.

هذه السياسة على مدى ثلاثة أسابيع ما يزيد عن 45 ألف قتيل و عشرات الآلاف من الجرحى والمعتقلين¹.

و بالموازاة مع هذا كله ، أصدرت فرنسا قرار ينص على منع كل الأنشطة السياسية ، و اعتقال قادة الحركة الوطنية كما حدث بالنسبة لفرحات عباس الذي اعتقل يوم 08 ماي 1945 ، وبعده البشير الإبراهيمي يوم 27 ماي 1945 .
و بهذه الإجراءات ، أصبحت الحركة الوطنية شبه مشلولة وجمدت نشاطاتها لمدة سنة كاملة .

4- بن خدة عضو في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية:

أصدرت السلطات الاستعمارية في 09 مارس 1946 ، قرار العفو العام لفائدة جميع المعتقلين السياسيين، و بالتالي الإفراج عن قادة حزب الشعب الجزائري كلحول مزغنة ، شرشالي و غيرهم أما زعيم الحزب فلم يطلق سراحه إلا في شهر أوت 1946 و دخل إلى الجزائر في نهاية شهر سبتمبر 1946 ، بعدما مكث في فرنسا حوالي شهر ، التقى خلاله بالأمين العام للجامعة العربية السيد عزام باشا، الذي عرض عليه فكرة المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة²

و عند عودته إلى الجزائر شرعت قيادة الحزب في مشاورات عديدة مع مصالي حول الاستراتيجية الجديدة التي سيعمل بها الحزب خلال الفترات اللاحقة³

و قد تواصلت هذه المشاورات إلى غاية شهر ديسمبر 1946 ، تميزت بظهور الخلاف داخل الحزب، لما عرض مصالي على المناضلين فكرة المشاركة في الانتخابات، هذه الفكرة التي عارضها لحول و دباغين ، ووصفوها بمثابة تحول جذري من شأنه أن يمس بالتوجهات الثورية للحزب و يتغير بين عشية و ضحاها من الدعوة إلى المقاطعة إلى الدعوة للمشاركة⁴ ، فدخل الطرفان في جدال سياسي عنيف، حيث كان مصالي يرى أن المشاركة في الانتخابات تعد وسيلة هامة من وسائل المقاومة السياسية وأن المجالس النيابية، تعد أداة لإشهار مطالب الشعب

¹ - yahiaoui Merabet Messaouda : les événements du 08 mai 1945 , In el Messadér ,N°07, 20002.

² - إبراهيم لونيسي : « أزمة حزب الشعب الجزائري، خلفياتها وأبعادها»، "المصادر" عدد 2، 1999، ص 96

³ - Témoignage du «Moudjahid Amar Bentoumi à la mémoire du moudjahid Hocine Lahouel» In Association du 11 décembre 1960, Alger , 2006,P 109.

⁴ - أنظر شهادة حسين لحول في كتاب "محمد عباس " بعنوان(ثوار عظماء) مطبوعة دحلبي ، الجزائر، 1992، ص 30.

و نشر فكر الحزب وبالتالي كسب تأييد جزء كبير من الرأي العام الفرنسي، خاصة في أوساط التيار اليساري و أن المشاركة في الانتخابات تعتبر وسيلة هامة لنشر الوعي السياسي بشكل واسع على المستوى الوطني، وبالخصوص في أوساط الطلبة والمثقفين¹.

أما الطرف الرفض و المعارض للمشاركة فإنه كان يرى بأنها ستكون على حساب الإعداد للمعركة الفاصلة، كما أنها قد تجعل من الرجال المنتخب عليهم يستمرئون المقاومة السياسية بشكل واسع في إطار قوانين استعمارية وضعت أساسا ضد الشعب الجزائري، ومن الممكن أن يؤدي ذلك بسياسة الحزب إلى الانحدار نحو السياسة الإصلاحية التي كانت مرفوضة من طرف الحزب نفسه في السنوات السابقة².

وفي هذه الأجواء المتوترة بين مناضلي حزب الشعب، تم انعقاد المؤتمر الأول للحزب يومي 15-16 فيفري 1947 في بلكور، بدعوة ملحة من التيار الرفض لعملية المشاركة في الانتخابات، و تحت ضغوط عديدة رضح مصالي لهذا المطلب³.

و تجدر الإشارة أن بن خدة قد شارك في هذا المؤتمر بصفته عضوا في لجنة تحرير جريدة - " الأمة الجزائرية " أما عدد المشاركين فقد بلغ حوالي 70 مناضلا جاءوا من مختلف أنحاء الوطن⁴.

أما نتائج المؤتمر، فأقل ما يقال أنها كرست ظاهرة الانقسام داخل الحزب، حيث ظهر بداخله بعد انتهاء الأشغال ثلاث تيارات و هي⁵:

* التيار الشرعي الذي يدعو إلى ضرورة مساهمة الحزب في الانتخابات المختلفة التي تنظمها الإدارة الفرنسية، بهدف إعلان موافقة من أعلى المجالس الرسمية في ممارسة العمل السياسي طبقا للقوانين المعمول بها.

* التيار السري؛ يمثله بعض المناضلين الذين كانوا داخل الحزب الشعب، ويرى أنصار هذا التيار ضرورة الحفاظ على مبدأ السرية في مختلف أنشطة الحزب حتى تتم المحافظة على شعبيته.

¹ - نفسه .

² - ابن العقون : مصدر سابق ، ص 12.

³ -Abdelrahmane Kiouane : **moment du mouvement national** , éd, Dahlab, Alger,1997, P06.

⁴ -Sid Ali Abdelhamid : **à la mémoire de Moudjahid Hocine lehouel** , Op,Cit,P72.

⁵ -لونيبي : مرجع سابق ، ص 97.

* التيار الثوري: و يتمثل في المطالبة بإنشاء منظمة شبه عسكرية تتولى مهمة التحضير للعمل الثوري .
و يذكر "سيد علي عبد الحميد" ، في إحدى شهاداته أن بن خدة لم يكن راضيا على خيار المشاركة في الانتخابات الذي أقره مصالي في فيفري 1947، و بما أن الصيغة الديمقراطية كانت هي الراجحة في حسم هذا الخلاف بين المناضلين فقد عرضت القصة على المؤتمر بالاقتراع ، فنال مصالي الأغلبية وخضع بن خدة لرأيها و لم يركب رأسه وتأخذ العزة بالإثم ويقاطع المؤتمر ، ولكنه وافق على المشاركة في النضال¹، فعين عضوا في أول لجنة مركزية للحزب المنبثقة عن هذا المؤتمر، ليصبح بعد عام من ذلك رئيس لجنة دعاية النشر التي أنشأها الحزب خلال الاجتماع الذي عقده في مدينة زدين بعين الدفلى سنة 1948².

و ذكر لي أيضا عبد الرحمان كيوان ، أن بن خدة عين على رأس لجنة الدعاية والنشر ، بعدما تخلى عنها حسين لحول الذي أصبح أمينا عاما للحزب ، لكن نشاط هذه اللجنة بدأ رسميا مع بداية سنة 1949، و بذلك أصبح بن خدة يشرف على تحرير عدة جرائد تابعة للحزب، على غرار جريدة " المغرب العربي" التي كانت تصدر باللغة العربية " الجزائر العريية" "الجزائر الحرة" و "صوت الجزائر" ، وقد كان هذا العمل ينجزه بن خدة بمساعدة عدة مناضلين يتمتعون بخبرة كبيرة في مجال الإعلام كعبد الحكيم بن الشيخ الحسين، محمد من مهل ، عبد المالك تمام، سعيد الزاهري و مفدي زكريا³.

و لم يكن بن خدة يشرف على الجانب الإعلامي داخل الحزب فقط، بل أسندت له أيضا مسؤولية الإشراف و متابعة نشاط مختلف اللجان التي استحدثها الحزب منذ سنة 1949، لجنة الشؤون النقابية التي كانت يترأسها عيسات إيدر ، ولجنة الشؤون الرياضية، لجنة عن حرية التعبير وما إلى ذلك من اللجان التي ظهرت في تلك الفترة⁴

وظل بن خدة في هذا المنصب إلى غاية سنة 1951، تاريخ تعيينه أمينا عاما لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، خلفا لحسين لحول الذي اشتد خلافه مع مصالي.

¹ -Sid Ali Abdelhamid : OP, Cit, P73.

² - حوار أجرته مع عبد الحكيم بن الشيخ الحسين ، بمقر سكنه في العاصمة بتاريخ : 198 مارس 2006

³ - حوار أجرته مع عبد الرحمان كيوان ، بمقر سكنه في العاصمة بتاريخ 13 ماي 2006

⁴ -Kiouane :les moments ... ,OP,CIT,P 57.

5- تعيين بن يوسف بن خدة أميناً عاماً لحركة انتصار الحريات الديمقراطية . 1-5- ظروف تعيينه:

عين بن خدة، أميناً عاماً لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهو لا يزال طالباً، في قسم الصيدلة بجامعة الجزائر¹، وجاء تعيينه خلفاً لحسين حول الذي اشتد خلافه مع مصالي الحاج، في عدة أمور خاصة التنظيمية منها، فلم يعد يحتمل انتقادات و مضايقات رئيس الحزب، والتي تعود حسب ما أورده "عبد الرحمن كيوان" إلى سنة 1949، أين اقترح حول إنشاء عدة لجان (نقابات ، الطلبة، الإعلام...) تساهم في تقويم عمل ونفوذ الحزب في أوساط الجماهير ، ومن خلالها أيضا يتم تحديد مسؤوليات المناضلين².

أما عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، فقد أرجع استقالة حول إلى الأزمة الخطيرة التي مر بها الحزب سنة 1949، حيث إتهمه مصالي بالتخاذل و التعامل مع مدبري هذه الأزمة³.

أما بن يوسف بن خدة، لما تعرض لهذه المسألة في كتابه - جذور أول نوفمبر 1954 فقد ذكر « أن الأزمة التي برزت بين حول ومصالي ، تعود إلى اجتماع اللجنة المركزية الذي انعقد في مدينة البليدة في مارس 1950، في هذه الدورة حاول مصالي استصدار لائحة ترشحه لرئاسة الحزب مدى الحياة، وبالتالي تمنح له السلطة المطلقة في تسير شؤون الحزب، لكن مشروع اللائحة لم يفرز بالأغلبية التي أكدت حرصها على القيادة الجماعية »⁴.

هذا الرفض الديمقراطي ترك بصمات في مشاعر مصالي ، و تحول مع مرور الأيام إلى نوع من الحساسية تجاه بعض العناصر في الأمانة العامة، و على وجه الخصوص حول باعتباره المسؤول الأول عن اللجنة المركزية.

زيادة على ذلك، نجد ما ذهب إليه بعض المؤرخون والدارسون لهذه المسألة كخالفة معمري، إيف كوربار(yves Courrière) و محمد حربي ، حيث أدرجوا قضية إبعاد المناضلين

¹ -حوار أجرته مع ابراهيم شرقي، بمكتبة الحامة على هامش الاحتفال بالذكرى الخمسون لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، يوم 23 فيفري 2006.

² -حوار أجرته مع عبد الرحمن كيوان في مقر سكناه بالعاصمة يوم 13 ماي 2006.

³ -حوار أجرته مع عبد الحكيم بن الشيخ الحسين في مقر سكناه بالعاصمة يوم 19 مارس 2006

⁴ -Ben Youcef Ben Khedda : les origines du 1^{er} Novembre 1954, ed , Dahlab , Alger , 1989, P83.

المعروفين بولائهم لمصالي ، من قيادة الحزب (عبد الله فيلاي...) ضمن الأسباب المباشرة التي عجلت بظهور الخلاف ، لأن مصالي الحاج كان يعتبر قرار عزل أنصاره من إدارة الحزب قرارا يستهدفه شخصيا¹.

بالإضافة إلى ذلك، كان مصالي يرى في الإصلاحات التي استحدثتها لحول داخل الهيئات التنظيمية للحزب سنة 1949، بمثابة إنقلاب مدبر ضد رئيس الحزب أي بمعنى أن لحول أصبح ينازع مصالي على رئاسة الحزب نفسها (و هذا الأمر الذي أورده المؤرخ الفرنسي إيف كوريير (Courrière)² ، يبقى مستبعد لسبب بسيط ، وهو لو كان هذا الرأي صحيح ، لماذا لم يأخذ لحلول برأي أغلبية أعضاء اللجنة المركزية اللذين رفضوا استقالته ؟ و لماذا لم يصمد أمام مضايقات وانتقادات مصالي؟.

و هل يعني أنه كان يعلم مسبقا أن أية محاولة منه للصوص في وجه مصالي، تعني الفشل و الهزيمة نظرا للسمعة الكبيرة التي كان يتمتع بها هذا الأخير وسط المناضلين والقاعدة الشعبية على حد سواء؟ أم أنه كان حريصا على وحدة الحزب وبالتالي قرر الانسحاب بدون مواجهة ظنا منه بأن أية محاولة تصدر ضد رئيس الحزب يمكن أن تحدث أزمة جديدة تضاف إلى الأزمات التي يعاني منها الحزب³.

يبدو أن الاحتمال الأخير هو الصائب ، استنادا إلى شهادة بن الشيخ الحسين الذي أكد لي بأن «**خلال تصويت أعضاء اللجنة المركزية في مارس 1951، حول مسألة قبول أو رفض استقالة حسين لحول ، كانت نتائج التصويت لصالح لحول ، إلا أنه رفض البقاء و قرر الانسحاب**»⁴.

وأمام إصرار لحول على استقالته -يضيف بن الشيخ الحسين - صوت أعضاء اللجنة المركزية على بن خدة أمينا عاما

¹ -Khalifa Mammeri :Abane Ramdane ,Heros de la guerre d'Algérie ,éd,ENL, 1993, P78.

² -Yves Courrière :la Guerre d'Algerie ,T1, les Fils de la Toussaint ,éd Foyard , 1970, P48.

³ -أنظر شهادة حسين لحول، في محمد عباس ، مرجع سابق ، ص 30

⁴ -تمت عملية التصويت ، بمقر إقامة مصالي الحاج في بوزريعة بحضوره شخصيا ومن بين المرشحين الذين شملهم التصويت إضافة إلى حسين لحول نجد كل من مولاي مبراح و بن يوسف بن خدة و للإشارة فقد فاز حسين لحول ثلاث مرات متتالية ، بثقة أعضاء اللجنة أثناء التصويت، و لم يفز بن خدة بهذه الثقة إلا بعد إنسحاب لحول و هذا ما يدل على تعلق أعضاء اللجنة المركزية بأمينهم العام من جهة و من جهة أخرى ، إصرار حسين لحول على الانسحاب رغم هذه الثقة يدل بوضوح على الخلاف العميق الذي كان يجمعه برئيس الحزب.

للحزب و بموافقة من مصالي ، تقرر هذا التعيين رسميا شهر أوت 1951 ، دون علم القاعدة النضالية للحزب بهذا التغيير الجديد¹ .
أما بخصوص سر تعيين بن يوسف بن خدة في هذا المنصب ، دون غيره من المناضلين فقد كانت إجابة عبد الرحمان كيوان على النحو التالي : « وقع اختيار مصالي على بن خدة ، لأخلاقه العالية ، وهدؤه و انضباطه داخل الحزب من جهة ، و من جهة أخرى ، كان مصالي يعرف جيدا ، فضل بن خدة في إعادة تنظيم الحزب بعد القمع الذي عرفه الشعب الجزائري سنة 1945 ، و ذلك بالتضحية بدراسة لمدة سنتين كاملتين ، مقابل التفرغ لأمر الحزب ، وهذا دليل كافي يجعل مصالي يضع ثقته في الأمين العام الجديد»² و نفس الشيء تقريبا ، ما ذهب إليه سيد علي عبد الحميد ، حيث قال : « كان مصالي ينوي في الحقيقة وراء تعيين بن خدة على رأس الأمانة العامة للحزب ، أمور أخرى وعلى وجه الخصوص استغلال هدوءه و انضباطه لخدمة مصالحه الشخصية»³ .

إن ما يفهم من شهادة كيوان و عبد الحميد هو أن مصالي كان ينوي تحقيق ما عجز عنه لما كان لحول أمينا عاما للحزب ، بمعنى استصدار لائحة ترشحه لرئاسة الحزب مدى الحياة ، خصوصا أن الانتخابات التشريعية كانت على الأبواب ، و أن التحضير لعقد مؤتمر ثاني للحزب يعتبر من الأولويات .

ثم إذا كان كيوان و عبد الحميد محقين فيما ذهبوا إليه ، ما هي المهام والتحديات التي سيواجهها بن خدة خصوصا أمام هذه التطورات الجديدة ؟ و هل فعلا سيتمكن مصالي من تحقيق طموحاته أمام الأمين العام الجديدة ؟ .

2-5- المهام الجديدة :

¹ -Kiouane :Aux Sources immédiates du 1^{er} novembre 1954, Ed, Dahlab, 1996, P66.

² -حوار أجرته مع كيوان ، بتاريخ 06 جوان 2006 بالعاصمة

³ -حوار أجرته مع سيد علي عبد الحميد ، في مقر الجمعية التاريخية والثقافية 11 ديسمبر 1960 ، بتاريخ 02 جوان 2006.

فور تعيينه من طرف مصالي ، شرع بن خدة في ممارسة مهامه دون تغيير يذكر (أقصد أنه حافظ على نفس أعضاء اللجنة المركزية)، إلا أنه قام باختيار كل من : كيوان، مصطفى فروخي، سيد علي عبد الحميد و لحول كمساعدين له¹.
لكن مصالي ، لم يهضم هذا الاختيار الذي أقدم عليه بن خدة ، و أقصد إدراج اسم لحول ، ضمن قائمة المساعدين الذين اختارهم².

ومع ذلك ، لم يبد مصالي معارضته علانية ، لأن الظروف في تلك الفترة لا تسمح له بذلك، و أن إنشغاله كان منصبا ، حول الانتخابات التشريعية المقررة في شهر جوان من نفس السنة³ ولهذا السبب ، نجد أن أعمال و اهتمام إدارة الحزب منذ شهر مارس 1951، كان موجهة إلى التحضير لنقطتين أساسيتين ، وهما الانتخابات و الإعداد للمؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، فإلى أي مدى وفق بن خدة في التحضير لهاتين النقطتين؟.

1-5-1- مسألة الانتخابات :

خلال اجتماع اللجنة المركزية في مارس 1951، كانت مسألة المشاركة في الانتخابات المقررة في 17 جوان 1951 والبلدية في 07 أكتوبر 1951، إحدى النقاط التي ناقشها المجتمعون برئاسة مصالي⁴، وظهر الخلاف من جديد بين المناضلين داخل الحزب حول نفس المسألة لكن ليس بنفس الطبيعة التي ظهر فيها سنة 1947، فهذه المرة كان الخلاف قائم حول كيفية المشاركة في الانتخابات هل ستكون بقوائم حركة انتصار الحريات الديمقراطية فقط أم بقوائم مشتركة بين هذه الأخيرة و بين الاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء؟ خصوصا بعدما ظهرت فكرة توحيد العمل السياسي بين هذه الأحزاب⁵.

لكن الاجتماع خلص في النهاية بقرار يقضي بمشاركة حركة الانتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات بقوائم خاصة بها

¹ -حوار مع بن الشيخ الحسين ، مصدر سابق .

² -نفسه

³ -Claude Collot, Jean –Robert Henry : le mouvement national Algérien textes , 1912-1954, 2eme Ed ,O.P.U, Alger, P203.

⁴ Ben Khedda : les Origines ..., Op,Cit, P64.

⁵ -Claude Collot, “le Front Algérien pour la défense et le respect de la liberté » in revue Algérienne des Science juridiques, économiques et politiques , N°02(Juin 1977) , P347.

دون إشراك الأحزاب الأخرى⁶، أما مسألة الوحدة التي كان يطالب بها الاتحاد الديمقراطي على وجه الخصوص ، فإنها لم تجد استحسانا كبيرا لدى مصالي رغم أنه انتدب في شهر ماي 1951، كل من عبد الرزاق شنتوف وشوقي مصطفى²، و سيعيد العمراني للتباحث والتشاور مع ممثلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلا أن هذه المباحثات جاءت بالفشل بسبب الشروط التي وضعها ممثلو فرحات عباس والمتعلقة أساسا بالنقاط التالية :

- أن يكون الاتحاد مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، باعتبارها حزبا شرعيا وليس باسم حزب الشعب الجزائري الذي ينشط في الخفاء.
- أن تتضمن وثيقة الاتحاد نصا صريحا ، يدين بوضوح مختلف أشكال العمل السري تفاديا لتكرار مغامرة "أحباب البيان والحرية" سنة 1945³.

و عندما استمعت اللجنة المركزية في دورة ماي 1951، إلى العرض الذي قدمه اللجنة المكلفة بالمباحثات مع الاتحاد الديمقراطي، رفضه مصالي جملة وتفصيلا وصرح قائلاً « **إنهم يريدون قتلنا! إنهم يريدون قتل الحزب** »⁴، مما جعل أعضاء اللجنة يقدمون استقالتهم و ينسحبون من الحزب كلية⁵. و لما حل موعد الانتخابات (17 جوان 1951) ، كانت الإدارة الفرنسية قد حسمت في نتائجها مسبقا، وكما جرت العادة ، فإن حركة انتصار الحريات الديمقراطية خرجت من هذه الانتخابات ضحية التزوير و العنف ، حيث خسرت مقاعدها الخمسة في البرلمان جراء حملة التزوير التي قادها الحاكم العام " روجي ليونار " ، و في نفس المناسبة قامت السلطات الاستعمارية باعتقال العديد من مناضلي الحزب ، و شرعت في ممارسة القمع بشتى أنواعه عبر كامل التراب الوطني⁶.

أمام هذه الأوضاع قررت اللجنة المركزية للحزب ، عقد اجتماع استثنائي في بداية شهر جويلية لدراسة التطورات الخطيرة التي نجمت عن حالة القمع الذي صاحب الانتخابات التشريعية ، و بعد

¹ -André Nouschi:la naissance du nationalisme Algérien 1914-1954,Ed minuit, Paris,1962,P211

² -Collot: Op,Cit, P350.

³ -Ben Khedda: les origines, Op,Cit, P66.

⁴ - بن خدة : **شهادات ومواقف** ، دار النعمان للطباعة و النشر الجزائر ، 2004 ، ص 260.

⁵ -نفسه

⁶ -Collot : Op,Cit ,P361.

مناقشات طويلة ، قرر الحزب تشكيل لجنة يرأسها أحمد مزغنة⁷. و تتولي مهمة الاتصال والتشاور مع الأحزاب الأخرى حول فكرة إنشاء جبهة وطنية موحدة، وهو الذي وقع يوم 05 أوت 1951، حيث تم إنشاء ما يسمى "بالجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية" و احترامها²، التي تتألف من ممثلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية علماء و الحزب الشيوعي الجزائري³.

وقد أنشأت هذه الجبهة خصيصا ، للتنديد بالتزوير التي لجأت إليه الإدارة الفرنسية في كل المواعيد الانتخابية، والمطالبة بإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة ، ثم إعادة إجرائها في ظروف حسنة⁴.

و بعدما كان موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية يدعو إلى المشاركة في الانتخابات ، أصبح يعارض هذه الفكرة منذ تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، وقد تجلى ذلك في البيان المشترك الذي أصدرته الجبهة في شهر أوت 1951، جاء فيه « **إن العدد الثلاثين من صدور يوم 11 أوت 1951 بأمر من عامل عمالة الجزائر...وحيث أن الجزائر منذ صدور العدد الأول منها لاتزال هدفا للمصادرات والمطاردات من طرف الاستعمار...فنحن نعلن عزمنا على القيام بعمل في سبيل فرض احترام صدور جريدة الجزائر الحرة وحرية الصحافة.....**»⁵.

و في نفس الشهر دعت الجبهة إلى عقد اجتماع شعبي بالملعب البلدي بحسين داي يوم 19 أوت 1951/ حضره جمهور يتراوح عدده بين ستة و ثمانية آلاف شخص⁶ ترأسه خمسة شخصيان ممثلة لأحزاب الوطنية المختلفة ، وكان موضوع

¹ -تتكون هذه اللجنة من ،أحمد مزغنة، لحول، سيد علي عبد الحميد، مرياح، فروخي ، والعربي دماغ العتروس .

² -المنار : السنة الأولى ،العدد 07، 5 أوت 1951

³ -أحمد بوقجاني : **جمعية العلماء المسلمين الجزائري و دورها في الحركة الوطني و ثورة التحرير الجزائري (1945-1956)** ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية ، 1998-1999، ص 105.

⁴ -Kiouane :Aux Sources,Op,Cit,P87

⁵ -عبد الحميد زوزو: **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة**، دار هومة، الجزائر ، 2005، ص 335.

⁶ -كمال سليح : **المحاولات الوجدوية في الحركة الوطنية 1936-1956**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 95.

تدخلاتهم منصبا حول إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء الانتخابات المزورة¹.

كما أصدر المكتب الدائم للجبهة في نهاية الاجتماع قرار باسم سكان الجزائر العاصمة وضواحيها جاء فيه: «... إن سكان العاصمة يعلنون تأييدهم للجبهة في سبيل فرض احترام الحريات الأساسية... و يستنكرون القمع بجميع أنواعه...»²

أما الحزب الشيوعي ورغم انه أحد الأحزاب المشكلة للجبهة إلا أنه أبدى نيته المشاركة في انتخابات الهيئة الأولى المقررة يوم 07 أكتوبر والهيئة الثانية 14 أكتوبر وقد لمسنا له ذلك من خلال تصريحه يوم 27 سبتمبر 1951 في جريدة (الحرية) ، حيث ذكر أن اللجنة المركزية للحزب اجتمعت يومي 21-22 ديسمبر، وعكفت من أجل تجسيد أهداف الجبهة في إطار احترام الانتخاب في القسم الثاني³.

كان الحزب الشيوعي يحاول، أن يقحم الجبهة الجزائرية في هذه المعركة الانتخابية مما جعل حركة الانتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي وجمعة العلماء يصدرن بيانا مشتركا نشرته جريدة "الجمهورية الجزائرية" وجريدة المنار، وهو عبارة عن بيان استنكاري للسياسة الانتخابية التي تمارسها الإدارة الفرنسية في الجزائر منذ أبريل 1948 وأعلنوا عن عدم مشاركتهم فيها، وفي نفس الوقت دعوة الشعب الجزائري إلى مقاطعة الانتخابات المقررة يوم 07 أكتوبر ومما جاء فيه: «... إن الاتحاد الديمقراطي وحركة الانتصار والعلماء و الديمقراطيون ، بعدما درسوا المشكلة الانتخابية الجزائرية في القسم الثاني و على التجارب المكتسبة في شهر أبريل 1948.... وأن الحكم الاستعماري والحكومة الفرنسية قد جعلت من هذه الانتخابات مهازل محزنة.... إن الموقعين أسفله اعتبارا بأنه لا يتصور بأن يكونوا آلات للخديعة الانتخابية التي شرف في تدبيرها في 07 و 14 أكتوبر 1951.... إنهم وطدوا العزم على حض الناخبين على مقاطعتها...»⁴

¹ -تتمثل الشخصيات في ، العربي التبسي، أحمد مزغنة ، العربي بوهالي ، أحمد بومنجل ، أحمد توفيق المدني .

² -المنار الصادرة في 31 أوت 1951 ، عدد 08

³ -المنار ، الصادرة في 31 أوت 1951، عدد 08.

⁴ -la République Algérienne ,N°272,du 28 septembre 1951.

و فعلا كانت استجابة الشعب الجزائري واسعة لهذا النداء، إذ بلغت نسبة المقاطعة 80% خسر الحزب الشيوعي على إثرها أربعة مقاعد في الهيئة الأولى ولم يحصل على أي مقعد في الهيئة الثانية¹

¹ -سليح : مرجع سابق، ص 99.

2-5-2 الإعداد للمؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية أبريل 1953

قبل الحديث عن أشغال هذا المؤتمر ، لا بأس أن نذكر بأن فكرة عقد مؤتمر ثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، تعود حسب بن خدة إلى اجتماع اللجنة المركزية في 15 أوت 1951، وهو تاريخ تعيينه رسميا من طرف مصالي على رأس الأمانة العامة للحزب¹.

وخلال هذه الدورة أيضا ، عرض مصالي على المناضلين رغبته في زيارة للمشرق العربي، و على ضوء ذلك اجتمعت القيادة في بداية شهر سبتمبر 1951، ودرست الأمر بعناية و في الأخير استقر رأي الأغلبية على أن في ذلك فرصة مناسبة لزعيم الحزب للاتصال بالشخصيات العربية هناك ليستغل ذلك ويحثهم على مضاعفة الدعم المادي والمعنوي للحركة وتوسيع الدعاية لها².

و تم سفره فعلا ، وبعد أن أدى مناسك الحج عاد إلى مصر، وكان الاتفاق الذي تم قبل يقضي بأن يواصل جولته في دول المشرق العربي لشرح القضية الوطنية وكسب المزيد من الدعم المادي والمعنوي لها³.

لكنه بدلا من ذلك رجع إلى باريس مباشرة بعد أن قضى عدة أيام بالقاهرة وضرب بالاتفاق عرض الحائط⁴، ولما علمت القيادة بذلك انتدبت بن خدة ليتصل به بفرنسا نهاية شهر نوفمبر 1951، حاوره في الأمر، فأجابه بأنه صرف النظر عن تمام هذه الجولة المتفق عليها بناء على نصيحة من بعض الشخصيات العربية التي أتم عمله يجب أن يكون في باريس، حيث للجمعية العامة للأمم المتحدة ستعقد دورتها في ديسمبر من تلك السنة وبداية سنة 1952.

والحقيقة يضيف - بن خدة - انه لم يكن الشخص المؤهل لمباشرة هذا العمل ، و ليس من مهامه ، بل هناك آخرون يستطيعون فعل ذلك و على دراية كافية بأساليب العمل في هذا الميدان⁵، ولما حاصره بن خدة أسئلة ، لم يستطع تبرير تصرفه هذا ومكثضواحي باريس في بلدة "شانطي" منذ شهر نوفمبر 1951 حتى شهر فبراير 1952 تاريخ عودته إلى الجزائر واستقراره في بوزريعة⁶.

¹ -Ben youcef Ben khedda : **Messali jugé par ses Paris**,(ouvrage non édité) P21.

² -OP,CIT

³ -Kiouane : **les moments ...**; Op, Cit, P61.

⁴ -Ben Khedda : **les origines ...**Op,Cit, P73

⁵ -Ben Khedda : **Messali...**Op,Cit, P26

⁶ -Ben Khedda :**Messali....**, Op,Cit, P41

و في 16 مارس 1952، عقدت اللجنة المركزية اجتماعا برئاسة مصالي، نوقشت خلاله مسألتين وهما: تقرير مصالي حول الجولة التي قاده إلى المشرق العربي و النقطة الثانية تتعلق بإعداد تقارير مختلف اللجان استعدادا لعقد المؤتمر الثاني للحزب و بالنسبة للنقطة الأولى، فقد اكتفى مصالي بعرض تقريره شفويا ، في حين طلبت منه اللجنة المركزية (إعداد كتابيا، أما النقطة الثانية والخاصة بالمؤتمر فقد اتفق الجميع على عقده منتصف شهر جويلية 1952¹).

و في ظل هذه المرحلة الحبلى بالمشاكل التي تؤكد كل المؤشرات على أنها في تصاعد مستمر طلع مصالي على اللجنة المركزية بفكرة جديدة وهي : إبداء رغبته في القيام بجولة عبر الوطن ، وأمام إصراره على تنفيذ هذه الرغبة، وافقت قيادة الحزب عليها²، لكن بشرط أن يلتزم ببعض الشروط التي كانت تراها ضرورية لمنع إنزلاق الحركة في متهات مجهولة وهذه الشروط التي التزم بها هي:

- تفادي عملية تهريج الجماهير.
- أن يكون الاتصال بالمناضلين فقط، وأثناء الاتصال يركز على الإطارات منهم و محاولة إقناعهم بالقضايا السياسية التي هي مصدر اهتمام الحزب وحثهم على تقديم الدعم المالي لتقوية نفوذ وتواجد الحزب³.

و بهذا الاتفاق ، شرع مصالي يوم 15 أفريل في جولته التي قاده إلى مختلف مناطق المشرق الجزائري، حيث بدأ بقسنطينة ثم الخروب إذ كان ذلك اليوم هو يوم السوق الأسبوعي ، وبعدها في ملعب سكيكدة أشرف على تجمع جماهيري فخالف بذلك ما اتفق عليه ، و نتيجة لذلك قام عامل قسنطينة بطرده من تراب العمالة⁴.

وبعد رجوعه إلى الجزائر العاصمة ، اجتمعت اللجنة المركزية ودرست القضية بكل أبعادها ولم يعترف مصالي بخطأه بل أصر على مواصلة الجولة⁵.

وأمام هذا الإصرار وافقت اللجنة المركزية على مضمض و اشترطت عليه نفس الشروط السابقة لمواصلة الجولة التي كانت

¹ -Op,Cit

² -أحمد محساس : الحركة الوطنية الثورية في الجزائر ، منذ الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة ، ترجمة مسعود حاج مسعود، محمد عباس ، منشورات الذكرى الأربعون للاستقلال ، الجزائر ، 2002، ص 259.

³ -بن خدة : شهادات ...، مصدر سابق ، ص 186.

⁴ -Kiouane :les moments ...,OP.Cit ,P78.

⁵ - بن خدة : شهادات ...، مصدر سابق، ص 187.

هذه المرة في الصومعة بالبليدة ، قصر البخاري ومدينة الأصنام (الشلف) ، ولكن مصالي لم يكثر مرة أخرى للشروط التي وافق عليها قبل بداية الجولة ، و فور وصوله إلى البليدة طالب المسؤولين المحليين (للحزب) بضرورة إحضار المواطنين متحديا بذلك رأي اللجنة المركزية دون أن يأخذ بعين الاعتبار شرطة العدو التي، تتابعه و تراقب خطواته ، فتركوه يواصل جولته نحو مليانة ثم الأصنام وهناك منعتة من مواصلة هذه الجولة الاستعراضية وتدخلت الشرطة وأطلقت أعيرة نارية على الأشخاص اللذين كانوا في إنتضاره¹ وألقت القبض عليه ونفته من الجزائر في 14 ماي 1952، رحل إلى فرنسا وخضع إلى الإقامة الجبرية بغرب فرنسا في بلدة "نيور"²

و قد كان لنفي مصالي من الجزائر أثر بالغ الخطورة على مصير الحزب وبدلا أن تتفرغ قيادة الحزب لممارسة نشاطها المعهود ، نجد أنها سخرت معظم أوقاتها للمطالبة بعودة مصالي ، كما حدث ذلك يوم 23 ماي 1952³.

ولنفس السبب أيضا تم تأجيل موعد المؤتمر ، لعدة مرات فبعدها كان مقررا في بداية شهر جويلية 1952، اضطرت قيادة الحزب إلى إنتظار رفع العقوبة المسلطة على مصالي، و لما تأكدت بأن إقامته بالمنفي تستمر لفترة طويلة، شرعت اللجنة المركزية في اتصالات مباشرة معه، فانتدبت بن خدة في أواخر شهر ديسمبر 1952 إلى مدينة "نيور" بفرنسا ليطلع رئيس الحزب بجدول أعمال المؤتمر ، ثم حثه بإعداد تقريره الخاص بهذه المسألة، و لكي يتم إشراكه في المؤتمر اقترح عليه بن خدة تعيين أحد أعضاء المكتب السياسي ليمثله إلا أن مصالي رفض هذه الفكرة و قال: **« لا يمكن لأحد سواي أن يدافع عن أفكاري ، وبالتالي لست بحاجة إلى من يتكلم باسمي...»**⁴ وفي المقابل تعهد مصالي بأن يرسل تقريره خلال اجتماع اللجنة المركزية، الذي كان مقررا في شهر مارس 1953. لكن لما حل موعد الاجتماع يقول بن خدة فاجأهم مصالي بتقرير مطول احتوى عليها يزيد عن 90 ملاحظة كانت في معظمها عبارة عن انتقادات

¹ - يذكر بن خدة بأن عدد الأشخاص اللذين تجمعوا في مدينة الأصنام ، إثر الزيارة التي قادت إليها مصالي في ماي 1952، قد بلغ حوالي 2000 شخص ، أنظر ، بن خدة شهادات و مواقف ص 187.

² - Ben Khedda : Messali..., Op,Cit, P28.

³ - بعدما نفى مصالي من الجزائر يوم 14 ماي 1952 دعت اللجنة المركزية للحزب، إلى شن إضراب شامل بتاريخ 23 ماي 1952، وأرسلت وزارة الداخلية الفرنسية تطلب منها التراجع عن القرار الذي أصدرته في حق مصالي .

⁴ - Ben Khedda : Messali..., Op, Cit , P37.

تستهدف بعض المناضلين داخل الحزب ومع ذلك نجد أن اللجنة المركزية¹.

قد اعترفت بوجهة تلك الانتقادات لكن في الوقت نفسه اعتبرتها سابقة لأوانها ، لأن الجميع كان ينتظر من مصالي أن يبدي رأيه بشأن برنامج عمل الحزب وأن يلتزم بإثراء النقاط المدرجة في جدول أعمال المؤتمر ، وليس إثارة الخصومات الشخصية القديمة².

في خضم هذه التطورات والأحداث الخطيرة التي تنبأ بوقوع أزمة داخل الحزب، تم عقد المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، و ذلك أيام 04-05-06 أفريل بمقر الحزب (في 02 ساحة شارتر الجزائر العاصمة)³.

استمع المؤتمر إلى الكلمة الافتتاحية التي ألقاها أحمد مزغنة، الذي حيا في البداية رئيس الحزب، ونوه بخصاله النضالية، معتبرا إياه رمزا من رموز كفاح الشعب الجزائري ، ثم شرع في استعراض أهم المحطات التي مر بها الحزب، مذكرا في نفس الوقت بالانتصارات التي حققها في انتخابات نوفمبر 1946 و أكتوبر 1947 التي هزت استقرار النظام الاستعماري وزادت من تلاحم الشعب الجزائري .

أما نص رسالة مصالي، التي قرأها مولاي مرياح على المؤتمرين فقد كان مضمونها مركزا على الوضعية الدولية السائدة في تلك الفترة ، و بعدها ذكر (مصالي) المؤتمرين بالمؤامرة الاستعمارية ، التي استهدفت الحزب، مستدلا بذلك بحوادث 08 ماي 1945 ثم حوادث أفريل 1948، وصولا إلى مؤامرة مارس 1950 في إشارة إلى المنظمة الخاصة⁴

أما نص الرسالة بصفة عامة لم يختلف كثيرا عن الكلمة التي ألقاها مزغنة ، حيث تعتبر هي الأخرى ،إشادة و تنويه بإنجازات الحزب، خاصة في المواعيد الانتخابية رغم حملة التزوير التي تلجأ إليها الإدارة الاستعمارية باستمرار⁵ و بعد ذلك، شرع المؤتمرين بمناقشة نص التقرير الذي أعدته اللجنة المركزية⁶.

و على عكس الوثيقتين السابقتين ، فإن هذا التقرير قد تضمن تحليلا معمقا لنشاطات الحزب و نجاحاته ، وعن سياسة

¹ -العمرى : مرجع سابق ، ص 192.

² -Ben Khedda : les origines, OP, Cit, P 79.

³ -محساس : مصدر سابق ، ص 192.

⁴ -Kiouane : Aux sources...OP.Cit, P 115

⁵ - Ibid.

⁶ - تتكون اللجنة التي عكفت على إعداد نص التقرير الذي عرض للنقاش في المؤتمر، من كيوان بن خدة، عبد الحميد، فروخي ولحول.

القمع و تطور الأوضاع ، و تراكم النقائص خاصة على المستويين الاستراتيجي و التكتيكي، و في المقابل اقترح مجموعة من الحلول التي من شأنها أن تقوي تواجد الحزب حاضرا و مستقبلا. وزيادة على ذلك، فإن نص التقرير ، تضمن لأول مرة ، نظرة شاملة وفهم عميق لواقع الجزائر و مستقبلها، و تصور واسع للمحيطين الإقليمي و الدولي والموازن القوى فيهما، و حسن إدراك العمل السياسي و مختلف وسائل النضال لبلوغ الهدف المنشود¹.

و مع ذلك فإننا لم نلمس أي أثر لموضوع الأزمة في ثنايا التقرير، شأنه في ذلك شأن الوثيقتين السابقتين، فربما كان ذلك من باب السرية و الحفاظ على وحدة الحزب و تماسكهن أو أن الأزمة لم تأخذ أبعادها الحقيقية، ولم تبرز معالمها بالدرجة التي تفرض على الجميع التطرق إليها و معالجتها في هذا المؤتمر. و على كل ، فإن أشغال المؤتمر، تواصلت على مدى ثلاثة أيام، سطر خلالها المؤتمر الاستراتيجي الجديدة للحزب، و خرجوا بمجموعة من القرارات، نلخص أهمها فيما يلي:²

-التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية داخل الحزب.
-إعادة بعث نشاط المنظمة الخاصة، تحضيرا للعمل المسلح.
-الكفاح بكل الوسائل بما في ذلك المشاركة في المواعيد الانتخابية القادمة.

-التأكيد على مبدأ "الوحدة" ، مع مختلف تيارات الحركة الوطنية، كهدف تسعى إليه دوما ، حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
و في الأخير ، وجه المؤتمر، رسالة إلى مصالي، أكدوا له تعاطفهم وتضامنهم معه، اثر العقوبات التي فرضتها عليه السلطات الاستعمارية، منذ سنة كاملة.

6-خلافه مع مصالي :

بعد أسبوع من تجديد الثقة في بن خدة على رأس الأمانة العامة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية اثر اجتماع اللجنة المركزية يوم 03 جويلية 1953 بالعاصمة³، شرع في زيارة إلى مدينة "نيور" حيث يتواجد مصالي، وذلك يوم 12 جويلية 1953، التقى خلالها بمصالي و أطلعه على النتائج و التوصيات التي خرجتها اللجنة المركزية في اجتماعه الأخير و ناقش معه بعض المسائل التي كانت مطروحة بحدة، كإعادة إحياء المنظمة الخاصة و التحضير للعمل الثوري وفي هذا الصدد يذكر بن خدة انه لما طرح

¹ -زوزو: المرجعيات...، مرجع سابق، ص.09.

² -Ben khedda:les origines...,Op,Cit ,p84

³ -Ben khedda:Messali...,OP, Cit.,p31

الفكرة علمي رئيس الحزب لم يجد لديه أي اقتراح ملموس، بل اكتفى بقوله: "إذا كنت قد أشرت في السابق إلى هذه المسألة فإني أريد فقط أن ألفت انتباهكم..."¹.

و قبل أن يغادر بن خدة مدينة "نيور" ، طلب من مصالي أن يقدم اقتراحاته على شكل تقرير إلى اللجنة المركزية قبل اجتماعها المرتقب في أواخر شهر أوت من نفس السنة، لكن مصالي طلب من الأمين العام تأجيل اجتماع اللجنة المركزية إلى غاية شهر سبتمبر حتى يتمكن من إعداد تقريره و يبرز موقفه اتجاه بعض القرارات التي خرجت بها إدارة الحزب في مؤتمر أبريل 1953².

وفي 22 أوت ، قام بن خدة بزيارة ثانية إلى مصالي، تناقش معه الأمور التنظيمية الخاصة بفديرالية فرنسا، ثم عرض عليه مختلف التقارير التي أرسلتها هذه الأخيرة إلى اللجنة المركزية، حيث تضمنت خمس نقاط أساسية وهي:³

-موقفها من قرارات المؤتمر الثاني للحزب.

-مسألة الوحدة.

-سياسة المنتخبين.

-القضايا النقابية.

-الموارد المالية.

و في اليوم الأخير من هذه الزيارة، طرح بن خدة من جديد مسألة إحياء المنظمة الخاصة على مصالي و أطلعه على الخطوط العريضة التي سطرتها إدارة الحزب للعمل بها مستقبلا . لكن رئيس الحزب طلب مرة أخرى تأجيل اجتماع اللجنة المركزية بحجة ضيق الوقت أمامه وعدم تمكنه من دراسة كل المسائل المطروحة و إعداد التقارير بشأنها⁴.

بعد عودته من مدينة "نيور"، عقد بن خدة اجتماعا للجنة المركزية بتاريخ 12 سبتمبر 1953، من أجل دراسة التقرير الذي أرسله مصالي، و مع افتتاح جلسات الاجتماع تفاجأ الجميع، لما قرأ مرباح رسالة رئيس الحزب ، حيث وصف السياسة المتبعة بالمنهج الإصلاحية و بالانحراف عن المبادئ الثورية للحزب، وبالتالي قرر سحب ثقته من بن خدة و في المقابل طالب الجميع تخويله السلطة المطلقة من أجل إعادة إصلاح الحزب⁵.

¹ - Ibid.

² - حوار مع كيوان، مصدر سابق.

³ - Ben khedda:les origines...,Op,Cit ,p75.

⁴ - Ben khedda:Messali...,OP, Cit.,p41.

⁵ - مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926-1954)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة،

و يذكر بن خدة أنه لم يكن عنيفا اتجاه قرار مصالي، بل بالعكس فقد عرض استقالته على اللجنة المركزية فرفضتها، و بالتالي لم يبق أمامه سوى الخضوع لرأي الأغلبية¹. و المعروف أن رئيس الحزب في النظام الداخلي ليس من صلاحياته عزل الأمين العام بل ترشيحه فقط، و تقوم اللجنة المركزية بقبوله أو رفضه². و بذلك يكون مصالي قد فتح باب الأزمة على مصراعيه، خاصة بعدما رفض استقبال لحول الذي زاره في أواخر شهر نوفمبر ليشرح له موقف اللجنة المركزية و حسن نية أعضائها تجاه رئيس الحزب³.

2003، ص.214.

¹ - لم يوافق على قرار مصالي سوى عضوين فقط و هما : مزغنة و مرياح من مجموع 30 عضو.

² - لونيبي : مرجع سابق، ص.108.

³ - محساس : مصدر سابق، ص.360.

1-6- أبعاد الأزمة:

عند عودة لحول من فرنسا، اطلع أعضاء اللجنة المركزية أن مصالي رفض استقباله وأنه شرع في تحريض مناضلي الحزب بفرنسا ضد اللجنة المركزية ، فزاد بذلك حجم الأزمة اتساعا بشكل يندب بوقوع الكارثة و راح كل اتجاه سياسي يحاول التمسك بموقفه¹.

و في شهر ديسمبر 1953 أصدرت اللجنة المركزية نداء لعقد مؤتمر وطني جزائري وقعه كل من حول وكيوان، و قد أرفق هذا النداء ببرنامج عمل موجه إلى جميع شرائح الشعب الجزائريون وإلى كل الأحزاب و المنظمات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية².

و قد كان رد مصالي اتجاه هذا النداء عنيفا، إذ أرسل تقريرا شديد اللهجة إلى اللجنة المركزية المجتمعة في الفاتح جانفي 1954، اتهمها "بانحراف إدارة الحزب" و جدد سحب ثقته ، ليس فقط من الأمين العام وإنما من الإدارة كلها وطالب بتسليمه السلطات المطلقة إلزاميا³.

كما اتهم مصالي اللجنة المركزية في تقريره الأخير بمجموعة من اللصوص الذين استولوا على أموال الحزب و مؤسساته، وابتعادهم عن النهج الثوري الذي سطره الحزب منذ تأسيسه و بالتالي أصبحت الضرورة تملئ عليه اللجوء إلى وسائل أخرى تمكنه من إصلاح الحزب.

و فعلا ، فإن مصالي قد عرض الخلاف الذي جمعه مع اللجنة المركزية على مناضلي الحزب بفرنسا، و دعى إلى إنشاء ما أسماه " لجنة الإنقاذ العمومي " ابتداء من 27 جانفي 1954، بغرض إعادة "إصلاح الحزب" و استعادة مؤسساته التي استولت عليها "البرجوازية" التي لا تمت بصلة إلى العمل الثوري⁴.

و تحت هذا الشعار استطاع مصالي أن يضم تعاطف الأغلبية الساحقة من مناضلي الحزب و لم يبق أمام اللجنة المركزية ، خيار آخر سوى التنازل عن بعض سلطاتها لصالح رئيس الحزب⁵.

¹ - محساس : مصدر سابق، ص.360

² -Kiouane :Aux sources...,Op,Cit,p158.

³ -Mohamed Harbi: les archives de la révolution Algérienne , éd, Jeune Afrique , 1981, P47.

⁴ -Op,Cit.

⁵ -في 28 مارس 1954، اجتمعت اللجنة المركزية ، فقررت التنازل عن جزء من سلطاتها لمصالي لإعداد المؤتمر و تسيير الشؤون الجارية و فق البرنامج الذي أعد في مؤتمر أفريل 1953 ، وذلك حرصا على وحدة الحزب و السماح لجميع الاتجاهات السياسية

لكن مصالي إعتبر تلك التنازلات، بمثابة انتصار كبير حققه على "البرجوازية" وراح يدعو القاعدة النضالية بالوقوف إلى جانبه من أجل استعادة مقرات الحزب ، فزاد بذلك الطين بلة و اختلطت الأمور أكثر، مما دفع بأعضاء اللجنة المركزية بالعودة عن قرارهم فعدوا اجتماعا آخر لهم يومي 27 و 28 جوان 1954 ، استعادوا من خلاله السلطات التي تنازلوا عنها لمصالي في دورة مارس 1954 و يذكر بن خدة أنهم أقدموا على هذا القرار بعدما انحرف مصالي على الشروط التي حددوا وفقها تلك السلطات¹.

2-6- حقيقة الأزمة:

لعل من أسباب الخلاف الذي وقع بين اللجنة المركزية و مصالي بصفته رئيس الحزب هو قضية السلطة أو القيادة، حيث كان مصالي يطالب اللجنة المركزية بمنحه السلطة المطلقة، في حين كانت اللجنة المركزية ترى عكس ذلك و تحبذ مبدأ القيادة الجماعية²، لأنها تعتبر أن رئيس الحزب هو عضو من أعضاء اللجنة المركزية ، يعطي رأيه مثل بقية الأعضاء الآخرين وبالتالي رأي الأغلبية هو الذي يعتمد ، وإن رأيت عكس ذلك فما عليه إلا أن يمثل لرأي الأغلبية لكنه تشبث برأيه فإحتدمت الأزمة ثم انفجرت علانية فخرج النزاع الذي كان يجري في نطاق معين إلى الشارع ووصل إلى أسماع المناضلين ثم تطورت الأمور كما هو معروف واتخذت منحى خطير أدى في النهاية إلى القطيعة النهائية بين الطرفين ، رغم المحاولات العديدة للجنة لحصر الخلاف في الأطر النظامية وعلى مستوى الهيئات القيادية ، لمنع تسربها إلى القاعدة النضالية حتى لا تزداد الأمور تعقيدا و يصبح معها لمّ الشمل أمر بعيد المنال³.

و لكن الأمور قد جرت في منحى آخر، فنزل الخلاف إلى الشارع بسرعة و علم به المناضلون في كل المستويات⁴ ، و بحكم خلفيات تاريخية سابقة كان طبعا موقف أغلب المناضلين مؤيدا لمصالي، و أصبحت اللجنة ا لمركزية متهمة بالركون إلى الإصلاح تارة وبالبرجوازية تارة أخرى⁵ و هي في الواقع بعيد كل البعد عن الحقيقة، لأن بعض التأييد هذا لمصالي، كان مبنيا على موقف عاطفي، فاستغله و ضاعف من إنتقاده و تهجمه على

التي برزت خلال الأزمة بطرح وجهات نظرها في مؤتمر ديمقراطي

¹ -Ben Khedda : Messali..., Op, Cit, P43

² -بن خدة : **شهادات** ...، مصدر سابق، ص 175.

³ -حوار مع كيوان : مصدر سابق

⁴ -محساس : مصدر سابق ، ص 362

⁵ - العمري : مرجع سابق ، ص 216.

اللجنة المركزية وتأويل الوقائع والأحداث حتى بلغ حد الإثارة⁶. ونتيجة لحسن استغلال لهذه الوضعية استطاع أن يؤلب أغلب المناضلين سواء في الجزائر أو في فرنسا ضد اللجنة المركزية التي لم يبق يناصفها سوى العدد القليل. وقد كان هم اللجنة المركزية هذه المعادلة الصعبة، هو المحافظة على وحدة الحزب، لأنها تعي جيدا قوة الحزب التي هي في وحدته².

و لكن رغم المحاولات العديدة التي قامت بها اللجنة المركزية لاحتواء هذا الخلاف ولمنع استفحال الأزمة، فإن الوضع سار بسرعة نحو التردّي والتفاقم بفعل عوامل كثيرة اتسع نطاق الخلاف وأصبح حديث الناس، حتى وصل بالمناضلين إلى حد المشادات بالأيدي، وتطور إلى درجة أن أصبح بعض المناضلين القياديين موضع شتم و تعد من طرف مناضلين بسطاء، و نعتوهم بشتى الأوصاف المشينة والالفاظ الجارحة، كالسرقة و الخيانة، و ووصل هذه التهم الباطلة إلى عائلات هؤلاء المناضلين أدى إلى فقدان الثقة في قياداتهم و اختفى تدريجيا الإنضباط والوئام الذي كان بين المناضلين³. و أمام هذا الوضع المأساوي الذي إنزلت فيه حركة انتصار الحريات الديمقراطية، جعل بعض المناضلين الغيورين على مصلحة الحزب و وحدته يقعون في حيرة وقلق من الصعب التخلص منهما إلا بإعادة الوفاق إلى صفوف الحزب⁴.

¹ - بن خدة: **شهادات** ...، مصدر سابق، ص 175.

² - Sid Ali Abdelhamid : à la mémoire du Moudjahid Hocine Lahouel ...، Op,Cit,P72

³ - بن خدة : **شهادات** ...، مصدر سابق . ص 176

⁴ - نفسه .

الفصل الثاني :

اندلاع الثورة التحريرية

- 1- ظروف اندلاع الثورة
- 2- موقف بن خدة من فكرة قيام الثورة
- 3- هل كان بن خدة على علم بموعد قيام الثورة؟
- 4- اعتقال بن خدة في نوفمبر 1954
- 5- انضمامه إلى الثورة التحريرية
- 6- المسؤوليات التي تقلدها بعد انضمامه إلى الثورة
 - 6-1- إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA
 - 6-2- إعداد النشيد الوطني
 - 6-3- إنشاء جريدة المجاهد
- 7- دوره في إعداد قرارات مؤتمر الصومام
 - 7-1- ظروف انعقاد المؤتمر
 - 7-2- صياغة قرارات مؤتمر الصومام
- 8- دوره في المنطقة المستقلة
 - 8-1- إضراب الثمانية أيام
 - 8-2- الشروع في الإضراب
 - 8-3- مصير بن خدة بعد خروج لجنة التنسيق و التنفيذ

1- ظروف اندلاع الثورة:

عقب الانشقاق الذي وقع داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية والذي إنتهى بانقسام الحزب إلى طرفين متنازعين [مركزي و مصاليين] استغل أعضاء المنظمة الخاصة هذه الظروف، و أعلنوا عن طريق ممثلهم محمد بوضياف¹. عن نيّتهم في جمع شمل الحزب والإصلاح بين الطرفين معلنين بذلك عن تنظيم جديد يسمى "اللجنة الثورية للوحدة و العمل"².

و في هذا الصدد يقول سيد علي عبد الحميد: «تم عقد الاجتماع في مدرسة الرشاد (بضواحي جامع اليهود سابقا) ، أين توصلنا نحن الأربعة إلى إعلان عن المولد الجديد ، وأطلقنا عليه اسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل كدلالة لرغبتنا في إصلاح ذات البين في الحزب ثم القيام بالثورة، كما اتفقنا في نفس اليوم على إنشاء جريدة "الوطني" لسان حال هذه اللجنة»³، و هو أيضا ما أكده بن يوسف بن خدة في كتابه "أصول أول نوفمبر 1954".

أما أحمد محساس ، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، واصفا اجتماع مدرسة الرشاد⁴ بمثابة تحالف بين المركزيين و أعضاء المنظمة الخاصة ، و زاد في تدعيم وتقوية رأيه ، الأستاذ محمد حربي، في كتابه «**الثورة الجزائرية سنوات المخاض**»، حيث أشار إلى أن هذا التحالف الذي وقع بين اللجنة المركزية و أعضاء المنظمة الخاصة، كان نتيجة المصالح التي جمعت الطرفين: «**كان المركزيون يريدون إيقاف الحركة المصالية تحت غطاء مؤتمر يعطي لهم كل الضمانات والسلطة داخل الحزب**»⁵. أما الثوريون في المنظمة الخاصة، كان همهم في البداية إعادة الوحدة إلى الحزب لتحضير الثورة، ثم تعدى هذا إلى

¹ - إستناد إلى شهادة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين ، فإن مباحثات لقاءات قد سبقت التأسيس الفعلي للجنة الثورية للوحدة والعمل " كانت تجري بمنزل حسين لحول و بموافقة من بين يوسف بن خدة ثم إقترح سيد علي و عبد الحميد و محمد دخلي عن اللجنة المركزية و بوضياف عن المنظمة الخاصة، و فيما بعد توصلوا إلى إتفاق يقضي إلى تأسيس هذه اللجنة بمدرسة الرشاد بالعاصمة في مارس 1954.

² -Nadjia Bouzegrone «:Mohamed Boudiaf l'homme de Novembre» ,in El WATAN,du 03 Novembre 2004, N°special ,P40.

³ -حوار مع سيد علي عبد الحميد ، مصدر سابق.

⁴ -Mohamed Mahsas :le Mouvement revolutionnaire en Algerie de 1919 à 1954, ed E.N.A.L . 1993,P.35.

⁵ - محمد حربي : **الثورة الجزائرية سنوات المخاض** ، ترجمة نجيب عياد صالح الملثوثي ، موفم للنشر، 1994، ص 111.

الاستفادة من هياكل الحزب، وبما كانت توفر لهم اللجنة المركزية من وسائل واتصالات لإعادة ربط الاتصال بأعضاء المنظمة الخاصة، ثم الابتعاد عن اللجنة المركزية بعد اتهام المصاليين للثورين بموالاتها والعمل تحت أمرها¹.

و بالفعل ابتداء من شهر ماي 1954، غيرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل طابعها، بعدما اتصل بوضياف بإطارات المنظمة الخاصة وبالوفد الخارجي للحزب في القاهرة، أصبحت اللجنة الثورية للوحدة والعمل تفضل العمل المسلح على عجل، وصرفت النظر عن فكرة عقد المؤتمر، في حين كانت نظرة أعضاء اللجنة المركزية عكس ذلك.

و في شهر جوان 1954، بينما كان الخلاف بين المصاليين والمركزيين لايزال قائما، اجتمع قدماء المنظمة الخاصة بالمدنية (Ex salembrer) في العاصمة، كان عددهم 21 مناضلا².

و قد قرر المجتمعون ضرورة التحضير الفوري للثورة المسلحة، وتم تعيين لجنة تضم 05 أعضاء (بوضياف، بن بولعيد، ديدوش، بيطاط وبن مهدي) لوضع اللمسات الأخيرة للتنظيم السياسي والعسكري³، إلا أن منطقة القبائل لم تمثل في هذا الاجتماع، وقد كان ممثلها كريم بلقاسم يحسب على المصالية، هذا ما أورده محمد بوضياف في العدد الخاص بمجلة ميموريا "Memoria" الصادرة سنة 1974: «**لم يكن كريم بلقاسم عضوا في مجموعة "22" وكان الأعضاء الخمسة من هيئة الأركان الأولية المنشقة عن هذا الاجتماع**»⁴

واجتمع بوضياف يوم 10 أكتوبر 1954 بقيادة المناطق الخمسة وهم: بن بولعيد وديدوش، كريم وبيطاط وابن مهدي، لوضع اللمسات الأخيرة لتنظيم الجيش، وجبهة التحرير الوطني، وهي التسمية التي أصبحت تطلق على التنظيم الجديد، كما اتفق

¹ - في حوار أجرته مع ابراهيم شرقي العاصمة يوم 17 ماي 2006 أشار إلى الدور الكبير الذي لعبه بن خدة في اقناع أعضاء اللجنة المركزية بتقديم يد المساعدة لأعضاء المنظمة الخاصة، فكان لهم الفضل في فرار بعض المعتقلين من سجن عنابة وباتنة، وكذلك تقديم الأموال قصد شراء الأسلحة وإصلاح المخزنة في الأوراس (أريس).

² - لم يكن دريش الياس عضو في اجتماع المنظمة الخاصة المنعقد في شهر جوان 1954، وإنما كان صاحب المنزل الذي انعقد فيه هذا الاجتماع.

³ - أحمد محساس، مصدر سابق، ص 156.

⁴ - Mohamed Boudiaf :la préparation du 1 Novembre 1954 ,in Mémoire ,N°01Special 01 Novembre 1954.

المجتمعون على بداية الثورة يوم 15 من نفس الشهر لكن مشاكل تنظيمية حالت دون تجسيد هذا الاتفاق على أرض الواقع، مما اضطر نفس القيادة تأجيل ذلك، إلى ليلة الفاتح من نوفمبر، بعدما عقدوا اجتماع أخير يوم 23 أكتوبر برايس حميدو بالعاصمة، أين تم الاتفاق على مبدئين هما:

- الإعلان عن الثورة وتنظيمها .
- القيادة الجماعية للثورة¹

وبعد هذا الاجتماع غادر محمد بوضياف (المنسق الوطني) الجزائر حاملا بيان أول نوفمبر إلى القاهرة، التي وصل إليها يوم 01 نوفمبر 1954، وتم إذاعة البيان في صوت العرب بنفس اليوم².

¹ -Amar Hamdani : **krim Belkacem ,le lion des Djebels** ,ed Bouchene,1993,P57.

² -Mohamed Harbi ; **le F.L.N, mirage et réalités des origines à la prise du pouvoir (19-1952)**, ed, jeune Afrique ,1980,91.

2-موقف بن يوسف بن خدة من فكرة اندلاع الثورة:

لم يكن أعضاء اللجنة المركزية، و على رأسهم بن يوسف بن خدة، يعارضون مبدأ الكفاح المسلح، غير أنهم كانوا يفضلون تأجيل إنطلاقها حتى تستكمل التحضيرات وتتم وحدة وطنية بين الأحزاب والهيئات¹.

وهذا الموقف الذي اتخذه بن يوسف بن خدة، ليس جديدا، بل سبق وأن عبر عنه في عدة مناسبات²، غير أن هذا الموقف لم يستحسنه أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل خاصة بعد عقد اجتماعها في جوان 1954.

و الحديث عن موقف بن يوسف بن خدة من فكرة قيام الثورة، لا يمكن أن نفضله عن موقف اللجنة المركزية، الموجودة في تلك الفترة التي كانت في صراع شديد ضد مصالي وأتباعه. في هذه المرحلة الصعبة التي مر بها الحزب، كان بن خدة يرى ضرورة استعادة الحزب شرعيته التي فقدتها منذ تفاقم الأزمة في سبتمبر 1953 تاريخ سحب مصالي، الثقة من الأمين العام للحزب³.

هذا العمل الذي أقدم عليه مصالي، اعتبره بن خدة تجاوزا على مبادئ الحزب الأساسية، وأنه منافيا لقواعد الديمقراطية التي قام عليها الحزب، ولذلك كان اهتمام بن خدة على وجه الخصوص منصبا على فكرة عقد مؤتمر وطني شامل، يفصل في هذه المسألة⁴.

أما إذا أردنا معرفة الاتجاه الفكري لبن يوسف بن خدة حول مسألة قيام الثورة، يقول بن الشيخ الحسين: «بعد المؤتمر الثاني للحزب، قرر بن خدة تعيين لجنة متكونة من خمسة أعضاء، مهمتها إعادة بعث المنظمة لكن مصالي رفض ذلك، ولم يوافقها إلا بعد ضغط بعض المناضلين عليه، واصرار بن خدة وحسين لحول على ذلك»⁵.

¹ - بن خدة، مصدر سابق، ص 96.

² - أهم هذه المناسبات، نذكر أيام انعقاد المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية قدم خلالها بن يوسف بن خدة تقرير باسم اللجنة المركزية، أهم ما جاء فيه مسألة التحضير الثورة.

³ - Mohamed Harbi : les archives..., op cit ,P113.

⁴ - Abderrahmane Kiouane :aux Sources..., opcit,P75.

⁵ - حوار مع بن الشيخ الحسين : مصدر سابق.

ثم أن بن خدة يعتبر أحد المشرفين على صياغة تقرير اللجنة المركزية، الذي عرض للنقاش والإثراء في المؤتمر الثاني للحزب المنعقد في أبريل 1953¹.

و يكفي للقارئ تصفح نص هذا التقرير المطول لمعرفة مدى بعد نظر بن خدة في التنظيم السياسي والعسكري، والأبعاد المختلفة التي احتوتها هذه الوثيقة (الاستراتيجي، التكتيكي..). تثبت بكل صدق نزوع بن خدة إلى العمل الثوري، فهل يعقل أن يتخلى بن خدة عن فكرة قيام الثورة التي دافع عنها خلال المؤتمر الثاني للحركة سنة 1953؟².

في الحقيقة لم يكن بن خدة، بمقدوره اتخاذ موقف واضح أو نهائي حول هذه المسألة (قيام الثورة)، لأن الأحداث التي ميزت صائفة 1954 كانت خطيرة وسريعة، بداية بانعزال أعضاء اللجنة الثورية والعمل ودخولها في العمل الفردي دون استشارة أعضاء اللجنة المركزية، فكيف لبن خدة أو حسين لحول أن يسانداهم وهم لا يعرفون شيئاً عما يحضرونه؟ ومن جهة أخرى، كان بن خدة في صراع شديد مع مصالي الحاج الذي كان في تلك الفترة في موضع قوة، بدليل شروعه في تحضير الاجتماع، الذي عرف "بمؤتمر هورنو" بلجيكا أيام 14، 15، 16 جويلية 1954³.

3- هل كان بن خدة على علم بموعد قيام الثورة؟

استعرضنا في العنصر السابق، تأييد بن خدة لفكرة الكفاح المسلح، والتحضير له بكل الوسائل المتاحة، إلا أننا لاحظنا في نفس الوقت نعتة من طرف أعضاء المنظمة الخاصة بالتخاذل والركون إلى الإصلاح والعمل الشرعي، ولهذا السبب صرفوا نظرهم عن الصراع القائم بين بن خدة من جهة ومصالي من جهة أخرى⁴.

¹ -حوار مع كيوان : مصدر سابق.

² -زوزو: المرجعيات...، مرجع سابق، ص 24.

³ - من جملة القرارات التي خرج بها المجتمعون في هورنو فصل بن يوسف بن خدة وبقية أعضاء اللجنة المركزية الموالين له، و تحميلهم مسؤولية "إنحراف الحزب" ضنا منهم، أن هذا الإجراء سيساعدهم على = السيطرة على الأوضاع ووضع سلطة الحزب في يد مصالي الحاج، إلا أن الأمور باختلافها وسرعتها، تجاوزت مصالي وأتباعه المجتمعون في بلجيكا.

⁴ -صرح محمد بوضياف في العدد الخاص لمجلة "ميموريا" "Mémoria" الصادرة في 01 نوفمبر 1974 أن الجناح الشرعي للحزب (ويقصد اللجنة المركزية) تعمدوا غياب ممثلوا المنظمة الخاصة في مؤتمر أبريل 1953 تفاديا، لمطالبهم بإحياء فكرة العمل المسلح، و

و لهذا السبب، يتبادر إلى ذهني كلما استجوبت أو حاورت رفيقا من رفقاء بن خدة، السؤال التالي :لماذا تخلف بن خدة عن موعد قيام الثورة؟ وهل كان على علم بتاريخ قيامها؟ أم أنه كان يهتم بأمور أخرى وعلى وجه الخصوص إعادة تنظيم الحزب، والقضاء على مبدأ عبادة الشخصية الذي فرضه مصالي¹؟ ليس من السهل، الحصول على إجابة مقنعة على هذا السؤال، و مع ذلك سنحاول قدر المستطاع، توضيح هذه المسألة انطلاقا من بعض الكتابات والشهادات التي أدلى بها معاصرو بن خدة، وبعض الشخصيات التي صنعت الأحداث في تلك الفترة² سنبدأ بعرض ما كتبه بن خدة، وما صرح به بعد الاستقلال، حيث أكتفى بتوضيح موقف أغلبية أعضاء اللجنة المركزية الداعي إلى ضرورة العمل المسلح، شريطة أن يكون التحضير له منظما تنظيما جيدا حتى يضمن نجاعته³ و باستثناء إشارته، إلى الدور الذي لعبه لحول، دخلي وسيد علي عبد الحميد، في إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل (التي يعود لها الفضل في قيام الثورة التحريرية) ثم إيفاده للحول ومحمد يزيد إلى سويسرا لمقابلة بن بلة، خيضر، بوضياف وديدوش، لم يتعرض بن خدة بشكل دقيق إلى دوره ومساهمته الشخصية في التحضير للثورة، وهذا السكوت الذي التزمه في كتاباته وتصريحاته بعد الاستقلال، تجعل الدارسون والباحثون لهذه المسألة يعتقدون أنه لم يكن له دور بارز في تلك الفترة، أو أنه كان يميل أكثر إلى إعادة إصلاح الحزب ثم الشروع في العمل المسلح، اعتقادا منه، بأن لا أحد يستطيع في مثل تلك الظروف الأخذ بمبادرة العمل الثوري⁴.

و هذا فعلا ما ذهبت إليه العديد من الكتابات التاريخية المهمة بهذا الموضوع سواء كانت فرنسية أجنبية أو وطنية محلية، عن قصد أو غير قصد⁵

نفس الشيء صرح به أحمد محساس في العدد الخاص لجريدة الخبر الأسبوعي الصادرة بتاريخ 30 أكتوبر 2004، تحت عنوان " الجزائر عاشت تحت وقع التزوير "

¹ - Jacques Simon «:Messali Hadj ,le Messalime et la crise du M.T.L.D»,In « le quotidien d'oran N°2166 du 03 juin 1999,p09.

² -Mammeri ,op,cit ,P184.

³ - Ben Khedda , les origines... ,opcit,P76.

⁴ -Mohamed Harbi : « l'idée révolutionnaire et les nationalistes» in : Elwatan ,N° Special du 03 Novembre 2004 ;P5

و لهذا السبب أدرجت هذه النقطة في بحثي كعنصر وكتساؤل في نفس الوقت لأن الأمر محير وغريب حقا، وإلا كيف لبن خدة أن يغفل عن إبراز دوره في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الجزائر، وهو أحد صانعي أحداثها؟ هل يعود هذا إلى بساطته وتواضعه؟ أم أنه حقا لم يكن على علم بهذه التطورات الأخيرة التي سبقت قيام الثورة التحريرية؟

خلال الحوار الذي أجرته مع بن الشيخ الحسين في مارس 2006 طرحت عليه نفس السؤال وكان رده على النحو التالي: «**نادرا ما ينطق بن خدة بكلمة "أنا" وهذا طبعا يرجع أساسا إلى تواضعه، و تمسكه بمبدأ القيادة الجماعية...**»¹

أما فيما يخص مسألة علم بن خدة بما كان يحضره أعضاء المنظمة الخاصة، فقد وجدنا إجابة - بن شيخ الحسين- أقرب إلى الحقيقة، إذا ما ربطناها بشهادة مولاي مرياح، التي نشرها محمد عباس، والتي تشير بطريقة مباشرة إلى تتبع بن خدة ولحول على وجه الخصوص تحركات المصاليين وتجمعاتهم، الأمر الذي دفع مولاي مرياح وفيلالي ثم مصالي نفسه، باتهام قدماء المنظمة الخاصة على رأسهم بوضياف باتباع بن خدة والعمل لصالحه بدليل أن أعضاء المنظمة الخاصة، كلهم قاطعوا اجتماع هورنو (بلجيكا) الذي دعى إليه مصالي في منتصف شهر جويلية 1954.²

و لم يخف مولاي مرياح في شهادته العلاقات المتدهورة التي كانت تجمعها مع بقية أعضاء اللجنة المركزية، ولذلك استدعى الأمر تتبع كل طرف لتحركات الطرف الآخر.³

⁵ - هناك من الباحثين، و بعض الشخصيات البارزة في الحركة الوطنية والثورة التحريرية من يحاول إلصاق صفة الإصلاح والعمل ضمن الإطار الشرعي على بن يوسف بن خدة، محاولين في ذلك استتغار دوره الريادي (الفكري والعلمي) خلال مرحلة التحضيرات التي سبقت إندلاع الثورة والإقدام على مثل هذه الأعمال لا تخدم على الإطلاق تاريخنا الوطني، بل تجعله عرضة للتنزيف والزوال.

¹ - بن شيخ الحسين، مصدر سابق.

² - عارض بن خدة، فكرة قد الاجتماع في بلجيكا، أي خارج التراب الفرنسي لأنه يسهل لمصالح الأمن الفرنسي التعرف عن الشخصيات المشاركة في هذا الاجتماع، وذلك عن طريق الاتصال بمصالح الحدود البلجيكية، وقد كان بن خدة محقا فيما ذهب إليه لأن السلطات الفرنسية، لم تجد السهولة في التعرف إلى الشخصيات المشاركة فحسب بل سهل عليها الحصول على نسخ من جداول أعمال المجتمعون.

³ - Mohamed Abbas : *« Messali un Modèle charismatique »* in : REFLEXION, N4, ed, casbah , Alger , 1998 ,P120.

أما أعضاء المنظمة الخاصة، فقد أحاطوا بنشاطاتهم بالسرية التامة، يصعب على الفرد تتبع تحركاتهم، خصوصا أنهم عقدوا معظم اجتماعاتهم في الفترة التي كان المركزيون يحضرون لاجتماعهم المنعقد في بلكور بالعاصمة أيام 13-14-16-أوت 1954¹. كما أن الجناح الثوري لم يكن يرغب في إشراك، لا المركزيين ولا المصاليين في نشاطاتهم خصوصا بعد عقد اجتماعهم في جوان 1954، وذلك خوفا منه أن يدخل معهم في دوامة الصراعات التي كانت حديث العام والخاص، وبالتالي اهمال فكرة الكفاح المسلح².

ولهذه الأسباب صعب علينا، استقاء معلومات واضحة حول معرفة بن خدة بتاريخ قيام الثورة، ولم نعثر سوى على إشارته بطريقة غير مباشرة، إلى معرفته بموعد قيام الثورة الذي كان مقررا في 15 أكتوبر 1954، لكن بعد إفشاء السر وإنتشار الخبر خصوصا في القطاع الوهراني، تقرر تأجيل ذلك إلى تاريخ لا يعرفه سوى الأعضاء الستة³.

إلا أنه لم يشر إلى المصدر الذي علم منه الخبر، فهل يمكن اعتبار إشارته إلى القطاع الوهراني، يقصد بذلك سويح الهواري كمصدر علمه، خاصة أن هذا الأخير كان من المقررين إلى اللجنة المركزية، خلال مرحلة الأزمة التي مر بها الحزب⁴؟

رغم الغموض الذي لايزال يكتنف هذا الطرح إلا أننا نرجح أن يكون قريبا إلى الحقيقة، وإلا كيف نفسر دعوة بن خدة أعضاء اللجنة المركزية، إلى عقد اجتماع استثنائي، قصد بحث مسألة قيام الثورة، ومدى تقدم التحضيرات لها، حيث أرسل بتاريخ 25 أكتوبر 1954 كل من لحول ومحمد يزيد إلى القاهرة لنفس الغرض، وأرسل بن الشيخ الحسين إلى تونس لطرح المسألة على الطلبة المتواجدين هناك⁵.

و على ذكر الطلبة المقيمين في تونس، صرح لي بن الشيخ الحسين، بأنه لقي معارضة شديدة في أوساطهم، لأنهم في تلك

¹ -Courrière : les Fils de la toussaint... ,opcit P120.

² -Gilbert Meynier : Histoire Interieure du F.L.N ,1954-1962, ed Casbah , Alger ,2003,P.88.

³ - الأعضاء الستة هم: كريم بلقاسم، رايح بطاط، مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف ومحمد العربي بن مهدي وديدوش مراد .

⁴ - Meynier : OP,Cit , P102.

⁵ -بن شيخ الحسين : حوار ، مصدر سابق .

الفترة كانوا في أغلبيتهم موالين لمصالي الحاج، وبتالي لا علم لهم بنشاط المنظمة الخاصة إلا بعد قيام الثورة¹.

ويضيف بن شيخ الحسين أن عند عودته من تونس في أواخر أكتوبر 1954 (يوم 28 أو 29 أكتوبر 1954)، كان على متن القطار لما ركب ديدوش مراد من الخروب، أين نصحه بالعودة إلى العاصمة لأن "الأوضاع خطيرة" سأل بن الشيخ الحسين عن طبيعة هذه الأوضاع، إلا أن ديدوش لم يخبره واكتفى بقوله «أنصحك بالعودة إلى العاصمة، وفي القريب العاجل ستعرف عن هذه الأوضاع»، ثم نزل ديدوش قبل وصوله إلى قسنطينة التي وصلها - بن الشيخ الحسين يوم 30 أكتوبر 1954، التقى فيها بإبراهيم حشاني، وفي اليوم التالي - يضيف بن الشيخ - : «**كانت أغلب الجرائد في صفحاتها الأولى تتحدث عن أحداث الفاتح نوفمبر، حينها فهمت ما كان يقصده ديدوش مراد**»².

وبعد يوم واحد من مكوثه في قسنطينة قرر بن الشيخ الحسين العودة إلى العاصمة لإخبار بن خدة عن طبيعة ومصدر أحداث أول نوفمبر وبالتالي اتخاذ موقف المساندة أو التبرؤ منها فوجد بن خدة هو الآخر قد فهم جيدا طبيعة هذه الأحداث، وأن اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد نجحت في إشعال فتيل العمل الثوري³

وبعد تأكد الجميع أن الثورة التحريرية فعلا قامت، خصوصا بعد إذاعة بيان أول نوفمبر في "صوت العرب" بمصر يوم 02 نوفمبر 1954⁴.

قرر بن خدة اجتماع اللجنة المركزية بغرض اتخاذ الموقف الملائم بها، لكن في تلك الفترة لم يبق منهم إلا القليل، فمنهم من اعتقل ومنهم من انظم إلى الثورة منذ الوهلة الأولى، كالحول

¹ - أبدى الطلبة الجزائريين المقيمين بتونس معارضة شديدة تجاه اللجنة المركزية، و قد وصل بهم الأمر إلى إجبار عبد الحكيم بن الشيخ الحسين بمغادرة تونس، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الشعبية الواسعة التي كان يتمتع بها مصالي الحاج بين مختلف الطبقات الشعبية، ويدل من جهة أخرى، على نجاح مصالي الحاج بإصافه تهمة الإصلاح التي اعتمدها أعضاء اللجنة المركزية كمنهج سياسي داخل الحزب.

² - بن شيخ الحسين : حوار، مصدر سابق.

³ - بن الشيخ، الحسين، مصدر سابق.

⁴ - Yahia Arkat :L'hommage du peuple au Obsèques de Ali Zamoum à ighil imoula ,In : Liberté ,du 04septembre 2004, N°3632,P2.

ومحمد يزيد (إنظم إلى الوفد الخـارجي) كما نجد أيضا :أحمد حسام، الهاشمي تواتي، أحمد أقباب، و النذير قصاب الذين التحقوا بشبكة الهاشمي باش جراح بضواحي القبة وبئر مراد رايس وحسين داي¹ و منهم من دخل في السرية تجنباً لأعمال القمع التي تنتج عن السلطات الفرنسية في الأيام الأولى من إندلاع الثورة ظنا منها بانتساب هذه الأحداث إلى كل أعضاء الحزب².

أمام هذه الظروف الصعبة، لم يبق إلى غاية الأسبوع الثاني من إندلاع الثورة، من المركزيين القياديين سوى بضعة أعضاء كانوا على اتصال بينهم، وهم بن خد، بن الشيخ الحسين، عبد الرحمان كيوان وسيد علي عبد الحميد³، ومع ذلك قرر بن خدة (بصفته الأمين العام للجنة) عقد اجتماع بضواحي القصة، من أجل اتخاذ موقف نهائي بشأن حل اللجنة المركزية والانضمام إلى الثورة، لكن رفض عبد الرحمان كيوان وسيد علي عبد الحميد لهذه الفكرة حال دون انضمامهم إلى الثورة في الوهلة الأولى وتفرق الجميع من دون التوصل إلى نتيجة⁴.

4- إعتقال بن خدة في نوفمبر 1954:

في اليوم الثاني من شهر نوفمبر 1954، ظهرت الصحافة الاستعمارية بعناوين عديدة كانت في معظمها عبارة عن ترهيب ووعيد موجهين إلى قادة الثورة، مذكرة في ذلك بقوة فرنسا وعظمتها وقدرتها على رد الفعل، واستعمال العنف والقمع من أجل التوصل إلى "استتاب الأمن"⁵.

أما على مستوى السلطات الفرنسية الرسمية، فقد صرح الحاكم العام روجي ليونار (Roger Léonard) أنه يملك وسائل كبيرة سوف لن يوفر استعمالها، وأنه سيتخذ كل الإجراءات اللازمة لحماية مصالح فرنسا والفرنسيين⁶.

¹ - بن خدة: شهادات...، ص 99.

² Benjamin, Stora : *histoire de l'Algerie contemporaine*, ed, casbah, Alger, 2000, P.48.

³ - كيوان: حوار، مصدر سابق

⁴ - حوار مع بن الشيخ الحسيني

⁵ - محمد العربي الزبيرى: **الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية**، مقال صدر في العدد الثاني من مجلة **المصادر**، 1999، ص 29.

⁶ - أنظر جريدة "صدى الجزائر" Echo d'alger الصادر بتاريخ 02 نوفمبر 1954.

ومن بين الإجراءات التي اتخذها الحاكم العام، نجد المرسوم الذي أصدره بتاريخ 05 نوفمبر 1954، نشر على أعمدة الجريدة الرسمية يوم 07 نوفمبر، يقضي بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكل الهيئات التابعة لها ومنع نشاطها في كافة تراب الجمهورية الفرنسية، بما في ذلك ما يسمى بعمليات الجزائر، و أعطت الأوامر لمصالح الأمن في مختلف أنحاء البلاد، فألقت القبض خلال الأسابيع الأولى من نوفمبر على أكثر من ألفي شخص من مناضلي ومسؤولي حركة الانتصار، وزجت بهم في السجون تستنقطهم، بحثا عن الحقيقة¹.

وأمام هذه الإجراءات القمعية، بادر بن خدة رفقة كيوان وبودة بنشر مقال في جريدة "الجزائر الجمهورية" بتاريخ 15 نوفمبر 1954 يطالبون فيه بإلغاء مرسوم الخامس من نوفمبر، ووقف سياسة القمع مع الإفراج على جميع المعتقلين، وفتح باب الحوار أمام كل التيارات الوطنية بما فيهم قادة الثورة². لكن السلطات الفرنسية لم تكثر لهذا النداء، رغم أنه صدر من أبرز القادة في حركة انتصار الحريات الديمقراطية³.

و في 25 نوفمبر 1954، وجه بن خدة رسالة إلي وزير الداخلية "فرانسوا ميتران François Mitterrand"، ذكر فيها بالمطالب التي نشرها في جريدة "الجزائر الجمهورية" ويبدو أن الوزير الفرنسي لم يهتم بهذه الرسالة ولا بالمطالب التي وردت فيها، بدليل أنه أصدر أمر يقضي بإلقاء القبض على بن خدة، وهو الذي حصل مساء نفس اليوم، حيث تم نقله إلى سجن بربروس (سركاجي حاليا)، وبعد أيام قليلة بدأت محاكمته بتهمة المساس بأمن الدولة " وهذا يعني أنه سيقضي مدة طويلة في السجن⁴.

وأثناء تواجده في السجن، استقبل بن خدة الصحفي الفرنسي روبرت باررات Robert Barrat الذي زاره خلال شهر جانفي 1955، حيث أطلعته بن خدة على مطالبه التي تلخص في ثلاث نقاط رئيسية:

1- وضع حد لكل أشكال العنف التي تمارسها السلطات الاستعمارية.

¹ -Dépêche de Constantine ,du 11-12-1954, P 01.

² - حوار مع كيوان ، مصدر سابق.

³ -حوار مع كيوان، مصر سابق.

⁴ -Courrière : les Fils ...op cit , P447.

2-إطلاق سراح كل المعتقلين.

3-فتح حوار شامل مع كل التيارات الوطنية بما فيها جبهة التحرير الوطني¹

وفي 15 فيفري 1955، غادر الحاكم العام الجزائر² وتم استخلافه بجاك سوستيل المعروف بسياسة الادمج، والقضاء على الثورة عبر "قوة ثالثة" تتحاور معها السلطات الاستعمارية، ولذلك نجد مدير ديوانه الرائد فانسان مونتاي قد قام بعدة زيارات إلى سجن بربروس منذ بداية شهر مارس 1955³.

في الحقيقة كان مونتاي يرمي من وراء ذلك إلى اقناع بن خدة بتوجيه نداء إلى الثوار يأمرهم فيه بوقف العمليات المسلحة، وبعد ذلك تنظيم انتخابات لتعيين الشخصيات الوطنية التي ستتحاور مع فرنسا، لكن بن خدة تظن لهذه الحيلة ورفض القيام بذلك، مكتفيا بتجديد مطالبه التي صرح بها أمام الصحفي "بارا".

ويذكر بن خدة، أن بعدما فشل مونتاي في استمالاته واستعماله كقوة ثالثة يتم من خلالها القضاء على الثورة تدريجيا، شرع في 28 مارس 1955 بتنظيم اجتماع يضم بعض القادة القدماء في الحركة الوطنية ويتعلق الأمر بالشيخ خير الدين من جمعية علماء المسلمين، أحمد فرانسيس عن الاتحاد الديمقراطي، عبد القادر وقواق عن الحركة المصالية، إضافة إلى الحاج شرشالي الذي وصفته الصحافة الفرنسية كناطق باسم أعضاء اللجنة المركزية، والحال أنه سبق ان غادر الحزب في سنة 1951، بسبب خلافه مع مصالي وبالتالي فهو لايملك أية صفة تخوله تمثيل اللجنة المركزية⁴.

و بعد حوالي ستة أشهر قضاها بن خدة في السجن، قرر الحاكم العام إطلاق سراحه، باقتراح من مدير ديوانه (مونتاي)، و الواقع أن هذا القرار صدر بعدما تأكد المسؤولون الفرنسيون بأن "أحداث نوفمبر" لا يمكن لبن خدة أو غيره من المعتقلين أن يضعوا حد لها وبالتالي إبقاءه في السجن لن يغير في الأمر شيئا⁵.

¹ -Kiouane :les débuts d'une diplomatie de guerre ,ed ,Dahlab , Alger ,2000.P01.

² Jean vaujur : de la revolte à la révolution , paris Albin Michel, 1985,P 212-

³ -Claude paillat: la liquidation , ed, Laffont , paris ,1972, P 166.

⁴ -بن خدة : شهادات...، مصدر سابق، ص 96.

⁵ -Courrière : les Fils ,...,Op,Cit ,P450.

5-انضمامه إلى الثورة التحريرية:

بعدها تأكدت السلطات الفرنسية، أنها ارتكبت خطأ استراتيجي، عندما قامت باعتقال أبرز قادة الحركة الوطنية، خلال الأسابيع والأشهر الأولى من قيام الثورة، وبعدها فشل الحاكم العام جاك سوستيل Soustiel ومدير ديوانه الرائد مونتاي في استمالتهم واستخدامهم "كقوة ثالثة" تتصدى لجبهة التحرير الوطني، قررت السلطات الاستعمارية إطلاق سراح هؤلاء القادة من شهر ماي 1955¹.

ومن القادة، اللذين تقرر إطلاق سراحهم، نجد قدماء اللجنة المركزية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أو ما يصطلح عليهم تسمية "المركزيين"² لم يبق المركزيون مكتوفي الأيدي، بعد إطلاق سراحهم، و على عكس التيارات الأخرى، التي بادرت بحل تنظيماتها السياسية والإنضمام إلى جبهة التحرير الوطني، عن طرق الشروط التي حددها عبان رمضان (الانضمام بصفة فردية) الذي بذل مجهودات كبيرة في اتصالاته معهم.

وخلافا لذلك نجد أن المركزيون بادروا، بإنشاء ما أسموه "التجمع الديمقراطي الجزائري" الذي يضم حسب رأيهم مختلف التشكيلات السياسية، من الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي، جمعية العلماء وجبهة التحرير الوطني³ و كانوا يقصدون من خلال دعوتهم إلى هذا التنظيم السياسي الجديد، التحقيق الوحدة، التي نادوا بها منذ ديسمبر 1953، لما وجهوا دعوة إلى التيارات الوطنية لعقد مؤتمر وطني، يحققون من خلاله وحدة قوية تستجيب لطموحات الشعب الجزائري وتقوده إلى التحرر، لكن هل سيوافق عبان على هذه الصيغة التي تقدم بها المركزيون؟ ونحن نعلم أنه يطمح هو الآخر إلى تحقيق هذه الوحدة وفقا لتصوره والمعطيات الجديدة التي طرأت على الثورة؟.

بعد الاتفاق على فكرة "التجمع" شرع المركزيون في البحث عن سبل ووسائل الاتصال مع قادة الثورة، وقد اتصل بن خدة

¹ -Bernard Droz et Evelyne lever :Histoire de la guerre d'Algerie 1954-1962 ,Paris ,Ed.seuil ,1982, P78.

² - في شهر ماي من سنة 1955، أطلق سراح المركزيين والمصاليين معا

³ -Bernard et Evelyne : Op. Cit ,P79.

وصالح الوانشي، بمحمد خيضر في القاهرة الذي أرسلهم بدوره إلى بن بلة المتواجد "بسان ريمو" بإيطاليا، في شهر جويلية من نفس السنة، لكن بن بلة نصحهم بالعودة إلى الجزائر والعمل برأي عبان المسؤول الأول على الاتصالات بين مختلف التيارات الوطنية

1.

وعند عودتهم إلى الجزائر، وجد بن خدة صعوبة في الاتصال بعبان نظرا للطابع السري الذي فرضته ظروف الثورة². وكان أحمد بودة أول المركزيين، الذين توصلوا إلى معرفة مقر تواجد عبان وذلك عن طريق المناضل رباح لخضر، الذي كان يؤوي عبان بحي هيلان بوشي (Hélène Boucher) بضواحي بلكور³. وبواسطة رباح، تم أول لقاء بين المركزيين عن طريق مثلهم أحمد بودة وعبان الذي تميز بالصعوبة حيث استغرق وقت طويل (من الساعة الثامن مساء إلى طلوع الفجر)، إذ طرح بودة فكرة "التجمع الديمقراطي الجزائري" ولم يستطع إقناع عبان بهذا المشروع الجديد بل وصفهم بالمعتدين وأعاب تأخرهم في الانضمام إلى الثورة⁴.

و يضيف بودة في شهادته، أن خلال المحادثات التي جمعتهم بعبان، تطرق إلى مسألة التموين، والنقص الفادح الذي كانت تعانيه الثورة (الأسلحة)، كما انتقد أعضاء الوفد الخارجي، وبدرجة أكبر بوضياف⁵.

تواصلت اللقاءات والمحادثات، خلال صائفة 1955 بين عبان والمركزيين التي كانت تعقد، بمسكن بودة بضواحي رويسو (الحامة حاليا)، ولم يتوصل الطرفان إلى الصيغة النهائية، التي يتمكن من خلالها إنضمام المركزيين إلى الثورة، بعدما أصروا على عدم حل اللجنة المركزية، التي كان يساندها عبد الرحمان كيوان وسيد علي عبد الحميد، بينما كان كل من بن خدة، لوانشي بن

¹ -بوساطة من حسين لحول تم برمجة اللقاء الذي جمع بن خدة مع بن بلة في سان ريمو بإيطاليا .

² -Mabrouk Belhocine : le Courrier , Alger- le Caire, 1954-1956, éd ,Casbah , Alger ,2002,P44.

³ -بن خدة، شهادات...، مرجع سابق ص 97.

⁴ -Mammeri : Op,cit,P110.

⁵ - منذ خروج محمد بوضياف يوم 26 أكتوبر 1954 حاملا معه بيان أول نوفمبر، لم يرجع إلى الداخل رغم تعيينه منسقا وطنيا، لهذا السبب انتقده عبان رمضان .

الشيخ الحسين، يشاطرون رأي عبان، القاضي بحل اللجنة وانضمامهم بصفة فردية كبقية التيارات الأخرى¹.

وهذا الانقسام الذي وقع في صف المركزيين، جعل التحاقهم بالثورة يتأخر إلى غاية أكتوبر 1955، بعد اللقاء الأخير الذي جمعهم بعبان، في نهاية شهر سبتمبر من نفس السنة، بحضور كل من بن خدة، عيسات إيدير، لوانشي، الطاهر لعجوزي، عبد الحميد مهري، عبد المالك تام، كيوان، بودة، سيد علي عبد الحميد وبن شيخ الحسين، في هذا اللقاء توصل الطرفان إلى نتيجة تقضي بحل اللجنة المركزية واضمام المركزيين فرديا إلى الثورة².

باستثناء كيوان الذي لم يوافق على هذا القرار ودخل في خلاف مع عبان حول هذه المسألة، مما صعب له الالتحاق بالثورة إلى غاية مارس 1956، في هذا الصدد يذكر كيوان في الحوار الذي أجرته معه، أن خلال الخلاف الذي جمعه مع عبان، هناك من المناضلين من اقترحوا تصفيته جسديا، لكن عبان رفض ذلك وقال: **«إني أفضل أن يكون لدينا مناضلا في القاهرة، أحسن من جثة هامدة في الجزائر»**³.

ولعل هذا الكلام الصادر من عبان، يحمل أكثر من دلالة لعدة اعتبارات:

- لأن عبان كان يعرف جيدا كيوان، أيام كان في السجن سنة 1950، سبب اكتشاف المنظمة الخاصة.

- معرفة الرجلين لبعضهما البعض، جعلت عبان يعترف ضمريا بأن كيوان، لا يستحق التصفية، خاصة أن الخلاف بينهما كان تنظيميا وليس جوهريا، ولهذه الأسباب وبوساطة، بن خدة تقرر عقد اجتماع أخير، بين عبان وكيوان بمقر سكنه في ديار الموصول بالعاصمة، انتهى الطرفان إلى حل الخلاف القائم بينهما، وتم تعيين كيوان، عضوا من أعضاء الوفد الخارجي، بداية من شهر أفريل 1956⁴.

أما بن خدة، لم يجد عبان صعوبة في استمالاته إلى الثورة، على عكس كيوان، وهذا راجع حسب رأينا إلى ثلاثة أسباب هي:

¹ -Mammeri ,OP,cit,P109.

² -Ben Khedda : Abane –Ben m’hidi, leur apport à la Révolution , ed, Dahlab,Alger ,1998,P121

³ -حوار مع كيوان، مصدر سابق.

⁴ - نفسه.

- 1- الصداقة القديمة التي كانت تربط بن خدة بعبان في ثانوية البليدة، ساعدت في تقريب وجهة نظر الرجلين.
 - 2- الخلاف الذي ظهر بين بن خدة وكيوان بشأن حل اللجنة المركزية، يعود في الحقيقة إلى الأيام الأولى من قيام الثورة، وقد سبق أن أشرنا إلى المعارضة التي أبدأها كل من كيوان، عبد الحميد أمام بن خدة وبن الشيخ الحسين في هذا الشأن.
 - 3- إن السهولة التي أبدأها في إنضمامه إلى الثورة التحريرية، بدون شروط يعد تجسيد لأفكاره القديمة، ويعكس أيضا، أن ما كان ينادي به قبل 1954 ليس ركونا للإصلاح والعمل ضمن الإطار الشرعي، كما يعتقد البعض بل تنظيما وتمهيدا للعمل الثوري¹.
- ومع ذلك يبقى تاريخ شروع بن خدة في النشاط داخل جبهة التحرير الوطني، أمر لم يحدد بدقة، إلا أننا نرجح بدية شهر أكتوبر من سنة 1955، كتاريخ شروعه في العمل الثوري، استنادا إلى ما نشره الأستاذ خالفة معمري في إحدى كتبه، والتي أشار فيها بن خدة إلى ذلك التاريخ².

6-المسؤوليات التي تقلدها بعد إنضمامه إلى الثورة:

في الواقع، منذ إنضمامه إلى الثورة في أواخر سنة 1955، استقر بن خدة في الولاية الرابعة بطلب من عبان، الذي أدرك جيدا قدرته في التنظيم السياسي، وأدرك أيضا أن الشخص الذي يصمد في وجه مصالي لا يكون إلا شخص قوي الفكر والعزيمة، يتمتع بروح التضحية والشجاعة.

و مع ذلك لم يخف عبان بعض الشك في شخص بن خدة، بعد إطلاق سراحه رفقة كيوان، في ماي 1955، نظرا للشبهات التي كانت تدور حولهما، لما كانا في السجن وتمثل أساسا في مقابلتهما فانسون مونتاي، حيث كان عبان في ذلك الوقت يدين تلك المبادرة التي كان يضمن بأنها من تدبير المركزيين³، ولهذا نجد في أحد المناشير التي كتبها عبان في أفريل 1955 يدين بشدة

¹ - بن خدة: **شهادات ...**، مصدر سابق، ص 193

² - خلال تأليفه لكتاب "عبان رمضان" بطل الثورة التحريرية"، أجرى خالفة معمري، ستة لقاءات على الأقل مع المرحوم بن يوسف بن خدة، ذلك سنة 1985.

³ - Mammeri: Op,Cit,169.

تلك اللقاءات التي كانت تنظم في سجن بربروس من حين إلى آخر.

إلا أنه كان مخطئاً في تقديره، لأن تلك اللقاءات لم ينظمها بن خدة أو كيوان بل كانت من تدبير جاك سوستيل، رغبة منه خلق قوة ثالثة يتمكن بواسطتها من القضاء على الثورة¹.

وهذا هو الذي جعل عبان يسند بن خدة مسؤوليات ثانوية في الفترة الأولى من إنضمامه إلى الثورة والمتمثلة أساساً في توفير الأدوية والألبسة والبحث عن مخابئ للمجاهدين، وبهذا النشاط البسيط الذي شرع فيه بن خدة بداية من شهر أكتوبر 1955 في منطقة البليدة، تحت مسؤولية المناضل مامي محمد، استطاع أن يثبت مرة أخرى مدى بساطته وتواضعه، وإلا كيف يقبل مثل هذا النشاط وهو الذي كان أحد أعضاء اللجنة المركزية منذ سنة 1947 وأمين عام لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية في الفترة الممتدة بين 1951 و1954²؟

¹ - بن خدة: **شهادات ...**، مصدر سابق، ص 191.

² - حوار مع ابراهيم شرفي : مصدر سابق.

1-6-إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين:(U.G.T.A)

من المؤكد أن فكرة إنشاء نقابة وطنية مستقلة ،لا تعود على الإطلاق إلى سنة 1956، ولاحتى إلى بداية الثورة سنة 1954، وإنما إلى فترة الأربعينات وبالتحديد إلى اجتماع اللجنة المركزية في زدين سنة 1948، حيث تبلورت الفكرة أكثر بعد قرار اللجنة المركزية تحت إشراف لحول سنة 1949 باستحداث عدة لجان تابعة لإدارة الحزب¹.

و من بين هذه اللجان ،نجد لجنة الشؤون النقابية، التي كان يترأسها الشهيد عيسات أيدير، الذي شرع مباشرة في تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله المتمثل في العمل على إنشاء نقابة وطنية مستقلة عن الكونفيدرالية العامة للعمل (CGT) التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي².

و بعد تعيينه على رأس لجنة الشؤون النقابية، شرع عيسات أيدير مباشرة في إعداد مقالات (في جريدة الجزائر الحرة) يندد فيها بالتمييز والاضطهاد الذي كان يعانيه العمال الجزائريون داخل المعامل والمصانع الفرنسية ،و كذلك شرع في عدة إتصالات مع النقابات العمالية في تونس والمغرب، المستقلة هي الأخرى عن الكونفيدرالية العامة للعمال بعد الحرب العالمية الثانية³

كان المسؤولون في النقابات التونسية والمغربية أمثال فرحات حشاد، أحمد صالح ومحجوب بن صادق يوجهون دعوات للمناضلين الجزائريين لحضور اجتماعاتهم ومؤتمراتهم ،قصد توجيه العمل النقابي المغاربي وتبادل الخبرة والتجربة بين المناضلين⁴.

لكن فكرة إنشاء نقابة وطنية مستقلة لم تكن الظروف في تلك الفترة سامحة لتجسيدها بسبب انفصال التونسيين و المغاربة، ورفضهم للعرض الجزائري الرامي إلى توحيد العمل السياسي والعسكري المغاربي⁵..

¹ -Sid Ali Abdelhamid : «Décembre 1948, une Nouvelle Dynamique» , In : commemonation du 50^{eme} anniversaire de la création de L' UGTA , Alger , 2006, P6.

² -كيوان حوار مصدر سابق، 13 ماي 2006.

³ -Ben Khedda : les origines ..., Op.cit, P96.

⁴ -في نهاية شهر فيفري من سنة 1952، عقد اجتماع عيسات أيدير مع فرحات حشاد مؤسس الإتحاد العام للعمال التونسيين سنة 1946.

⁵ -Mohamed Harbi, le FLN..., OP.cit ,P119.

ومن جهة أخرى، حالت أزمة حزب الشعب -حركة انتصار الحريات الديمقراطية- عائقا أمام تجسيد هذه الفكرة، ويشاء القدر ان تقوم الثورة التحريرية دون نقابة مستقلة رغم أهميتها في تأطير وتنظيم العمال الجزائريين في الجزائر والمهجر¹. إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى، لم تحضى هذه المسألة بالعناية الكافية أو إعطائها أهمية كبيرة، من طرف المناضلين الأوائل في جبهة التحرير الوطني وهذا ما انعكسه الوثائق الأساسية لهذه الأخيرة، ويرجع ذلك حسب تقديرنا إلى انشغالهم بالمسائل الأخرى التي كانت مطروحة في تلك الفترة بدرجة أكبر كالأسلحة والعمل الدبلوماسي، وتنظيم الولايات الداخلية².

لكن مهما قدمنا من الأسباب والذرائع التي حالت دون تجسيد هذه الفكرة، تعد غير كافية إذا ما قرناها بالسرعة التي ظهر فيها الاتحاد العام للعمال الجزائريين في فيفري 1956، فما هي إذن العوامل والأسباب التي ساعدت في تأسيس الاتحاد في هذا التاريخ بالذات؟ وما هي الجهات التي كانت وراء ذلك؟

في الحقيقة، سبق إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 عدة اتصالات بين قدماء لجنة الشؤون النقابية، في الفترة الممتدة بين صيف 1955 وتاريخ تأسيسه ذلك، استنادا إلى شهادة بوعلام بوروية الذي قال "من بين الأعضاء الذين كان يتلقون في الجزائر العاصمة بين شهر جوان وديسمبر من سنة 1955 نجد كل من عيسات إيدر، بوروية، عطاء الله بن عيسى، جرمان رابح وعلي يحي عبد المجيد، و بعد ذلك التحق ممثلوا عمال الصحة والمستشفيات وعمال البريد"³.

كانت اللقاءات تعقد بمسكن بوعلام بوروية في سانت أوجين (بولوغين حاليا) بغرض تجسيد المشروع الذي طرح في فترة وجود حركة انتصار الحريات الديمقراطية، لكن إلى غاية 1955، لم تتضح الأمور بعد أي بمعنى قدماء اللجنة النقابية لم

¹ -Mohamed Lebjaoui : bataille d'Algérie ou bataille d'Alger, ed.Gallimard, Paris , 1962.P37.

² -Ibid.

³ -ELMOUDJAHID : N°08 ,du 05 Aout 1957,P 09.

يفصلوا بعد في الجهة التي تبني هذه الفكرة وحتى الثورة التحريرية لم تتضح معالمها بصفة نهائية.

ومرد تلك اللقاءات التي كانت تعقد من حين لآخر في مسكن بورويبة إلى عدة أسباب يمكن اختصارها في نقطتين مهمتين:
أولاً: اتساع الهوة ودائرة الاضطهاد، التي كانت تمس العمال الجزائريين جراء الإعتقالات التي كانت تقوم بها السلطات الفرنسية في صفوفهم، بدعوى انتساب البعض منهم إلى جبهة التحرير الوطني¹.

ثانياً: الصراع القائم بين جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية حول تبني الثورة التحريرية وبما أن الصراع كان عسكرياً في مختلف مناطق البلاد، فإن السباق والتنافس السياسي يكون حتمية أملت ظروف تلك الفترة².

في الحقيقة كان أعضاء الحركة الوطنية الجزائرية، أكثر نشاط وحيوية في هذا الاتجاه وكانوا السباقين إلى إنشاء المركزية النقابية التابعة لحركتهم في 16 فيفري 1956 عن طريق ممثليهم كفاش العيد ورمضاني محمد، وكانت لهم أيضاً الأسبقية في اتصالهم بالكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة (C.I.S.L)، بمقر تواجدتها بالعاصمة البلجيكية بروكسل³.

كان لهذا الحادث، وقع خاص على أعضاء جبهة التحرير الوطني، وبدرجة أكبر على بن خدة، المكلف بمراقبة نشاط الحركة الوطنية الجزائرية، مما جعله يلح على عبان بضرورة الإسراع في إنشاء نقابة تابعة لجبهة التحرير الوطني والقضاء على الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين (USTA) التابع للحركة المصالية⁴.

و بعد يومين من تأسيس الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين⁵، استأجر بن خدة وعبان سيارة من نوع ستروان 2CV، قاصدين

¹ -L'UGTA Sortira grandie de l'épreuve , In : l'ouvrier Algérien , N°03, du 09 Juin 1956, P 01.

² - أنظر رسالة عبان رمضان المؤرخة في 29 فيفري 1956، الموجهة إلى الوفد الخارجي، مبروك بلحين، مصدر سابق، ص 149.

³ -Boualem Bourouiba : les syndicalistes Algériens : leurs combat , de l'éveil à la libération , l'harmattan , Paris, 1998, P128.

⁴ -Mammeri : Op.Cit,P128.

⁵ -Bourouiba :Opcit ,P128.

بذلك مسكن بوعلام بورويبة بوساطة المناضل درارني محمد الذي كان عاملا بالبريد¹.

خلال هذا اللقاء، طلب بن خدة ضرورة حضور عيسات إيدير (بحكم التجربة والخبرة) مما استدعى تنقل درارني على متن دراجة نارية إلى حي بلكور، حيث يقطن عيسات إيدير، وعند رجوعه كانت الساعة حوالي العاشرة ليلا، تناقش الأعضاء الأربعة، خلال هذا اللقاء حول مسألة إنشاء نقابة تابعة لجبهة التحرير وتتصدى للتنظيم المصالي الجديد².

و في حدود الساعة الحادية عشر ليلا، اتفق الجميع على قرار إنشاء النقابة الوطنية وأخذوا الإجراءات التالية:

- الاتحاد العام للعمال الجزائريين، هو اسم النقابة الجديدة التابعة لجبهة التحرير و"العامل الجزائري" صحيفة ولسان حال الاتحاد العام للعمال الجزائريين .
 - الأمانة العامة للاتحاد تتكون من خمسة أعضاء وهم عيسات إيدير ممثل عن عمال صناعة الطيران بالدار البيضاء، جرمان رابح عامل بميناء الجزائر، بوعلام بورويبة ممثل عن عمال السكك الحديدية، عطاء الله بن عيسى عن عمال المستشفيات، علي يحي عبد المجيد عامل بميناء الجزائر.
 - أما بالنسبة لتعيين أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد فقد أجل إلى لقاء آخر³
 - منح قيمة مليون فرنك فرنسي كرسيد مالي لميزانية الاتحاد .
 - تحديد مهام الاتحاد الممثلة أساسا في الدفاع عن حقوق العمال الجزائريين من جهة ومساعدة الثورة ماليا وعسكريا (الأسلحة) من جهة أخرى.
- و بعد ذلك تم الإعلان في 24 فيفري 1956، كتاريخ تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، و عين بن خدة كمنسق بين جبهة التحرير الوطني والأمانة العامة للاتحاد .

¹ -Op,Cit.

² -L'USTA dénoncée par son 1^{er} secretaie général adjoint qui Rejoint L'UGTA , in : ELMOUDJAHID,N°21, du 1 janvier , 1958,P 2.

³ -Mohamed lebjaoui : Vérités sur la Révolution Algérienne , ed ,Gallimard ,Paris, 1970, P172.

و خلال الاجتماع الذي عقده بن خدة مع الأمانة العامة للاتحاد العام للعمال الجزائريين في بداية شهر أفريل 1956، تم تعيين أعضاء المكتب التنفيذي وهم:
مداد محمد، عمراني عبد القادر، حناشي مايوف، بورويبة حسان، قايد الطاهر، زيتوني محمد، بوجلال علي، ربيعة محمد وفليسي محمد¹.

و في نفس اللقاء، تم تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية وهم على التوالي: رباح سليمان، أبيب محمد، حناشي ميوف، بورويبة حسان، قايد الطاهر، زيوي محمد، بوجلال علي، ربيعة محمد وفليسي محمد.

إضافة إلى ذلك أدرجت خلال هذا اللقاء، مسألة الإنضمام إلى الكونفيدرالية العالمية للنقابات الحرة، حيث طلب بن خدة من عيسات إيدير (منسق الاتحاد العام للعمال الجزائريين)² بمراسلة أمينها العام السيد هولدن بروك Holdenbroche³ و عند نهاية الاجتماع، اتفق الجميع على عقد لقاءات تشاورية وتنسيقية كل خمسة عشرة يوم، لكن حملة الاعتقالات التي مست أعضاء الأمانة العامة يوم 24 ماي 1956، أدخلت الاتحاد في نوع من الارتباك وأحدثت صعوبة كبيرة في الاتصال بين أعضاءه⁴.

و مع ذلك نجد أن أعضاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين الناجين قد واصلوا نشاطهم واتصالاتهم مع المسؤولين في الكونفيدرالية العالمية للنقابات الحرة، إلى غاية نهاية شهر جويلية تاريخ إنضمام الاتحاد إلى هذه الأخيرة.

أما بن خدة، بصفته المسؤول عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لدى جبهة التحرير الوطني، كان له الفضل في إدراج مسألة العمل النقابي ضمن قرارات مؤتمر الصومام، التي لم تنتهي صياغتها بعد⁵.

¹ -Bourouiba :OP.Cit, P83.

² - عملا بمبدأ القيادة الجماعية، عين عيسات إيدير منسقا للاتحاد العام للعمال الجزائريين وليس أمينا عاما في بداية الأمر.

³ -أنظر في رسالة الأمين العام للكونفيدرالية العالمية للنقابات الحرة ببروكسل والمؤرخة في 19 ماي 1956، وقامت بنشرها جمعية 11 ديسمبر 1960 "بمناسبة الذكرى الخمسون لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956-2006، ص 169.

⁴ -Mohamed lebjaoui : Verités... ,Op.cit , P175.

⁵ -L'ouvrier Algérien : N °7, du 03 octobre 1956, P01.

وبانضمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة، يكون قد حقق انتصاره على الحركة المصالية، و قدم للثورة التحريرية دعما معنويا وماديا كبيرين، علما أنه استطاع أ، يكسب إنظامام غالبية العمال الجزائريين في مختلف القطاعات إلى صفه¹.

2-6- إعداد النشيد الوطني:

إن فكرة إعداد النشيد الوطني تعود إلى بن خدة، التي اقترحها على رباح لخضر في أوائل سنة 1956 ثم عرضها على عبان في شهر فيفري من نفس العام الذي لم يعارض الفكرة، بل شجعه وطلب منه العمل على تجسيدها، عن طريق البحث عن شاعر جزائري قادر على تحمل مسؤولية إنجاز هذا المشروع².

لكن قبل اختيار الشاعر، تشاور بن خدة مع عبان حول مضمون النشيد وموضوعه تجنباً لتكرار سيناريو "فداء الجزائر" الذي ساهم في تضخيم شخص مصالي الحاج، وبالتالي إنعكاسه سلبياً على مسيرة الحزب، وأدخله فيما يسمى "عبادة الشخصية" ولهذا السبب اشترط بن خدة أن يكون النشيد الوطني تخليداً وتمجيذاً للعمل البطولي الذي يقوم به الشعب الجزائري، دون ذكر لأية شخصية وطنية مهما كانت سمعتها³.

أما عبان فقد كان حرصه منصباً على عدم إضفاء الصبغة الدينية على النشيد الوطني، تحسباً لأية حملة دعائية قد تصدر من السلطات الفرنسية أو من الكنيسة، مما قد يفقد الثورة الهدف الذي قامت من أجله، و المتمثل في الاستقلال والقضاء على النظام الاستعماري⁴.

و بعد موافقة عبان، على هذا الاقتراح، أعطى الضوء الأخضر لبن خدة الذي وقع اختياره على الشاعر الجزائري مفدي زكريا، بحكم الصداقة التي كانت تجمعهما منذ إشرافهما على جريدة "المغرب العربي" رفقة الزاهري وبن الشيخ الحسين وبن مهل سنة 1949⁵.

¹ -Bourouiba : Op.cit, P207.

² -Témoignage de Rebah lakhder In : Khalfa mameri « Abane heros » ,Op.cit,P187.

³ -Kassaman sera enfin hymne national par la loi N° 86-06 du 04 mars 1986 , In Journal officiel , N °10, du 05/03/1986, P02.

⁴ -حاولت السلطات الفرنسية ومختلف كنائسها ان تضيء على الثورة التحريرية الصفة الدينية ,رغبة منها تغليط الرأي العام الدولي بما يجري في الجزائر .

⁵ -حوار مع بن الشيخ الحسين : مصدر سابق .

لكن بعد 07 سنوات انقطعت اتصالاتهما، ولا أحد يعرف مكان تواجد الآخر مما صعب الأمر على بن خدة، خاصة انه كان من المطلوبين لدى السلطات الفرنسية¹.

إن لقاء بن خدة بمفدي زكريا، في بداية شهر مارس 1956، بشارع "ديزيلي" (بن مهدي حاليا) كان صدفة، وبصحة رباح لخضر طرح بن خدة فكرة "النشيد الوطني" على مفدي زكريا إلا أن هذا الأخير رفض الفكرة جملة وتفصيلا²

و في الحقيقة لم يعارض مفدي زكريا، إنشاء النشيد الوطني كفكرة تهدف إلى رفع معنويات المجاهدين، وتخلد كفاح الشعب الجزائري في استرجاع سيادته واستقلاله، وإنما كان رفضه بمثابة احتجاج على المضايقات والحصار الذي كان يعانيه تجار "بني ميزاب" في الجزائر العاصمة، والمناطق الأخرى من الوطن³.

وما ذهب إليه مفدي زكريا، كان واقعا معاشا، لأن إلى غاية 1957 كان الصراع بين جبهة التحرير والحركة الميصلية على أشده، والفئة الكبيرة من الشعب، كانت تجهل من هو القائد الحقيقي للثورة، ونتيجة لذلك كثيرا ما يتنافس التنظيمان على كسب ثقة وولاء الشعب (الفلاحين، حرفيين، تجار...)⁴.

ولما تأكد بن خدة، بأن مفدي زكريا كان محقا في احتجاجه، قام بإصدار إعلانات ومناشير في كل من الجزائر والبليدة - خاصة - تدين بمثل هذه الإجراءات الاستثنائية التي كانت تطبق على تجار "بني ميزاب" مبرئا في ذلك جبهة التحرير الوطني من هذا السلوك، وحمل بن خدة - مسؤولية ما وقع إلى مناضلي الحركة الميصلية⁵.

و مباشرة بعد وقف الحصار على تجار "بني ميزاب"، وإدانتهم من طرف المسؤولين في جبهة التحرير الوطني، شرع مفدي زكريا، بمقر إقامته في 02 نهج بلوندون (Blandon)، في إعداد

¹ - نفسه.

² - témoignage de Rebah : Op.Cit, P188.

³ - El Moudjahid , N°8, du 05Aout 1957, P92.

⁴ - témoignage de : ABDERAHMANE LAGHOUATI in : Commémoration..., Op.Cit,P46.

⁵ - انتقد بن خدة بشدة، القرار الذي أصدره مناضلوا الحركة الوطنية الجزائرية القاضي بإرغام تجار بني ميزاب بدفع الأموال لحسابهم عن طريق القوة لكننا لا نستبعد تورط بعض المناضلين من جبهة التحرير الوطني، إذا ما قمنا بتصفح نص التقرير الذي قدمه علي ملاح قائد الولاية السادسة إلى مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

الأبيات الأولى من قصيدته المعروفة "بقسما" والتي أصبحت النشيد الوطني خلال الثورة وبعد الاستقلال¹ يبدو أن مفدي زكريا لم يأخذ وقتا طويلا لإتمام هذه القصيدة، التي كانت محل إعجاب بن خدة وعبان، ومع ذلك يبقى تاريخ استكمالها بالضبط مجهولا، ولم نعثر - خلال بحثنا سوى على شهادة بن الشيخ الحسين الذي ذكر نهاية شهر ماي وبداية شهر جوان 1956 كأقصى تقدير، وهو نفس ما صرح به رباح لخضر في حوارهِ مع خالفة معمري سنة 1985².

وحسب تقديرنا نعتبر هاتين الشهادتين أقرب إلى الحقيقة، على عكس ما ذهب إليه محمد بجاوي في كتابته "معركة الجزائر العاصمة أم معركة الجزائر" والذي أرجع كتابة النشيد الوطني إلى نهاية شهر ماي 1955³.

وهذا الطرح يبقى مستبعد، لأن بن خدة -صاحب الفكرة كان لا يزال في السجن إلى غاية منتصف شهر ماي 1955، ولا ندري كيف يكتب مفدي زكريا النشيد الوطني في تلك الفترة وهو لم يتلق الأمر من المسؤولين في جبهة التحرير؟

وزاد في تقريب الحقيقة من الشهادتين السابقتين، رسالة بن خدة إلى الوفد الخارجي، التي نشرها مبروك بلحسين في كتابه "بريد الجزائر- القاهرة" والمؤرخة في 24 جويلية 1956، يستفسر فيها -بن خدة - عن مدى تقدم الأشغال المتعلقة بإعداد موسيقى القصيدة⁴.

أما الشيء المؤكد لدينا هو تاريخ وصول نص القصيدة إلى القاهرة، الذي أورده محمد خيضر في إحدى رسائله مع بن خدة مشيرا في ذلك إلى يوم 15 أوت 1956، فهل يعقل أن يستغرق وصول نص القصيدة إلى القاهرة أكثر من سنة، إذا عملنا برأي محمد ليجاوي⁵ و للإشارة فإن النشيد الوطني، قد أعدت له موسيقى جزائرية في أول الأمر، لكنها لم تكن ذات طابع عسكري، مما دفع بأعضاء الوفد الخارجي بطرح الفكرة على المصريين

¹ LaGhouati : Op.Cit, P48.

² -Mammeri: Op.Cit,P188.

³ -lebjaoui :vérités..., Op.Cit, 35.

⁴ Belhocine: Op.Cit, P186.-

⁵ -Op,Cit,P,190.

الذين اتصلوا بدورهم بالموسيقار محمد فوزي- صاحب
الموسيقى الحالية للنشيد الوطني.
إلا أن المسؤولين في جبهة التحرير الوطني اتفقوا على
استبدال الموسيقى المصرية فور حصول الجزائر على استقلالها،
وهذا لم يحدث إلى يومنا هذا، مع العلم بما يمثله النشيد الوطني
كونه رمزا من رموز السيادة الوطنية¹.

¹ -Mammeri: Op.cit P186.

3-6-إنشاء جريدة المجاهد:

إلى غاية سنة 1956، لم تكن الثورة التحريرية تتوفر على جهاز إعلامي ودعائي تواجه به الدعاية الفرنسية التي ما فتأت تحاول تغليب الرأي المحلي والدولي عن حقيقة ما يجري في الجزائر، كما أن افتقار الثورة لأدوات الإعلام نصعب إلى حد ما نجاحها وتوسيع نطاقها في الفترة الأولى من قيامها، فكيف يمكن لثورة ما أن يكتب لها النجاح دون امتلاكها سلطة إعلامية قوية قادرة على رد دعاية العدو؟¹

باستثناء الرسائل التي كان يتبادلها مسؤولي جبهة التحرير الوطني، وبعض المناشير التي كانت تصدر من حين لآخر، لم تكن الثورة التحريرية محصنة إعلاميا، ومرد ذلك هو النقص الكبير الذي عانته الثورة على المستويين التنظيمي والعسكري في مرحلتها الأولى، ويرجع هذا أساسا إلى انفراد أعضاء المنظمة الخاصة لوحدهم بالنشاط الثوري، ولم يكن بمقدورهم تلبية شروط نجاح العمل الثوري نظرا لضخامته وتعقيده، مما استدعى البحث عن إطارات أخرى خارج المنظمة الخاصة، قصد إنضمامهم إلى الثورة وبالتالي يساهمون بإمكانياتهم المتوفرة في إعداد تنظيم جديد يعزز القدرات الفكرية والعسكرية للثورة.²

ولما كان بن خدة، أحد الرجال الذين يتمتعون بقدرة عالية في التنظيم السياسي وخبرة كبيرة في مجال الإعلام، داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أسند له عيان - بعد انضمامه إلى الثورة- مهمة العمل الإعلامي داخل الثورة.³

و على غرار جريدة "المغرب العربي" و"الجزائر الحرة" و"صوت الأحرار" التي كان يشرف عليها بن خدة في نهاية الأربعينات، ساهم بشكل فعال في تأسيس جريدة المجاهد، التي كانت فكرة مطروحة للنقاش بين المسؤولين في جبهة التحرير الوطني، منذ شهر أفريل 1956، حيث عقد بن خدة عدة اجتماعات مع عيان وعبد المالك تمام بخصوص هذه المسألة، و كانت نقطة الخلاف التي أخرجت صدور الجريدة إلى غاية شهر

¹ -عبد الله شريط: الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الدولية 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 26.

² Meynier: Op.Cit ,P157.

³ -بن خدة: شهادات...، مصدر سابق، ص 100.

جويلية 1956، هي التسمية التي ينبغي إطلاقها على هذه
الجريدة¹.

ويذكر بن الشيخ الحسين، أن في آخر اجتماع بن خدة، تمام
وعبان الذي عقد في متجر كان يمتلكه الإخوان بن عيسى وبن
سليمان في ضواحي شارع مصطفى فروخي (ex Richelieu) تم
اقتراح كل عضو تسمية يراها تناسب هذه الجريدة، حيث اقترح
عبان إسم "المقاومة"، وتمام "الوطني" أما بن خدة فقد اقترح
اسم "المجاهد"، ورفض اعتماد كلا التسميتين السابقين باعتبار
الأولى تحمل دلالة شيوعية، والثانية كانت جريدة اللجنة الثورية
للوحدة والعمل وبالتالي يمكن أن توقض الخلافات القديمة التي
عاشتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنتي 1953-1954².
بينما تسمية "المجاهد" تعتبر جديدة وعاكسة لطبيعة الكفاح
الذي يخوضه الشعب الجزائري المسلم وكلمة "المجاهد" في
الحقيقة تعني الجهاد الذي لا يقتصر على حزب واحد وإنما يشمل
كل الشعب الجزائري باختلاف توجهاته السياسية³.

و بعد نقاش طويل، استطاع بن خدة أن يقنع عبان وتمام
تبني هذه التسمية، ثم إرسال نسخ منها إلى الوفد الخارجي، بعد
صدور العدد الأول في جويلية 1956⁴.

و بعد هذا التاريخ، أصبحت جريدة المجاهد لسان حال جبهة و
جيش التحرير الوطنيين، وأصبحت تنقل وقائع الثورة بكل صدق
وفي المقابل تتصدى لوسائل الإعلام الفرنسي على غرار "صدى
الجزائر" Echo d'alger " وصدى وهران " L'Echo d'oran " وبرقية
قسنطينية "la Dépêche de Constantine" التي كانت تابعة لغلاة
المعمرين، الذين مازالوا إلى هذا التاريخ يدافعون عن شعار
الجزائر فرنسية⁵.

**7- دوره في إعداد قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت
1956.**

7-1- ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام:

¹ - بن الشيخ الحسين : حوار، مصدر سابق.

² - كانت جريدة الوطني اللسان المركزي للجنة الثورية للوحدة والعمل ولم يصدر منها
سوى بعض الأعداد (حوالي 06) وكان مقرها بالقرب من الميناء بالعاصمة .

³ - عبد الله شريط: مرجع سابق، ص 42.

⁴ - Belhocine :Op.citP191

⁵ - شريط : مرجع سابق، ص 46.

من المعروف، أن القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني، لما اتخذت قرارها التاريخي بخصوص قيام الثورة، ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، قسمت البلاد إلى خمس مناطق عينت على رأس كل واحدة منها مسؤولا، ماعدا منطقة الجنوب، وتم الاتفاق في نفس الوقت على ضرورة عقد لقاء وطني في منتصف شهر جانفي سنة 1955، ن يتولى تقييم المرحلة المقطوعة، وإعداد برنامج العمل المستقبلي على ضوء التجربة السابقة وما تكون قد تخللتها من مستجدات¹.

إلا أن اللقاء المذكور لم يعقد ولم يتمكن القادة التاريخيون من التلاقي، بسبب الصعوبات التي واجهت الثورة في مرحلة انطلاقها، كتشديد الحصار العسكري على منطقة الأوراس، وشن عمليات التمشيط والقصف الجوي الذي استهدف سكان القرى والأرياف، خاصة بعد إعلان السلطات الفرنسية عن قرار حالة الطوارئ في 19 مارس 1955، وما أسفر عنه من احكام السيطرة على الحدود الشرقية لمنع تسرب السلاح والعتاد الحربي².

كما شهدت سنة 1955، أحداثا خطيرة، تتمثل في استشهاد مراد ديدوش قائد المنطقة الثانية في 18 جانفي 1955، وإلقاء القبض على مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى في فيفري من نفس السنة، وكذلك اعتقال راجح بيطاط قائد المنطقة الرابعة في 25 مارس 1955.³

هذا وقد عانت جبهة التحرير الوطني من عدة صراعات مع الحركة الوطنية التابعة لمصالي الحاج، حيث كانت تنافسها الزعامة وتبنى العمل الثوري، كما قام الحزب الشيوعي في نفس الفترة بإنشاء مجموعات مسلحة تحت اسم المحاربون من أجل الحرية⁴.

أما على الصعيد الخارجي، فقد تعرضت إدارة جبهة التحرير الوطني بسبب إنقسامها بين الجزائر والقااهرة إلى مشكلة خطيرة وهي افتقار الثورة إلى الانسجام والتماسك، وكان الأمر يتعلق

¹ - الزبيري: مرجع سابق، ص 26.

² -Boudiaf : Op.cit P08.

³ - الزبيري، مرجع سابق، ص 26.

⁴ -Slimane Chikh : l'Algerie en armes , ou le temps des certitudes OPU, Alger , 1988.P102.

بتوحيد الكلمة وتفادي التناقض بخصوص القضايا الأساسية التي يتعين على جبهة التحرير أن تتصدى لها، ومن جملة هذه القضايا مثلا، الاستعداد لإجراء المفاوضات مع الطرف الفرنسي دون المساس بالوحدة السياسية للثورة وزرع الشقاق الذي يعد مرض قاتلا للثورات¹.

و بالفعل فقد ظهر اختلاف في وجهات النظر، فعبان الذي صرح بأن «لا تفاوض بدون الاعتراف المسبق لفرنسا باستقلال الجزائر». وما ورد على لسان محمد خيضر الموجود في القاهرة من ضرورة قيام «مجلس وطني تأسيسي»².

مما أتاح الفرصة لفرنسا، باستغلال هذه التناقضات إذ كان الصحفيون كلما طرحوا سؤالا على المسؤولين الفرنسيين عن المفاوضات "أجاب هؤلاء على نحو ثابت مع من؟ مكتفين بالحديث عن الواقع الوطني الجزائري، والأطراف المقبولة و"المصالحة الفرنسية الإسلامية"³

وإذا كانت هناك هياكل على مستوى المناطق وكان الوفد الخارجي بالقاهرة يضطلع بمسؤولية تمثيل جبهة التحرير الوطني بقدر من الكفاءة فإن الثورة كانت تعوزها إدارة مركزية قادرة على تنسيق أنشطة جبهة التحرير على الصعيدين السياسي والعسكري، ومع انقسامها إلى عدة مراكز قرار، أفقدها الوزن الكفيل بان يفرضها على العدو كطرف مقبول وكمحدث باسم ثورة الشعب الجزائري بل وقد دار الحديث بين أواخر 1955 وأوائل 1956 حول إنشاء إدارة من 12 عضو: 06 أعضاء من الداخل (بن بولعيد، زيغود، كريم، بطاط، عبان، وأوعمران) و 06 أعضاء عن الوفد الخارجي وهم (بن مهدي، بن بلة، أيت أحمد خيضر، دباغين وبوضياف)⁴.

والجدير بالذكر، أن الكثير من هذه الأحداث الهامة التي ظهرت على الساحة الوطنية، كانت سببا في صعوبة عقد الاجتماع المقرر لقادة الثورة في الموعد المحدد قبل قيام الثورة، وجعله يتأخر إلى غاية 20 أوت 1956.

¹ - بن خدة: **شهادات...**، مصدر سابق، ص 66.

² -Belhocine : Op.CitP161

³ - أنظر جريدة " صدى الجزائر" الصادرة، يوم 18 أفريل 1956، ص 02.

⁴ -حكيمة شتواج: **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954-1962** ،رسالة ماجستير في قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2000-2001، ص 199.

2-7- صياغة قرارات مؤتمر الصومام:

رغم الصعوبات والمشاكل التي صاحبت الثورة، خلال مرحلتها الأولى، فإن مساع كبيرة بذلها أعضاء جبهة التحرير الوطني، وبالتحديد عبان رمضان، من خلال جهوده الحثيثة والأكثر جدية منذ نهاية سنة 1955، لما أرسل كل من عمارة رشيد وسعد دحلب إلى الولايتين الأولى والثانية، حاملين إلى قادة تلك المناطق، جملة من القرارات منها مسألة عقد مؤتمر وطني يجمع كل القادة الوطنيين داخل البلاد وخارجها، قصد تقييم المرحلة السابقة للثورة، ودراسة المستجدات الطارئة في الميدان وكذلك إعادة تنظيم الثورة من خلال التأسيس للمؤسسات القادرة على مواجهة السياسة الفرنسية التي كانت معظمها استثنائية¹.

ومازاد في توضيح أمر عقد المؤتمر، نجد في رسالة عبان التي نشرها مبروك بلحسين، المؤرخة في 01 ديسمبر 1955، يعلم فيها-عبان- أعضاء الوفد الخارجي بالاتصالات التي شرع فيها مع قادة المنطقة الأولى والثانية والرابعة والخامسة، مشيراً لأهمية عقد هذا المؤتمر، إلى القرارات التاريخية التي ستتخذ خلاله².

ومنذ ذلك التاريخ شهدت الجزائر العاصمة تحضيرات مكثفة، في أكثر من صعيد، حيث بدأت مختلف مناطق الوطن في إعداد تقاريرها، التي سترسلها إلى المؤتمرين على إثر إعلانها بموعد الاجتماع³.

ومن جهة أخرى، شرع عبان بداية من شهر مارس 1956 في تنصيب عدة لجان تقوم بصياغة الخطوط العريضة لقرارات المؤتمر التي ستعرض للنقاش والإثراء خلال اجتماع القادة الوطنيين⁴.

وبعدما تولى عبان كتابة مقدمة أرضية المؤتمر التي احتوت على شرعية وعدل الثورة التي يخوضها الشعب الجزائري وبالتالي حتمية انتصارها، قام بتوزيع المهام على بقية المناضلين، وذلك

¹ -Saad Dahleb : Pour l'indépendance de l'Algérie , mission accomplie , ed Dahlab, Alger , 1990, P,198.

² -Belhocine :Op.cit,P 114.

³ -Dahleb: Op.cit, P 116.

⁴

[?] -Meynier : Op.cit, 178.

بتكوين عدة لجان نصب على كل واحدة منها مسؤول أو مسؤولين يتولون صياغة الخطوط العريضة للأرضية ، و من بين هذه اللجان نجد¹:

1-اللجنة التي ترأسها عمار أوزقان كلفت بتحرير العناصر التالية:

- المصالية في طريق الهزيمة .
- غياب الشيوعية.
- استراتيجية الإمبريالية الفرنسية.
- حركة الفلاحين
- حركة العمال
- حركة الشباب

2- اللجنة التي ترأسها عبد الرزاق شنتوف كانت وراء تحرير هذه القرارات²

- المثقفين و ذوي الأعمال الحرة.
- التجار والحرفيين .
- حركة النساء
- نشاط جبهة التحرير الوطني في فرنسا .

3-أما بن يوسف بن خدة فقد تولى رفقة عبد المالك تمام تحرير لبنود المتعلقة:

- أهداف الثورة .
- شروط وقف إطلاق النار.
- المفاوضات وإقرار السلم³

وسوف لن نتطرق في بحثنا هذا إلى تحليل أعمال اللجان الثلاثة التي كانت وراء صياغة معظم قرارات مؤتمر الصومام، وإنما سنعمل جاهدين في عرض وتحليل المحاور التي كلف بن خدة بصياغتها (تقيدا بالموضوع) بداية بأهداف الثورة ، ثم شروط وقف إطلاق النار، وفي الأخير مسألة المفاوضات وإقرار السلم مع فرنسا.

أولا: أهداف الثورة التحريرية : لا يمكن أن يكتب النجاح لأية ثورة مهما كان حجمها إذا لم تقم على أهداف محددة بصفة نهائية قبل تاريخ وقوعها، ولا يمكن أيضا أن نتصور جهل أهل هذه الثورة للأهداف التي يحاربون من أجلها، و لما كانت أهداف الثورة

¹ -L ebjaoui :Bataille ...,Op.Cit.p122.

² -OP,CIT,p123.

³ -Ben Khedda : **Abane...** , Op.Cit.P142.

التحريرية معروفة لدى العام والخاص منذ الأيام الأولى من قيامها، فإن سبل ووسائل تحقيق تلك الأهداف، كانت محدودة وغير معروفة لدى أغلبية المحاربين، لهذا السبب قرر بن خدة إدراج هذه المسألة ضمن المحاور الرئيسية لأرضية مؤتمر الصومام تحت عنوان " لماذا نحارب؟" هل نحارب فقط من أجل الحرب؟ أم نحارب من أجل غاية نطمح إلى تحقيقها؟ إذا كان الأمر كذلك ماهي الوسائل الناجعة التي تمكنها من بلوغ هذه الغاية بأقل التكاليف وفي أقرب وقت ممكن¹؟

وقد رصد بن خدة جملة من القرارات كانت بمثابة هذه الوسائل، تتمثل أساسا في:

1- العمل على إضعاف الجيش الفرنسي، وعدم منحه فرصة تحقيق خياراته العسكرية
2- استهداف المؤسسات الاقتصادية الاستعمارية خاصة الحيوية منها.

3- العمل على اضعاف حالة الفوضى على المستويين الاقتصادي والاجتماعي داخل فرنسا إرغام الرأي العام الفرنسي على التنازل عن فكرة "الجزائر فرنسية".

4- فرض العزلة السياسية والديبلوماسية على فرنسا، إقليميا ودوليا.²

5- إعطاء الثورة التحريرية أبعادا ومقاييس دولية : كتنظيم الجيش وتأسيس سلطة سياسية معترف بها، واحترام قوانين الحرب.³
6- الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري، في مقاومته للاضطهاد والقمع الذي تمارسه عليه الآلة الحربية الاستعمارية.⁴

ثانيا: شروط وقف إطلاق النار: تنقسم إلى قسمين هما:⁵
أ- **الشروط السياسية:** الاعتراف بالأمة الجزائرية موحدة غير قابلة للتجزئة، وهذا العنصر أدرجه بن خدة ردا الادعاءات الاستعمارية التي لاتزال تنادي بشعار "الجزائر فرنسية".
- الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع المجالات بما في ذلك الدفاع الوطني والشؤون الخارجية.

¹ -Meynier : Op.Cit.P 161.

² -شريط : مرجع سابق، ص 118.

³ -وزارة المجاهدين: **النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954**، منشورات المؤسسة الوطنية للنشرة والاشهار، الجزائر، 2005، ص34.

⁴ -Ben khedda :Abane..., Op.cit , P143.

⁵ -Op,cit, P 144.

- اطلاق سراح جميع المعتقلين الجزائريين .
- الاعتراف بجهة التحرير الوطني، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري.

ب- الشروط العسكرية: يتم تحديدها لاحقا:

ثالثا: المفاوضات وإقرار السلام: يعتبر هذا المحور بمثابة نقطة النهاية للحرب، و من خلاله يتم تحقيق أهداف الثورة التحريرية، وقد حرص بن خدة في هذا العنصر على التركيز على ثلاث نقاط رئيسية وهي:¹

- تعتبر جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وبالتالي يعود لها فقط دون سواها قرار وقف إطلاق النار.
- يجب أن تكون المفاوضات على أساس مبدأ الاستقلال بكل ما يتضمنه من معنى .

- تحديد النقاط والمسائل القابلة للتفاوض وهي:²

أ- ترسيم الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الجزائرية

ب- وضع إطار قانوني لتواجد الأقلية الأوروبية في الجزائر³

ج- تحديد وإحصاء ممتلكات المعمرين والإدارة الفرنسية.

د- تحويل الكفاءات (الجانب التقني للتعاون الجزائري الفرنسي)

و- تحديد أشكال التعاون والشراكة في المجال الاقتصادي ، النقدي، الاجتماعي والثقافي.

و بعد عرض هذه النقاط للنقاش ، خلال انعقاد المؤتمر بتاريخ 20 أوت 1956، لم نجد من القادة الوطنيين باختلاف توجهاتهم، الذين أبدوا معارضة لهذه القرارات، و حتى أعضاء الوفد الخارجي فقد أنصب إنتقادهم على بعض القرارات الأخرى التي خرج بها المؤتمر خلال اجتماعهم، كأولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري وتغيب التوجه الإسلامي لمؤسسات الدولة الجزائرية، كما اعترضوا أيضا على عدم شرعية المؤتمر بغياب بعض القياديين في جبهة التحرير الوطني، كالوفد الخارجي ومنطقة الأوراس، النمامشة⁴

¹ -El Moudjahid :N° 04 Special , du 01 Novembre 1956.

² - El Moudjahid :N° 04 Special , du 01 Novembre 1956.

³ -لم يعط بن خدة أثناء صياغته لهذه النقطة إمكانية منح الجنسية المزدوجة للأقلية الأوروبية، بل تم اختيارها بين الجنسية الجزائرية، و بالتالي يعتبرون مواطنين جزائريون، أو الجنسية الفرنسية فيعاملون كأجانب مقيمين في الجزائر

⁴ - Belhocine :Op.Cit, P53.

و بموافقة مؤتمر الصومام على هذه القرارات، التي كان بن خدة وعبد المالك تمام وراء اقتراحها وصياغتها، أكسبهما ثقة كبيرة في أنفسهما واستطاع كل واحد منهما انتزاع مكانته مع الشخصيات البارزة التي كانت تصنع الأحداث في تلك الفترة، حيث تم تعيين تمام كعضو دائم في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبن خدة تم تعيينه كعضو دائم في نفس المجلس وعضو في أول لجنة التنسيق والتنفيذ.¹

لكن قرار تعيين بن خدة وبعض المناضلين، الذين كانوا ينتمون إلى مختلف تيارات الحركة الوطنية في مناصب قيادية عليا للثورة، لم يرض بعض الأعضاء في الوفد الخارجي، وعلى وجه الخصوص، أحمد بن بلة وأحمد محساس، بحجة أن هؤلاء المناضلين لم يلتحقوا بالثورة في بدايتها، وهنا نتساءل هل كانت التحضيرات الأخيرة للثورة تسمح بانضمامهم إليها مبكرا؟ وهل كان من الممكن أن تنجح الثورة، إذا اقتصرنا فقط على القيادة التاريخية وانغلقت على نفسها؟ كرد على هذه الانتقادات التي وجهها أحمد بن بلة وأحمد محساس للمؤتمر، اعتبر محمد ليجاوي كل المناضلين في جبهة التحرير الوطني سواسية، أي ليس هناك مناضل من الدرجة الأولى وآخر من الدرجة الثانية.²

في الحقيقة كانت معارضة أعضاء الوفد الخارجي وتحفضهم بشأن قرار تعيين بن خدة كعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، تستهدف عيان شخصيا³، وإلا كيف يحملوه هذه المسؤولية دون انتقاد قادة الولايات الأربعة اللذين حضروا المؤتمر، علما أن بن مهدي هو الذي ترأس أشغال المؤتمر⁴، ثم إذا كان بن خدة أو سعد دحلب غير مرغوب فيهما لدى أعضاء الوفد الخارجي، بحكم أنهما ينتميان إلى جماعة المركزيين المتهمين بالركون إلى الإصلاح ومعارضة فكرة قيام الثورة، لماذا لم يتعرضوا على قرار تعيين فرحات عباس ومحمد لمين دباغين، لما عيننا في نفس اللجنة بعد عام من انعقاد مؤتمر الصومام؟⁵ وهل أصبح فرحات

¹ -تعتبر الهيئتان أولى مؤسسات الثورة التحريرية، فالأولى بمثابة البرلمان الذي تطرح عليه مسائل النقاش وتنعقد مرة واحدة كل سنة، والثانية تعتبر قيادة الأركان، مهمتها تنظيم العمل الثوري بشقيه، السياسي والعسكري.

² -Lebjaoui : Verités... , Op.Cit, P113.

³ -بن خدة: **شهادات...** ، مصدر سابق، ص 88.

⁴ -Ben khedda : Abane... , Op.cit, P 97.

⁵ -Meynier: Op.Cit,P153

عباس ثوريا إلى درجة تفضيله على بن خدة؟ لكن أحمد بن بلة وأحمد محساس في حقيقة الأمر، كانا يعارضان كل العناصر التي استقدمها عبان رمضان، بما في ذلك فرحات عباس وتوفيق المدني وعمار اوزقان وقد ماء المركزيين وفي نفس الوقت عارضوا وتصدوا للحركة الميصلية التي كانت دوما تنافسهم الشرعية الثورية¹، ولسنا ندري كيف كان بن بلة يتصور نجاح الثورة التحريرية دون اشتراك أغلبية تيارات الحركة الوطنية، وما كانت تقدمه من مناضلين في أعلى مستوى، وهل كان بمقدور "الزعماء التاريخيون" تحقيق الاستقلال والحرية بمفردهم؟ أم أن بن بلة وأحمد محساس كانا يرميان من وراء انتقادهم لقرارات الصومام إلى الإمساك بزمام القيادة والزعامة خصوصا أن الأول كان يدعي زعامة الثورة وقيادتها على النهج الناصري² والثاني كان يطالب بترقية القاعدة الشرقية (سوق أهراس) إلى صف الولاية وبالتالي تعيينه قائدا عليها؟³

و مهما كانت معارضة بعض أعضاء الوفد الخارجي، للقرارات المنبثقة عن مؤتمر الصومام، فإننا نستطيع أن نقول بأن المؤتمر استطاع على الأقل تشكيل قيادة جماعية وطنية موحدة، بعد استخلاص العبر من تجارب الفترة التي سبقت انعقاده وتتلخص هذه التجارب، في أهمية توحيد المواقف من أجل استمرار الثورة وتحقيق الاستقلال⁴.

أما بن يوسف بن خدة، الذي ساهم بدوره في صياغة بعض المحاور والنقاط التي كانت لها علاقة مباشرة بمستقبل الثورة التحريرية وأبعادها السياسية والفكرية والعسكرية فقد واصل نشاطه في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام واستطاع أن يبرز مرة أخرى في المنطقة المستقلة، رفقة بقية أعضاء اللجنة⁵.

8- دوره في المنطقة المستقلة:

كانت جبهة التحرير الوطني بالعاصمة، حتى بداية 1956، عبارة عن شبكات سياسية عسكرية غالبا ما تتشابك وتتنافس

¹-Mammeri : Op.Cit , P 229.

²-Ferhat Abas : **Autopsie d'une guerre** , ed , Garnier Frères , Paris ,1980, P 279.

³-Courriérs : **le temps des léopards** , éd , Fayard , 1970, P 730.

⁴-النصوص الأساسية: مصدر سابق، ص 31.

⁵ - كانت لجنة التنسيق والتنفيذ تتكون من خمسة أعضاء وهم : كريم بلقاسم، عبان رمضان، العربي بن مهدي، بن يوسف بن خدة وسعد دحلب .

، وكانت هذه الشبكات تحت سلطة عمار او عمران وكريم بلقاسم ، ثم عبان رمضان وبن خدة بعد انضمامهما إلى الثورة سنة 1955¹ وأهم هذه الشبكات نجد :

- شبكة رباح لخضر ومحمد بن مقدم ، ورشيد عمارة ، بضواحي بلكور
 - شبكة هاشمي محمود وهاشمي التواتي في كل من القبة وحسين داي.
 - شبكة عمار القامة ومسعود بوقادوم في بئرمراد رايس.
 - شبكة حسين العسكري وبن محمد حمادة (سي حمادة) باب الواد.
 - شبكة أحمد شايب (أحمد الغراب) بالقصبة.
 - شبكة شريف ربيع .
 - شبكة أرزقي بوزينة (حديدوش) واحمد غرمول ومحمد لجاوي وعمار أوزقان
 - شبكة مصطفى فتال وبلقاسم بوشفة بالقصبة².
- و ابتداءا من شهر مارس 1956، ثم تنظيم الجزائر العاصمة وحل الشبكات القديمة بعد إدماج أعضائها في التنظيم لهذه المنطقة، الذي أصبح مقسم إلى فرعين رئيسيين هما : الفرع العسكري الذي كان يشرف عليه ياسف سعدي في تلك الفترة³ وفرع سياسي يشرف عليه إبراهيم شرقي⁴.
- و في سبتمبر 1956 أصبحت منظمة جبهة التحرير الوطني، في الجزائر العاصمة تسمى "منطقة الجزائر المستقلة" بقرار مؤتمر الصومام، الذي منحها جميع الصلاحيات التي تحظى بها أية ولاية من الولايات الأخرى⁵

¹ -حوار مع ابراهيم شرقي: مصدر سابق .

² -بن خدة : شهادات، مصدر سابق، ص 79.

³ -Henri lemire : **Histoire Militaire de la guerre d'Algérie** , éd , Albin michel , Paris , 1982, P73.

⁴ - أحسن بومالي : **"اضراب 28 جانفي 1957"** ، مجلة ، **الذاكرة**، عدد 04، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1966، ص 68

⁵ -أصبحت منطقة الجزائر العاصمة " منطقة مستقلة" نظرا لما تنفرد به من خصائص : فهي منطقة ضيقة من حيث ما تحتويه من قدرات بشرية وإطارات كفاءة وكان أكثر من نصف سكان الجزائر البالغ عددهم سبع مائة ألف نسمة منخرطين في جبهة التحرير الوطني، وكان حي القصبة وحده يضم أكثر من ثمانين ألف نسمة ..

ومنذ ذلك التاريخ ، أصبحت منطقة الجزائر المستقلة، تحت سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ وأسندت مهام إدارتها وتسييرها لثلاثة أعضاء هذه اللجنة وهم عبان، بن مهدي وبن خدة.

كان بن مهدي يشرف على الفرع العسكري، التابع لياسف سعدي، بينما كان عبان مسؤولاً بتنشيط الثورة على الصعيد الوطني والتنسيق مع العضوين الآخرين (كريم بلقاسم وسعد دحلب) في لجنة التنسيق والتنفيذ.

أما بن خدة فقد كان يتولى الإشراف على الفرع السياسي التابع لإبراهيم شرقي أي المحافظة السياسية للمنطقة المستقلة، والمنظمات التابعة لها، كالاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد العام للتجار الجزائريين والشؤون المالية واتصالات المنطقة المستقلة بالولايات الأخرى.

و بعد توزيع المسؤوليات، بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التي كان مقرها بحي كريم بلقاسم (Telemly) شرع بن خدة مباشرة في تنصيب قيادة الفرع السياسي الذي كان يتكون في بداية شهر أكتوبر 1956 من:

- إبراهيم شرقي كمسؤول عام عن التنظيم السياسي وبصفته المنسق بين هذا الأخير وبين يوسف بن خدة¹.
- أكلي زيان قائد الناحية الأولى بمساعدة صادق كيروان وعبد الرحمان فايت مرزوق.
- هاشم مالك ، قائد الناحية الثانية ، بمساعدة محمود مسعودي وتوفيق بن سليمان
- الناحية الثانية ، كانت تحت إشراف بلونيسي المحفوظ المدعو (جمال) وبمساعدة كل من: رشيد بن رحمون ومحمد صحراوي .

و قد كان الفرع السياسي لمنطقة الجزائر المستقلة تحت إشراف بن يوسف بن خدة يتولى القيام بثلاث مهام رئيسية:²

أ- العمل السياسي الايديولوجي: ويشمل تحرير ونشر شعارات جبهة التحرير الوطني ، والتكفل السيكلوجي بالمواطنين، خصوصا ان السياسة الفرنسية في تلك الفترة حاولت استقطاب

¹ - كان بن يوسف بن خدة في تلك الفترة يتنقل بوثائق مزيفة تحمل اسم "جوزيف " أو سي الصالح".

² -Ben Khedda : Alger capitale de la résistance 1956-1957, Houma , Alger , 2002, P 34.

الشعب نحوها وعزله عن الثورة، بإنشاء ما يسمى بالمصالح الإدارية الخاصة (SAS) (التي أسندت لها هذه المهمة وبالتالي كان على أعضاء جبهة التحرير، القيام بحملة تحسيسية في أوساط الشعب، لأن - كما أشرنا سابقا- الثورة إذ لم تلقى مساندة شعبية واسعة لن يكتب لها النجاح .

ب- العمل السياسي الإداري: حرص بن خدة في هذا الفرع على إقامة إدارة منسجمة ومنضبطة، تهدف إلى ضمان التأييد المادي والمعنوي للمواطنين، وكذلك مساهمتهم في تمويل الثورة بكل الحاجيات (أموال البسة، مخابئ...) .

ج- وأخيرا تم تنظيم مصالح الاستخبارات والشرطة السياسية، التي أنشأت حديثا من أجل التصدي لمختلف مصالح الاستخبارات الفرنسية التي عمد إليها الحاكم العام لا كوست مهمة القضاء على الثورة، كجهاز الحماية العمرانية (D.P.U) الذي كان تحت قيادة العقيد ترانكي (Tranquier) وهو نوع من الرقابة اللصيقة، ورصد تحركات السكان في المدينة معتمدة في ذلك على الوشاية لجمع المعلومات¹

دون أن ننسى حملة "الإرهاب المضادة": التي كان يقودها غلاة المعمرين الفرنسيين على غرار "لجنة الوفاق التابعة لقدماء المحاربين" التي ظهرت خلال شهر فيفري 1956 و"الاتحاد الفرنسي- الشمال إفريقي" الذي أسسه بويربوز (Boyer Banse)، و"لجنة النهضة الفرنسية" (CRF) ولجنة العمل الجماعي (C.A.U) للأستاذ بوسكي (Bousquer) "لجنة الدفاع عن الجزائر الفرنسية" أسسها روني كوفاكس (René kovocs) وفيدرالية بلديات الجزائر التي كان يرأسها أميدي فروجي (Amédée Froger)²

كل هذه المصالح واللجان المشهورة بحساسيتها العنصرية اتجأه الشعب الجزائري وتمسكها بفكرة "الجزائر الفرنسية"، شرعت في أعمال إجرامية واسعة النطاق داخل منطقة الجزائر، فقامت بتفجير الاتحاد الديمقراطي للبيان

¹ -دحمان تواتي : المنظمة السرية في الجزائر، 1961-1962، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، 1999-2000، ص 65.

² -Anne, Marie: Duranton Grabol : le temps de L'O.A.S , édition Complexs , 1995, P 114.

الجزائري في 30 جوان 1956ن بعد إعلان فرحات عباس عن حل تنظيمه والانضمام إلى جبهة التحرير الوطني¹.

كما قامت أيضا، منظمة سرية تدعي "لجنة الأربعين" بقيادة أندري أشياري (André Achiary) بمساعدة محافظ الشرطة تروجا (Trouja) الذي كان عضوا في المخابرات العامة استطاعت هذه اللجنة في 11 أوت 1956، أن تقوم بسلسلة من التفجيرات التي استهدفت حي القصبة ،مما أدى إلى استشهاد ما لا يقل عن 80 مواطن جزائري².

و نظرا للخطر الذي كانت تمثله هذه المنظمات على تنظيم جبهة التحرير الوطني بالمنطقة المستقلة، بادر بن خدة إلى إنشاء شرطة سياسية داخل الفرع السياسي للمنطقة، مكونا في ذلك مجموعات التدخل (Groupes de choc) - مهمتها القضاء على الخونة وعملاء الاستعمار، كما كان لهذه المجموعات الفضل في تنقل المناضلين داخل منطقة الجزائر المستقلة، و سهلت مرة أخرى تنقل البريد والمواصلات بين مختلف مناطق الوطن والوفد الخارجي³.

زيادة على ذلك ونتيجة لتشديد الخناق الذي فرضته مصالح الاستعلامات الفرنسية على منطقة الجزائر المستقلة، إضطر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى البحث عن المخابئ الآمنة التي يلجئون إليها عند الحاجة، واتفق جميعهم على اسناد هذه المسؤولية لبن خدة، الذي استطاع في ظرف وجيز، أن يوفر عدة شقق بضواحي العاصمة، كانت تستعمل كمراكز عبور المناضلين أو مقرات لعقد اجتماعاتهم⁴.

و قد نجح في تحقيق ذلك، بمساعدة المناضل محمد أو عمارة وهو صاحب مقر لجنة التنسيق والتنفيذ الكائن بشارع تيليملي (كريم بلقاسم حاليا) وبفضل هذا الأخير، تمكن بن خدة من الحصول على عدة سكنات اقتناها بتسميات مستعارة فعلى سبيل المثال تم اقتناء شقة في الطابق الثالث بشارع هوش (Ex Hoche) باسم سعيد حدوش وهو ممرض في مستشفى بني

¹ - Anne Marie : Op.cit, P148.

² -كريم منقوش : "جرائم المنظمة المسلحة السرية في الجزائر"، مجلة المصادر، عدد 09 السداسي الأول، 2000، ص 253.

³ -Mammeri: Op.Cit, P245.

⁴ -Meynier : Op.cit.P 211.

مسوس وفي الطابق الأول بشارع لويز دوبيتيني (louise de Bettignies) أستأجر بن خدة شقة صغيرة باسم بن يوسف بن صالح وهو ملاك عقاري.

و تحت نفس الاسم تم شراء شقة في الطابق الخامس بشارع يوغرطة (Ex -duc des cars) ، كما تحصل على شقة في شارع الأخوة بولحدودر (Ex -bourlon) ، على مقربة من سوق الخضار، رضا حوحو (Ex Clauzel) تم الحصول عليها باسم أسماوي احمد وهو تاجر¹.

استغلت هذه المخابئ في عدة مجالات (سكن شخصي، مقرات، المداولات...) من طرف أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى غاية شهر مارس 1957 تاريخ مغادرة اللجنة التراب الوطني واستقرت بتونس، عقب المداهمات والاعتقالات التي مست جزء كبيرا من تنظيمها بالمنطقة المستقلة، بسبب الإضراب الذي دعت له اللجنة في 28 جانفي 1957².

1-8-إضراب الثمانية أيام ومصير لجنة التنسيق والتنفيذ:

إن قانون السلطات المطلقة المخولة لحكومة غي مولي Guy Molet في 12 مارس 1956 والذي أعطى للحكومة الفرنسية سلطات واسعة، لكي تتمكن من اتخاذ التدابير الاستثنائية التي تملئها الظروف "لاستعادة النظام وحماية الأشخاص والممتلكات والدفاع عن التراب الوطني"³

نتيجة لذلك تقدم الحاكم العام روبر لاكوست Robert lacoste بطلب إلى حكومة غي مولي يحثها على رفع عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر إلى أكثر من 400.000 جندي، بعد ما كان حوالي 250000 جندي سنة 1955 ،وقد برر لاكوست هذه الإجراءات بدعوى "استتباب الأمن" أو ما أسماه "إقرار السلم" (Pacification)⁴.

و في نفس السنة ،بتاريخ 22 أكتوبر 1956 قام سلاح الجو الفرنسي باختطاف الطائرة التي كانت تقل أعضاء الوفد الخارجي في جبهة التحرير الوطني ولاشك في أن مجريات هذه القضية

¹ -بن خدة : الجزائر عاصمة المقاومة، 1956-1957 ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومة، 2005، ص 133.

² -Courrière: le temps ... , Op.Cit , P825.

³ -Abbas : autopsy ...,OpCit, P158.

⁴ -تم تعيين روبر لاكوست حاكما عاما في الجزائر من طرف مولي بتاريخ 07 فيفري 1956، ذلك خلفا لجاك سوستيل الذي فسل في القضاء على الثورة . مرحلتها الأولى

الجوية قد دبرت من طرف لاکوست نفسه ، وبموافقة غي مولی ، رئیس الحكومة الفرنسية ، الذي كان وقتها مصرا مع ممثلي إسرائيل وبريطانيا على تحضير العدوان الثلاثي على مصر.¹ أمام هذه التطورات الخطيرة أقتنع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة تصعيد المقاومة باعتبار أن الثورة دخلت منذ ذلك الحين مرحلة حاسمة تستدعي القيام بمبادرة حازمة يكون لها وقع قوي على الرأي العام في الجزائر والعالم.² و من جهة أخرى ، أضحت مسألة تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ، أكثر من ضرورة لأن تحقيق هذه الغاية سوف لن يخدم الجانب الفرنسي الذي لا يزال يحصر الصراع الجزائري الفرنسي في نطاق السيادة الداخلية.³ ولما اقترب موعد انعقاد الدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة المبرمجة خلال شهر ديسمبر 1956 ، صارت فرصة الضغط على هذه الأخيرة ولفت انتباهها ملائمة على عكس الدورات السابقة⁴

2-8- الشروع في إضراب الثمانية أيام :

لقد كانت هذه الأوضاع والأحداث التي ميزت سنة 1956 السبب الرئيسي ، الذي دفع بأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ باتخاذ قرار الإضراب ، و قد أورد بن خدة في كتابه "الجزائر عاصمة المقاومة 1956 - 1957" أن أول من اقترح فكرة الدخول في إضراب شامل وطويل المدى هو بن مهدي ، فحضيت الفكرة بالاستحسان من طرف بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ⁵ لكن رغم استحسان بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ لفكرة الإضراب فإنهم لم يوافقوا بن مهدي على المدة التي يجب إن يستغرقها هذا الإضراب ، وإذا كان بن مهدي قد اقترح مدة شهر كامل كحد ادنى على أساس أن بقدر ما تطول مدة الإضراب بقدر ما تكون الرسالة الثورية أكثر تأثير وتبليغا فإن سعد دحلب كان له رأي آخر ، حيث اقترح أن لا تكون مدة الإضراب تتجاوز ثلاثة

¹ - كان الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني يضم كل من حسين أيت أحمد ، محمد بوضياف رايح بيطاط ، أحمد بن بلة والأستاذ مصطفى الأشرف .

² -Mammeri: Op.cit.P 311.

³ -شريط ، مرجع سابق ، ص 217.

⁴ -Ben Khedda : AlgerOp, Cit, P53.

⁵ - Op,Cit, P 73.

أيام ، وذلك لأن مدة شهر كامل في نظره طويلة جدا وتفوق ما في وسع الشعب تحمله¹.

أما بن خدة وبقية أعضاء اللجنة (كريم بلقاسم وعبان) فقد كانوا مع فكرة طول المدة ، لكن يجب أن تكون أقل من شهر، فامتد النقاش بين الأعضاء الخمسة في لجنة التنسيق والتنفيذ إلى غاية الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1956، تاريخ الاتفاق على قرار الإضراب والمدة الزمنية المحددة بثمانية أيام².

وما ينبغي الإشارة إليه هو أن لجنة التنسيق والتنفيذ لما اتخذت قرار الإضراب، لم تحدد تاريخ بدايته بالضبط ومرد ذلك إلى عدم تأكد أعضاء اللجنة من توقيت جدولة القضية الجزائرية في رزنامة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولذلك اتخذوا الاحتياطات الضرورية لتجنب التنفيذ العشوائي للعملية³.

ولنفس السبب أعد بن خدة منشورات سرية يبين فيها قرار لجنة التنسيق والتنفيذ المتمثل في الدخول في إضراب شامل، و قام بإرسالها إلى مختلف ولايات الوطن، لكن تلك المنشورات لم يشر فيها بن خدة إلى تاريخ بداية الإضراب بالتحديد⁴.

وقد كان احتياطات أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في محله، إذ تم تأجيل عرض القضية الجزائرية على الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة مرات، فبعدها كانت مقررة ليوم 10 ديسمبر 1956، تأجل الموعد إلى العشرين من نفس الشهر، ثم تأجل مرة أخرى بسبب حلول احتفالات أعياد نهاية السنة ليتقرر نهائيا يوم 28 جانفي 1957⁵.

وبهذا كانت لجنة التنسيق والتنفيذ مقتنعة بأن ذلك الموعد لن يتأجل مرة أخرى فقررت اتخاذ 28 جانفي 1957 كتاريخ بداية الإضراب والرابع فيفري 1957 نهايته⁶.

¹ - صرح لي علي يحي عبد النور انه أنتقد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وعلى وجه الخصوص بن خدة وعبان بشأن اتخاذ قرار الإضراب دون استشارة بقية المناضلين وحسب علي يحي عبد النور فإن طول مدة الإضراب (08 أيام) كان كارثة على التنظيم والنظام في الجزائر العاصمة بالخصوص .

² - بن خدة: **شهادات...**، مصدر سابق، ص .

³ - بن خدة: **الجزائر...**، مصدر سابق، ص 164.

⁴ Mammeri : les nations unies face à la question Algérienne , SNED , Alger , 1968, P 196

⁵ - mammeri :les nations unies ..., Op,cit , P 197.

⁶ - بن خدة: **شهادات...**، مصدر سابق، ص 117.

لكن الغريب في الأمر هو أنه رغم كل الاحتياطات السالفة الذكر، التي تم اتخاذها من طرف أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ تجنباً لعدم توافق الإضراب مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أن هذه الأخيرة، تقرر تأجيل تاريخ انعقادها من جديد إلى غاية 15 فيفري 1957، بسبب تواطىء السلطات الفرنسية وهذا ما لم يتوقعه أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، بدليل تحريرهم للمناشير المتضمنة أمر الشروع في الإضراب يوم 20 جانفي 1957، وقد أشرف بن خدة شخصياً على هذه العملية¹.

ومن جملة ما تضمنته هذه المناشير نجد: " بدءاً من 28 جانفي 1957 على الساعة الصفر، ينبغي على الشعب الجزائري، أن يقف وقفة رجل واحد، ليعبر بصورة جماعية وبكل وضوح عن هذا الموقف الجماعي بشن إضراب شامل لمدة 08 أيام عبر كامل التراب الوطني، وهذا بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة..."²

وحول هذه المسألة يضيف بن خدة بقوله: « لم نكن نتوقع تأجيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد تاريخ 28 جانفي، ولهذا قمنا بتحرير اللوائح والمناشير ثم توزيعها عبر كامل ولايات الوطن ولما علمنا بقرار التأجيل كانت التعليمات قد أعطيت ووزعت عبر أنحاء الوطن، وبالتالي لم يكن بمقدورها تدارك الأمر، مما تحتم علينا الإبقاء على هذه التعليمات وعدم إحداث أي تغيير يذكر...»³.

وهو نفس الشيء ما صرح به إبراهيم شرقي، حيث يقول: « إن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ قد وقعوا في خطأ كبير لما حصروا النقاش حول هذه المسألة على مستوى اللجنة فقط، دون بقية المناضلين، مما جعل البعض منهم يوجه انتقادات إلى عبان وبن خدة على وجه التحديد، بخصوص تاريخ الشروع في الإضراب والمدة التي يستغرقها.»⁴.

¹ -حوار مع شرقي، مصدر سابق .

² -بن خدة: الجزائر...، مصدر سابق، ص 76

³ -نفسه، ص 77

⁴ -حوار مع إبراهيم شرقي، مصدر سابق

ومع ذلك نجد أن الإضراب فعلا قد شرع فيه، منذ 28 جانفي 1957 رغم عدم تزامنه مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخلال هذه المدة استطاعت جبهة التحرير في المنطقة المستقلة خاصة، أن تجند غالبية الشعب الجزائري بمختلف شرائحة (تجار، عمال، صيادين... إلخ)¹

أما عن أجواء الاضراب فقد لقي استجابة واسعة من طرف الشعب الجزائري خاصة في المدن الكبرى و ذلك باعتراف الجرائد الفرنسية نفسها، كجريدة لوموند "le Monde" في عددها الصادر يوم 29 جانفي 1957، التي وصفت تلك الأجواء على هذا النحو: **« الصمت يخيم على مدينة الجزائر وكأنها بلدة مهجورة »**² ونفس الجريدة تضيف في العدد الصادر يوم 04 فيفري 1975: **« بالرغم من المظهر الخارجي الكاذب، لاتزال حركة الإضراب متواصلة في كثير من المصالح الإدارية، حيث بلغ الغياب عن العمل نسبة 98% وهذا ما يؤكد نجاح الإضراب »**³.

أما في فرنسا فقد ورد على لسان جريدة " France observateur" مايلي: **« لم ينحن هذا الشعب بالرغم من قبضة الحديد والنار المسلطة عليه منذ سنتين وهاهو الإضراب الذي أمرت به جبهة التحرير الوطني بشنه يقدم الدليل القاطع على صحة هذا القول ولا يمكن تصور انه سوف ينحني بعد الآن، فهل تجب التضحية بمئة أو مائتي ألف ضحية جديدة»**⁴

وكذلك جريدة "libération" التي أشارت إلى تلبية الشعب الجزائري لنداء جبهة التحرير بشكل لا يمكن تصوره، و في المقابل أشارت أيضا إلى الأساليب الدنيئة التي لجأ إليها الجنرال "Massu" من أجل كسر وتيرة الإضراب عن طريق فتح المحلات التجارية بالقوة واجبار آلاف العمال على الالتحاق بأماكن عملهم، ناهيك عن أساليب القمع والتعذيب التي مورست على المناضلين والمواطنين على حد سواء⁵.

¹ -أقول غالبية الشعب الجزائري وليس كله لأن في تلك الفترة بالذات، دعى مناضلو الحركة الوطنية إلى شن إضراب شامل لمدة 48 ساعة وهذا ما صعب الأمور على جبهة التحرير، واختلطت الأمور على الشعب الجزائري في الجهة التي تبنت الإضراب.

² -بن خدة: **شهادات...**، مصدر سابق، ص 121

³ -نفسه، ص 122.

⁴ -بن خدة: **شهادات...**، ص 122

⁵ Yacef Saaidi : **la bataille d'alger** , ENAL , Alger , 1984, P 174-

لكن رغم كل هذا النجاح فإن الإضراب في حد ذاته خطأً
استراتيجي ارتكبته لجنة التنسيق والتنفيذ ، و باعتراف بعض
أعضائها فيما بعد¹.

و مرد ذلك ، حسب اعتقادنا يعود أساسا إلى عدم احتياط
لجنة التنسيق والتنفيذ من المخاطر والعواقب التي تنجر عن هذا
الإضراب، المتمثلة خصوصا في حملات التفتيش والمداهمات
الكثيفة التي لم يسلم منها لا قياديو جبهة التحرير الوطني ولا
قاعدتها النضالية ، مما جعل الخسائر تتفاقم بشكل يستحيل
تعويضها، بفعل الثغرات الكبيرة التي ظهرت في نسج التنظيم
 بالمنطقة المستقلة ، وكذلك تعطل الاتصالات بين المسؤولين في
جبهة التحرير نتيجة لذلك².

ولما تعرض تأطير المنطقة المستقلة للتلف التام، وعزلت
شبكاتنا عن بعضها البعض، تحول مجمل التنظيم إلى شتات واهنة،
حيث كان كل عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ يحاول من موقعه
إعادة ربط الأطراف ببعضها من أجل الصمود ولو مؤقتا لحملات
الاعتقال والتفتيش التي تشنها مختلف المصالح العسكرية
الفرنسية³.

ومن الآثار السلبية التي خلفها إضراب الثمانية أيام ، نجد أيضا
الخلل الكبير الذي مس التنظيم السياسي في المنطقة المستقلة
بسبب تفرق مجموعات الفدائيين. بحثا عن قواعد لإعادة تنظيم
الصفوف واسـ_____ترجاع القـــــوى بعد
أن قضي على أعداد معتبرة منهم⁴

كما كان لعتور المظليين على مخابئ الأسلحة والقنابل في
حي القصبة - خاصة - أثرا بالغا في إضعاف الطاقات العسكرية
للمنطقة المستقلة⁵.

ويبقى أكبر أثر سلبي- حسب رأينا- نتج عن إضراب الثمانية
أيام يتمثل في اكتشاف المظليين لمقرات تواجد أعضاء لجنة

¹ - اعترف كل من دحلب وبن خدة ، بعد الاستقلال أن قرار الإضراب رغم الغاية المرجوة منه إلا أنه لم يدرس ويناقش من الناحية الاستراتيجية من طرف أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ مما جعله يسقط أمام أساليب القمع التي مارسها كل من ماسو وبيجار في تلك الفترة أنظر في كتاب " شهادات و مواقف "لبن يوسف بن خدة.

² --Saadi : Op.Cit , P182

³ . بن خدة: **الجزائر...**، مصدر سابق، ص 21.

⁴ - حوار مع إبراهيم شرقي، مصدر سابق

⁵ .- حوار مع ابراهيم شرقي ، مصدر سابق .

التنسيق والتنفيذ ، و ذلك عن طريق عثورهم عن الوكالة العقارية التي أستأجر مختلف الشقق التي تؤوي أعضاء اللجنة ، مما جعلهم عرضة الاعتقال والتعذيب في أية لحظة ، و قد كان بن مهدي أول ضحية تسقط بين أيادي بيجار في 23 فيفري 1957 ، حيث تم إلقاء القبض عليه في الشقة التي كان بن خدة يسكن فيها قبل انتقاله إلى الإقامة في شقة بالطابق الخامس بمقربة من مقر الحكومة العامة¹. و قبل وصول خبر اعتقال بن مهدي إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ كان عبان وبن خدة قد فصلا في قرار مغادرة العاصمة باتجاه البليدة وباقتراح من بن خدة، بحكم قربها على العاصمة ومعرفته لتلك المنطقة جيدا، لهذا السبب كلفه عبان بالاتصال بكل من كريم، دحلب وبن مهدي، واطلاعهم بالقرار المتخذ، لكن لما توجه بن خدة إلى مقر تواجد بن مهدي ، وجد باب الشقة مقفلا وأعاد الكرة بعد بضعة أيام لكن دون جدوى².

و الواقع أن بن مهدي كان قد وقع في الأسر، ولم يكن بن خدة على علم بذلك لكن رغم هذا وقبل مغادرته للجزائر العاصمة، نجد أنه قد كلف عبد المالك تمام بتقصي أخباره³

¹ - في الحقيقة عثر المظليون على بن مهدي صدفة لأنهم كانوا يبحثون عن بن خدة، بحكم أن هذا الأخير ، هو الذي كان وراء اقتناء اغلب المقرات والشقق التي كانت تؤوي أعضاء اللجنة ، و بالتالي عثر المظليون على اسمه، إثر اكتشافهم لأمر الوكالة العقارية.

² - بن خدة: **الجزائر...**، مصدر سابق، ص122.

³ - يذكر بن خدة في كتابه "عبان وبن مهدي وخدمتهما للثورة" أن عبد المالك تمام لم يستطع العثور على بن مهدي ، و بالتالي لم نعلم بمصيره إلا بعد سبعة أيام من تاريخ اعتقاله، أي بعد نشر "جريدة الجزائر" - le journal d 'Alger خبر اعتقال بن مهدي في الفاتح مارس 1957.

3-8-مصير بن خدة بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ:

غادر بن خدة، مدينة الجزائر، في اليوم الذي نشرت فيه الصحف الاستعمارية خبر اعتقال بن مهدي، أي يوم الفاتح من مارس 1957¹.

و قد تكفل بنقله إلى مدينة البليدة المناضل محمد أوعماره على متن سيارة (رونو ذات أربعة أحصنة)، وخلال نفس اليوم نجى بأعجوبة في حاجز عسكري أقامه المظليون في مدينة بئر توتة، حيث يقول «كانوا يتطلعون علينا من خلال نوافذ السيارة، بنظرات مريبة، ثم أشاروا إلينا بمواصلة السير..»².

ولابأس أن نذكر بأن كريم وعبان، قد تم إجلاهما إلى البليدة قبل بن خدة، ولقد تكفل أوعماره نفسه بإجلاء كريم، أما عبان تنقل رفقة المناضلة كلودين شولي Claudine chaulet بسيارتها الخاصة³.

أما دحلب الذي لم يكن من المطلوبين، فقد التحق بالبليدة صحبة أهله، وأقام في أحد فنادق المدينة (لوريان 'Orient' L) ليلتقى مع بن خدة يوم 02 مارس 1957 في منزل معزول بالأطلس البليدي، ومن ذلك المكان تنقلا تحت جناح الليل إلى مقر العقيد دهليس قائد الولاية الرابعة، يدعى ذلك المكان بـ "صباغنية" وهو موجود خلف محطة الترحلق على الثلج في منطقة الشريعة .

و لما وصل بن خدة ودحلب إلى قيادة الولاية الرابعة، كان في استقبالهم عبان وكريم اللذان سبقاهما بيوم واحد، وبعد ذلك قرر الأعضاء الأربعة عقد اجتماع بحضور العقيد دهليس (وهو الاجتماع الأخير الذي تعقده لجنة التنسيق والتنفيذ داخل الوطن). وقد استغرق هذا الاجتماع حوالي 48 ساعة من النقاش، حول بعض المسائل الخطيرة كمسألة نقص الأسلحة، وأزمة القاعدة الشرقية، ومسألة خروج لجنة التنسيق والتنفيذ⁴.

¹ - من بين الصحف الأولى التي نشرت خبر اعتقال بن مهدي يوم الفاتح مارس 1957 نجد صحيفة صحيفة "جريدة الجزائر" le journal d Alger وصحيفة صدى الجزائر écho d Alger

² - بن خدة: **الجزائر** ...، مصدر سابق، ص 140.

³ - نفسه، ص 141.

⁴ - وقع اختلاف بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ حول مسألة تنقلهم إلى الخارج، حيث نجد بن خدة وكريم يساندان هذه الفكرة، في حين أصر دحلب وعبان على بقائهما داخل الوطن، لكن في النهاية اتفق الجميع على الخروج مؤقتا ثم العودة عندما تكون الظروف

و قد خُص أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماعهم على ضرورة تنقلهم إلى خارج الوطن لحل المشاكل العالقة هناك ثم العودة بعد ذلك.

و تفاديا لأي خطر في الطريق قد يؤدي إلى هلاك الجميع، تم تقسيم المجموعة إلى قسمين، حيث ينتقل عبان ودحلب في اتجاه المغرب، كريم وبن خدة نحو تونس.

هكذا إذن غادر بن خدة وكريم مقر قيادة الولاية الرابعة، في اتجاه تونس، مروراً بالولاية الثالثة، التي وصلوها في منتصف شهر مارس، ثم الولاية الثانية، حيث وصلوا إلى مقر قيادتها بمنطقة "بني سبيح" في بداية شهر أبريل 1957، و مكثوا فيها حوالي 15 يوماً، وفي تلك الأثناء التقى بن خدة مع بن طوبال قائد الولاية الثانية ونائبه علي كافي، الذي تمت ترقيته إلى عقيد ليخلف بن طوبال على رأس الولاية بعدما قرر هذا الأخير مرافقة بن خدة وكريم إلى تونس¹

تزامن وصول بن خدة إلى تونس في منتصف شهر ماي 1957، مع المواجهات الخطيرة بين قوات أوعمران ومزهودي من جهة وقوات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية من جهة أخرى، هذه المواجهات، التي انتهت في الأخير لصالح أوعمران الذي استطاع أن يفرض سيطرته ويعيد تنظيم المنطقتين²، لكن يبدو أن السلطات التونسية قد حذرت من وقوع مثل هذه المواجهات على ترابها، الأمر الذي جعل بن خدة وكريم وأوعمران يقررون زيارة أعضاء حزب الدستور الجديد (الحزب الحاكم في تونس)، ثم زيارة بورقيبة بعد ذلك³.

و في العاشر من جوان 1957، عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ، اجتماع بالعاصمة الإسبانية (مدريد) بحضور بوصوف وأوعمران ودباغين، حيث تباحثوا عدة قضايا ليخرجوا في الأخير بجملة من القرارات وهي⁴:

- عقد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

ملائمة.

¹ -Benjamin- Stora , Zakia- Daoud : **Farhat Abbas, une autre Algerie** ,Ed, Casbah ,Alger,1995, P117.

² -Harbi :le FLN..., op.Cit, P211

³ -Abbas : **l'autopsie...** , Op.Cit, P, 188.

⁴ - Ben Khedda :**la sortie du C.C.E**, (ouvrage non – édité) P01.

- إعادة تنظيم الولاية الأولى وتعيين محمود الشريف قائدا عليها .
- الاعتراف بالقاعدة الشرقية وتعيين العقيد بوقلاز مسؤولا عنها.
- تعيين عمر بوداود مسؤولا عن فيدرالية فرنسا .
- تعيين جلالى معاشو رئيسا لفيدرالية جبهة التحرير في تونس خلفا للطيب الثعالبي.
- إلغاء جريدة "المقاومة الجزائرية" التي كانت تصدرها فيدرالية فرنسا، الإبقاء فقط على جريدة المجاهد (اللسان المركزي لجبهة التحرير).
- تعيين او عمران كمسؤول على التمويل العام للثورة.
- نقل مقر لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مدينة تطوان المغربية¹ وبداية من شهر جويلية 1957، بدأ يتوافد على العاصمة المصرية، أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، تحسبا للاجتماع المزمع عقده في الفاتح أوت 1957، و خلال هذا الشهر (جويلية) يقول- بن خدة- بدأت المناورات والدسائس تحاك بين أعضاء المجلس، وبدأ عمل الكواليس يطغي على العلاقات بين قادة الثورة، وفي الوقت نفسه اشتد الخلاف بين عبان من جهة وكريم وبوصوف من جهة أخرى وأصبحت الأمور صعبة للغاية، رغم توسط بن خدة ودحلب للتخفيف من حدة الخلاف وإصلاح ذات البين، لكن تصلب آراء الأطراف المتنازعة جعل المشاكل تزداد تعقيدا، فعبان كان يصف بوصوف بالديكتاتوري وكريم بعديم الكفاءة بعدما حملوه مسؤولية الهزيمة في مدينة الجزائر، لما أحاط نفسه بمجموعة من السياسيين (بن خدة ودحلب) على حد تعبيرهم².
- و أمام هذه الخلافات، تأجل اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى العشرون من شهر أوت 1957³.
- وبدل ان يسعى قادة الثورة إلى تجاوز خلافاتهم الشخصية والبحث عن الحلول الناجحة التي تخدم مستقبل الثورة، نجد انهم قد عمقوا الخلافات بينهم وأصبحت التهم المتبادلة تصل في بعض الأحيان إلى التهديد بالقتل، ناهيك عن تنامي روح الاقتتاء وتصفية

¹ -أنظر محضر جلسات الاجتماع 10-06-1957 بمدريد في الملحق رقم 03.

² - Ben Khedda :la sortie ..., Op,CIT, P16

³ -نفسه ،ص20.

الحسابات الشخصية، كما حدث لبن خدة الذي اتهم "بالسياسي" تارة والمساند لعبان تارة أخرى.

ومن خلال قراءتنا لمحضر جلسات الاجتماع اتضح لنا طبيعة، الصراع الذي كان يدور بين "السياسيين والعسكريين" وهنا نشير بدرجة أكبر إلى كريم وبوصوف اللذين كانا وراء هذا الصراع، و بالتالي إقصاء بن خدة من لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة من هذا الاجتماع.

وعلى عكس عبان الذي يبدو أنه لم يستوعب المعطيات الجديدة وموازين القوى التي اختلفت تماما عن سابقتها (داخل الوطن)، فإن بن خدة كان يعلم أن أية مقاومة قد تصدر منه سوف لن تغير في الأمر شيئا، بل ستعقد الأمور أكثر إن لم تكلفه حياته¹. وقد كان بن خدة محقا في تقديره، وإلا كيف نفسر اغتيال عبان في أواخر ديسمبر 1957 بطريقة لا يتقنها سوى بوصوف وبعض أعوانه.

لم يبق لبن خدة بعد هذا الاجتماع العضوية إلا في المجلس الوطني الثورة، و مع ذلك نجد أن كريم وبوصوف أراد إقصاءه من مؤسسات الثورة نهائيا، و لما فشلوا راح كل واحد منهما يبحث عن أحسن طريقة تمكنهما من إبعاده عن ساحة الأحداث ربحا للوقت، و بالتالي التخلص من عبان.²

ولهذا تم تعيينه ممثلا لجبهة التحرير الوطني في يوغسلافيا ثم في العاصمة البريطانية (لندن) هذا المنصب الذي بقي فيه إلى غاية تشكيل الحكومة المؤقتة في ديسمبر 1958، ليشغل فيها منصب وزير الشؤون الاجتماعية.

¹ - Courrière : le temps..., OP, Cit, P312.

² - Courrière : le temps..., OP, Cit, P375.

الفصل الثالث: بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الأولى سبتمبر 1958-جانفي 1960

- 1- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة الأولى
- 2- القيام عن إعلان الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958.
- 3- بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية
 - 3-1- احتفالات اليوم العالمي للعمال
 - 3-2- اجتماع اللجنة النقابية الدولية للتضامن مع العمال الجزائريين
 - 3-3- اجتماع النقابات الافريقية في طرابلس 10/07/1959
 - 3-4- اللاجئين
 - 3-5- ديار الطفولة
 - 3-6- التكوين المهني
 - 3-7- ارسال البعثات الطلابية
 - 3-8- التكفل بجرحى جيش التحرير
- 4- زيارة بن خدة إلى جمهورية الصين الشعبية 3 ديسمبر 1959
- 5- التطورات الخطيرة التي عرفتتها الحكومة المؤقتة وموقف بن خدة اتجاهه
 - 5-1- التطورات الخطيرة
 - 5-2- موقف بن خدة من هذه التطورات
- 6- اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، 16 ديسمبر 1959-18 جانفي 1960
 - 6-1- فعاليات الاجتماع
 - 6-2- صياغة القوانين الأساسية للدولة الجزائرية

1- ظروف تأسيس الحكومة الجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958:

لقد شهدت الثورة التحريرية سنة 1958 والسنة التي سبقتها عدة صعوبات، داخليا وخارجيا بداية بخروج لجنة التنسيق والتنفيذ في مارس 1957، وما نتج عنه من آثار بالغة مست أعلى هرم الثورة، بسبب الصراع الذي ظهر بين القادة الثوريين حول سبل ووسائل نجاح الثورة¹.

ومن بين المسائل المختلف عنها، نجد مسألة إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، هذه الفكرة التي لاتعود بالتأكيد إلى سنة 1958، وإنما بالتحديد إلى 1956، حسب الرسائل المتبادلة بين الوفد الخارجي والداخلي، حيث نجد إصرار الأول على فكرة إنشاء الحكومة المؤقتة وتحفظ الوفد الداخلي منها، سيما عيان الذي اعتبر الفكرة ليست بالأساسية، وبالآحرى ليست ضمن الأولويات، وهذا الموقف زاد من تدعيمه بن مهدي عندما التحق بالعاصمة في ماي 1956².

ونتيجة لتوتر الأوضاع الداخلية للثورة، بدأ أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بعد اجتماع القاهرة في أوت 1957، يدرسون هذه الفكرة، ثم تكليف بعض أعضائها بإعداد تقارير تم من خلالها تقييم المرحلة السابقة وبحث أيضا في أهمية تأسيس الحكومة المؤقتة³.

وبعد تكوين لجنة لدراسة التقارير الواردة حول هذه الفكرة، توصل الجميع إلى ضرورة إنشاء حكومة مؤقتة تضع نفسها فوق النزاعات الحزبية وتعبر عن سيادة كل الشعب الجزائري، يعتبر أكثر من ضرورة إذا ما اخذنا في الحسبان الظروف والمعطيات السائدة في تلك الفترة التي اختلفت كثيرا عن المعطيات الفاتح نوفمبر 1954 أو العشريون أوت 1956⁴.

كما شهدت سنة 1958 حدثا مميزا يتمثل في المظاهرات الصاخبة التي حدثت بفرنسا يوم 13 ماي 1958 بمساندة بعض قادة الجيش الفرنسي كالجنرال سلان وماسو... إلخ انتهت

¹ -Maadad Messaoud : *chronologie de la guerre d Algerie* , éd ENAL , Alger , 1992, P 138.

² -Belhocine : *Op.cit* P 56

³ -Harbi : *le FLN...* , *Op.Cit* P 253.

⁴ -كلف عبد الحفيظ بوصوف بصفته مسؤولا عن قطاع الاتصال، وعمر أو عمران مسؤول عن التسليح والتموين بتحضير ، تقارير مفصلة حول الوضعية و المستجدات الطارئة في الميدان، وبالتالي البحث في = إمكانية إنشاء حكومة مؤقتة لمزيد من المعلومات أنظر كتاب محمد حربي وثائق الثورة التحريرية" ص 189 وص 219.

بسقوط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول¹.

وقد أثر ديغول على الثورة التحريرية على الصعيد الخارجي لأن "الرجل التاريخي" أصبح يفرض صمت العديد من الأطراف نظرا للسمعة الكبيرة التي يتمتع بها ديغول في الأوساط الدولية وبالتالي قلب الموازين لصالحه، ولذلك يمكن أن نقول بأن وزن ديغول كشخصية تاريخية عائدة إلى السلطة من شأنه أن يكون أخطر وأصعب للتحمل من الجيوش في حد ذاتها².

وقد كانت أحداث 13 ماي 1958 أحد الأسباب المباشرة، التي جعلت قادة الثورة يتفقون حول فكرة إنشاء الحكومة المؤقتة، تتصدى للسياسة التي أراد ديغول فرضها في الجزائر، ومن جهة أخرى، التأكيد على فكرة المفاوضات التي طالما رفضتها الحكومات الفرنسية السابقة تحت غطاء عدم وجود ممثل شرعي للشعب الجزائري³.

أما على الصعيد الخارجي، فقد شهدت سنة 1958، عدة أحداث بارزة لها ارتباطا وأثر على تشكيل الحكومة المؤقتة، ولعل أبرزها يتمثل في مؤتمر طنجة، الذي انعقد في المغرب الأقصى بتاريخ 27 إلى 30 أفريل 1958 بمبادرة من حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور الجديد التونسي، وذلك بعد حوالي شهرين من قصف الطيران الفرنسي لقريّة ساقية سيدي يوسف الواقعة على الحدود التونسية الجزائرية⁴.

خلال هذا اللقاء وجهت دعوة لقادة جبهة التحرير الوطني لحضور هذا المؤتمر ممثلة في كل من عبد الحفيظ بوصوف وعبد الحميد مهري⁵.

وكان هذا المؤتمر مناسبة للتأكيد على دعم الدول المغاربية للقضية الجزائرية حيث نجد في البند المتعلق بالجزائر مطالبة المؤتمرين بضرورة تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بغرض وضع الأسس الأولى لبناء المغرب الكبير وبهذا تكون القضية الجزائرية قد خرجت منتصرة على المستوى المغاربي، عكس ما كانت ترمي إليه السياسة الفرنسية بعزل الثورة عن

¹ -Abbas :L'autopsie ..., Op.cit, P234.

² -مقال نشره أحسن بومالي في مجلة أول نوفمبر العدد 63 سنة 1983.

³ -Lakhder Ben Tobbal : Fragments de mémoire, In NAQD, N°04, janvier- mars 1993.

⁴ -Courrière : L'heure des colonels,OP,Cit, P310

⁵ -Abbas : l'autopsie... , Op.Cit P240.

البلدان المجاورة بداية من 1957، أي إنطلاق أشغال خط موريس وشال¹

2-الإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

تم الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958، أما مكان الإعلان فكان بمقر جبهة التحرير الوطني في 04 شارع مديرية التحرير، حي قاردين سيتي بالقاهرة².

وقد قرأ فرحات عباس نص الإعلان، أمام ما يقارب 100 صحفي، أهم ما جاء فيه «إن لجنة التنسيق والتنفيذ وبالتفويض من المجلس الأعلى للثورة بقرار 27 أوت 1957، قد قررت تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إن هذه الأخيرة سوف تتولى المهمة التنفيذية للدولة الجزائرية، إلى غاية تحرير الأراضي الوطنية، وقيام الأجهزة النهائية للدولة...»³.

ونفس الإعلان قرأه كل من كريم بلقاسم ومحمود شريف وفي نفس اليوم كذلك من مكاتب إعلام جبهة التحرير الوطني في تونس⁴

¹ Harbi :les archives.... , Op.cit P123.-

² -Dahlab: Op.Cit , P95.

³ -كانت القائمة المشكلة للحكومة المؤقتة تتألف من :

| | |
|------------------|-----------------------------------|
| فرحات عباس | رئيسا |
| كريم بلقاسم | نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة |
| أحمد بن بلة | نائب الرئيس معتقل بفرنسا(أولتوي) |
| لخضر بن طوبال | وزير الداخلية |
| عبد الحفيظ بوصوف | وزير الشؤون الخارجية |
| الأمين دباغين | وزير الشؤون الخارجية |
| محمود الشريف | وزير التسليح |
| عبد الحميد مهري | وزير شؤون شمال افريقيا |
| بن يوسف بن خدة | وزير الشؤون الاجتماعية |
| توفيق المدني | وزير الشؤون الثقافية |
| أحمد فرانسيس | وزير المالية |
| محمد يزيد | وزير الإعلام |
| محمد بوضياف | وزير الدولة معتقل بفرنسا (أولتوي) |
| حسين أيت احمد | وزير الدولة معتقل بفرنسا (أولتوي) |
| محمد خيضر | وزير الدولة معتقل بفرنسا (أولتوي) |
| رابح بيطاط | وزير الدولة معتقل بفرنسا (أولتوي) |
| الأمين خان | كاتب الدولة للولاية الثانية |
| عمر أوصديق | كاتب الدولة للولاية الرابعة |

بينما قام، عبد الحفيظ بوصوف والشيخ خير الدين بنفس
المهمة بالرباط في المغرب الأقصى⁵

كاتب الدولة للولاية الخامسة

- مصطفى اصطمبولي

²-Abbas : L'autopsie..., Op.Cit ,P144.

⁵ -Ibid.

3- بن خدة وزيراً للشؤون الاجتماعية

كان أول نشاط قام به بن خدة بصفته وزيراً في الحكومة المؤقتة هو انتقاله رفقة محمود الشريف وتوفيق المدني إلى مصر يوم 20 سبتمبر 1958، للاحتجاج عن صمت هذه الأخيرة بشأن اعترافها بالحكومة المؤقتة¹.

وبخصوص هذا الموضوع، يذكر بن خدة أن بعد وصوله إلى مصر يوم 20 سبتمبر 1958، التقى رجل المخابرات المصري، فتحي الديب، الذي لم يخف تذمر دوله باقداًم جبهة التحرير الوطني، على انشاء الحكومة المؤقتة دون استشارة عبد الناصر الذي طالما حاول مراقبة الثورة التحريرية والسيطرة عليها².

وهذا الموقف ندد به بن خدة واعتبر مسألة إنشاء الحكومة المؤقتة أمر يهم الشعب الجزائري وقيادته، وبالتالي لا يحق للمصريين أو المغاربة أو أي كان، التدخل في هذه المسائل وقد كان بن خدة في رده هذا، يذكر زملائه في الحكومة المؤقتة بموقف عبان اتجاه الرئيس المصري، عندما حاول التدخل في شؤون الثورة التحريرية منذ الأيام الأولى من قيامها³.

كما يضيف بن خدة، أن عبد الناصر كان في الحقيقة يعارض قرار تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة باعتباره خبيراً في الشؤون السياسية وبالتالي تصعب استمالاته ومناورته، كما عارض أيضاً وجود بعض الشخصيات الثورية، ضمن الطاقم الحكومي مثل كريم بلقاسم، الذي طالما اتهمه بالعمل لصالح بورقوية في تونس⁴.

ومهما كانت الحجج والذرائع، التي ابتدعها عبد الناصر ورجل مخابراته، فإن رد بن خدة كان أقوى، خاصة بعد رجوعه إلى تونس، وإطلاع زملائه في الحكومة بالموقف السلبي الذي إتخذته مصر اتجاه الثورة التحريرية، واقترح نقل مقر الحكومة المؤقتة من مصر إلى تونس.

وبعد عودته من مصر يوم 21 سبتمبر 1958، شرع بن خدة في ترتيب شؤون وزارته خصوصاً ان هذه الأخيرة انشأت خصيصاً للتكفل بالعمال الجزائريين وكذلك اللاجئين الذين يتواجدون على الأراضي التونسية والمغربية، ولهذا يستدعي توفير كل الوسائل

¹ - بعد هذا اللقاء الذي جمع بن خدة بفتحي الديب يوم 20 سبتمبر 1958، قرر هذا الأخير تدارك الأمر، والإعتراف بالحكومة المؤقتة - في نفس اليوم أي في 20-09-1958

² - بن خدة: **شهادات...**، مصدر سابق، ص 75.

³ - Ben Khedda : **la Crise de 1962**, Ed ,Dahlab, Alger, 1986, P09.

⁴ -Ibid.

اللازمة لضمان الحد الأدنى من التغذية والألبسة والأفرشة وكذلك الصحة والتعليم.

وقد أعاد بن خدة، تنظيم وهيكله الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 12 أكتوبر 1958 لأنه كان يدرك، بان التكفل باللاجئين الجزائريين الجرحى من المجاهدين لا يمكن ان يتحقق إلا في إطار عمل نقابي قوي ومتناسق¹.

فبعدها مر الاتحاد العام للعمال الجزائريين بفترة صعبة، بداية من أوائل 1957 إلى غاية سبتمبر 1958، متأثرا في ذلك بالأحداث السياسية والعسكرية التي تخللت قيادة جبهة التحرير الوطني، لم يعد الأمر على حالة منذ إلحاقه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بقيادة بن خدة .

وخلال الاجتماع الذي عقده بن خدة يوم 12 أكتوبر 1958، مع عدة مسؤولين في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، قرر إعادة تنظيم المركزية النقابية وإنشاء نمط عمل جديد يتماشى مع المعطيات والتطورات السياسية الجديدة، حتى تتمكن من مساعدة الثورة في كل المجالات (السياسية، الاجتماعية والعسكرية)².

وقد خلص هذا الاجتماع إلى إعادة تشكيل أمانة عامة جديدة ولجنة تنفيذية للاتحاد، وأصبحت تتكون الأمانة من خمسة أعضاء، وهم على التوالي:

- 1- معاشوا عبد القادر :مكلف بالعلاقات الخارجية .
 - 2- دكار رحمون :مسؤول التكوين النقابي والمهني .
 - 3- صافي بوديسة :مكلف بالخدمات الاجتماعية .
 - 4- جيلالي مبارك: مكلف بالمالية والشؤون الإدارية .
 - 5- درمجي أحمد: التنسيق بين فيدرالية فرنسا والعمال الجزائريين المتواجدين في بلجيكا وألمانيا أما أعضاء اللجنة التنفيذية، بعد ما كان عددهم تسعة سنة 1956، فقد ارتفع ليصل ستة عشر عضوا، خلال هذا الاجتماع، مقسمين على النحو التالي :
- تسعة أعضاء في تونس، أربعة المغرب الأقصى وثلاثة من فيدرالية فرنسا، وكانت تجتمع اللجنة التنفيذية مرة واحدة كل سنة، وهي نفس المدة التي حددت بالنسبة لعضوية المسؤولين في اللجنة والأمانة العامة.

¹ -حوار مع بن الشيخ الحسين : مصدر سابق .

² -تحدث عن هذه المسألة، السيد عمار بن تومي في المداخلة التي ألقاها، بمناسبة احتفال الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالذكرى الخمسون لتأسيسه وذلك يوم 23 فيفري 2006 بالمكتبة الوطنية - الحامة -

ولم يشهد الاتحاد العام للعمال الجزائريين نشاطا مكثفا ومنظما، منذ تأسيسه سنة 1956، كالذي عرفه بعد إلحاقه بوزارة الشؤون الاجتماعية في سبتمبر 1958، وقد تبين لنا ذلك من خلال تصفحنا للعرض التقييمي الذي قدمته الأمانة العامة للاتحاد، في شكل تقرير إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، بتاريخ 21 نوفمبر 1959¹. إن الدارس لهذا التقرير، تتضح له منذ الوهلة الأولى، حالة الركود التي ميزت الاتحاد العام للعمال الجزائريين، قبل أكتوبر 1958، بل الصراع والخلاف الذي ساد بين المناضلين سنة 1957².

وباستثناء، بعض اللقاءات الروتينية التي كانت تجمعها مع النقابات التونسية والمغربية، لم يستطع الاتحاد العام للعمال الجزائريين في تلك الفترة أن يضم الحد الأدنى من التأييد النقابي الذي كان العمال الجزائريين في أمس الحاجة إليه. ويعود سبب هذا الركود - في تقديرنا - إلى غياب شخصية نقابية وسياسية صارمة في اتخاذ هذا الموقف، وقادرة على ممارسة العمل النقابي والسياسي في نفس الوقت، ضف إلى ذلك غياب منهجية عمل واضحة يتم من خلالها تحديد نشاط الاتحاد على المستوى الداخلي والخارجي.

لكن بعد تأسيس الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958، تم إلحاق الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى وزارة الشؤون الاجتماعية وأصبح بن خدة يشرف مباشرة على نشاط الاتحاد، وبشهادة أعضاء الأمانة العامة، فإن الاتحاد لم يشهد تنظيما أو نشاطا كالذي عرفه تحت وصاية وزارة الشؤون الاجتماعية³. وبداية من أكتوبر 1958، أصبحت العلاقات الخارجية للاتحاد العام للعمال الجزائريين تتعزز من جديد، مع مختلف النقابات العالمية، كالكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة (C.I.S.L)

¹ -التقرير الذي قدمته الأمانة العامة للاتحاد العام للعمال الجزائريين بتاريخ 21 نوفمبر 1958 إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، (الأرشيف الخاص للمرحوم بن يوسف بن خدة)، ص 01.

² -نقصد الخلاف الذي ظهر بين مولود قايد (المدعور شيد) مسؤول عن المكتب الخارجي الوحيد، الذي وكان يملكه الاتحاد العام للعمال الجزائريين في تونس، وقد برز هذا خلال في شهر جانفي 1957، بعد إيفاد بن خدة لكل من معاشوعيد القادر، دكار رحمون وجيلاني مبارك لتدعيم هذا المكتب، وحسب التقرير الذي قدمته الأمانة العامة في 21 نوفمبر 1959 والتي أرجعت سبب هذا الخلاف إلى عدم تحمل مولود قايد هؤلاء العناصر، ورغبته في العمل الفردي، دون إشراك بقية الأعضاء، وهذا ما يتنافى مع مبدأ القيادة الجماعية التي أقرها الاجتماع التأسيسي للاتحاد في 24 فيفري 1956.

³ -تقرير الأمانة العامة، مصدر سابق، ص 07.

والفيدرالية النقابية العالمية) (F.S.M) والكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية (C.I.S.C)¹.

كما شرع أيضا، ممثلوا الاتحاد في زيارات عديدة لدول لها من السمعة الدولية ما يجعل الاتحاد العام للعمال الجزائريين يعمل على كسب تضامنها وشراكته معها على غرار بلجيكا، ألمانيا الشرقية والغربية، سويسرا، إيطاليا النمسا تشيكوسلوفاكيا، يوغسلافيا، المجر، الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية.

و بحلول سنة 1959 أصبح الاتحاد العام للعمال الجزائريين، قد ربط علاقات تعاون مع مختلف التنظيمات النقابية الفاعلة على المستوى الدولي، وبدأ في تسطير برنامج واسع يحضر من خلاله لأبرز الأحداث التي يمكن أن تميز هذه السنة (1959) كاحتفالات اليوم العالمي للعمال المصادف للفتح ماي من كل سنة والتحضير لاجتماع اللجنة النقابية الدولية للتضامن مع العمال الجزائريين المزمع عقدها بمدينة فارنا (VARNA) ببلغاريا أيام 25 أفريل إلى 02 ماي 1959، وكذلك التحضير لاجتماع النقابات الإفريقية في طرابلس (ليبيا) بين 07-10 سبتمبر 1959².

1-3- احتفالات اليوم العالمي للعمال: أرسل الاتحاد العام للعمال الجزائريين خلال هذه المناسبة عدة وفود تمثيلة عبر مختلف عواصم العالم، كالوفد الذي ترأسه معاشوعبد القادر إلى ألمانيا، والوفد الذي ترأسه أوجاني أدريس إلى تشيكوسلوفاكيا وجيلا في مبارك إلى الصين الشعبية.

قامت هذه الوفود خلال مشاركتها في هذه الاحتفالات، بالتعريف بالحركة النقابية في الجزائر وطرحت القضية الجزائرية في شكلها العام على المسؤولين في هذه الدول³.

2-3- اجتماع اللجنة النقابية الدولية للتضامن مع العمال الجزائريين: انعقد هذا الاجتماع في مدينة فارنا البلغارية أيام 25 أفريل إلى 02 ماي 1959، وقد كان الوفد الجزائري ممثلا في هذا الاجتماع، بكل من معاشوعبد القادر، محمد كرو، وصافي بوديسة، كما ميز أيضا هذا الاجتماع حضور بعض النقابات التي لم تكن عضوا في هذه اللجنة، كالنقابة الليبانية والاتحاد العام لعمال إفريقيا السوداء (UGTAN)، والنقابة الغانية، والشيلية عن أمريكا اللاتينية⁴.

¹ -CHENAF MOHAMED, « Délégation extérieure de L'UGTA :Action Sociale et Médiation »in ,Commémoration du 50... Op,Cit , P40.

² -تقرير الأمانة العامة : مصدر سابق، ص

³ -l'ouvrier Algérien, Numéro Spécial, du 08 Aout 1959, P3.

⁴ -Ibid.

أما عن نتائج هذا الاجتماع، يمكن اختصارها في أربع نقاط رئيسية وهي:

أ- استطاع الوفد الخارجي المشارك في هذا الاجتماع أن يكسب دعم العديد من الدول التي أبدت رغبتها في إرسال مساعدات مادية معتبر إلى أعضاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وفتح مدارسها ومعاهدها لتكوين عدة إطارات متخصصين في التكوين المهني والنشاط النقابي¹.

ب- تمت دراسة مسألة اللاجئيين الجزائريين، وإدانة الأعمال الإجرامية التي تمارسها السلطات الفرنسية في حقهم، خاصة على الحدود الغربية.

ج- توصلت النقابات المشاركة في هذا الاجتماع إلى صياغة بيان مشترك يقضي بضرورة التزام الطرف الفرنسي بوقف الحرب في الجزائر والتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

د- طرح الوفد الخارجي مسألة المساعدات المالية، على أعضاء الفيدرالية النقابية العالمية، باعتبارها الوحيدة التي بإمكانها إقناع الدول الاشتراكية لتقديم المساعدات إلى الشعب الجزائري خاصة اللاجئيين منهم

3-3- اجتماع النقابات الإفريقية في طرابلس 07-10 سبتمبر 1959:

حضر هذا اللقاء، بالإضافة إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين، كل من الاتحاد العام لعمال إفريقيا السوداء، النقابة المصرية، والاتحاد العام للعمال التونسيين، والاتحاد المغربي للعمل، وتجدر الإشارة أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين هو الذي بادر بفكرة عقد هذا الاجتماع، وساهم بشكل كبير في التنسيق بين النقابة المغربية والتونسية، بعدما أبدت هذه الأخيرة عدم مشاركتها في هذا الاجتماع².

وقد خرج المجتمعون في هذا اللقاء بقرار تدعيم الثورة التحريرية في إطار التعاون الإفريقي والقضاء على النظام الاستعماري في كل أنحاء القارة.

وتم ضبط عدة مساعدات مالية ومادية قدمت للاتحاد العام للعمال الجزائريين، وفي النهاية أنهى المجتمعون لقاءهم بصياغة بلاغ مشترك، أهم ما جاء فيه هو الاستمرار في التعاون والتنسيق

¹ -P'ouvrier Algérien, N06 , Aout 1959, P01.

² -تقرير الأمانة العامة، مصدر سابق، ص 05.

بين مختلف النقابات الافريقية، ودعم كل دول القارة التي تخوض حروبا ضد الاستعمار الإمبريالي¹.

4-3- اللاجئيين: خلال الاتصالات العديدة التي شرع فيها الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الفترة الممتدة بين أكتوبر 1958 ونوفمبر 1959، خاصة اجتماع بلغاريا في نهاية أبريل 1959 واجتماع طرابلس سبتمبر 1959، استطاع خلالها الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن يكسب دعم وتضامن أكبر النقابات العالمية، على غرار الصين التي قدمت أكثر من 50000 يوان صيني، والنقابات السوفياتية، التي قدمت هي الأخرى أكثر من 500000 روبل وزعت على شكل مساعدات للاجئين في تونس والمغرب الأقصى².

كما قدمت دول كألانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا، لعدة مرات تبرعات خصت بها اللاجئيين كالبخرة التشيكوسلوفاكية "بوليس فوسيك" التي رست بميناء تونس يوم 12 مارس 1959 محملة بأكثر من سبعمائة طن من الأبسنة والأدوية ومختلف الأغذية، التي أرسلها الصليب الأحمر إلى اللاجئيين، أربعمائة طن من هذه الحمولة تبرع بها الصليب الأحمر لجمهورية لألمانيا الشرقية³.

بالإضافة إلى ذلك، نجد أن دولا عديدة كبلغاريا، المجر، السويد واليابان قدمت عدة مساعدات مادية تمثلت أساسا في آلات الخياطة وعتاد التكوين استفاد منها الشباب الجزائري المقيم على الحدود التونسية والمغربية⁴.

5-3- ديار الطفولة: لا يكن تحسين أوضاع اللاجئيين الجزائريين إلا بعد التكفل بأبنائهم لأنهم أكثر عرضة للخطر والأوبئة، ولهذا السبب نجد أن بن خدة قد أولى هذه المسألة أهمية كبيرة منذ إشرافه على وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث نجد انه أعطى أوامر لإنشاء عدة مراكز إسعاف اليتامى الجزائريين اللاجئيين في تونس والمغرب، ولم تحل سنة 1959 حتى فتحت في تونس أبواب مركزيين بقدرة استيعاب 200 طفل، ومركزين آخرين بالمغرب الأقصى بطاقة استيعاب أكثر من 270 طفل⁵.

وتتمثل أهمية هذه المركز، التي كانت تستقطب أبناء اللاجئيين الجزائريين في ثلاث نقاط رئيسية :

¹ - نفسه .

² - المجاهد، عدد 37 الصادر بتاريخ 17 مارس 1959، ص 11.

³ - نفسه .

⁴ - المجاهد، عدد 37، الصادر يوم 17 مارس 1959، ص 10

⁵ - تقرير الأمانة العامة، مصدر سابق، ص 11.

أ منحهم كل ما هم بحاجة إليه من ألبسة وأفرشة وكذلك الأغذية .
ب الاعتناء بالجانب الصحي خاصة الجانب النفسي التي كانت تعاني منه فئة اليتامى.

ج-التعليم: كانت تقدم الأطفال دروسا في هذه المراكز باللغتين العربية والفرنسية، وفتحت أيضا عدة ورشات على مستوى هذه المراكز تلقن فيها مختلف الدروس المتعلقة بالتكوين المهني (كالنجارة، الكهرباء، الخياطة، الميكانيك...إلخ)¹.

هذا وقد بادرت منظمات دولية إقليمية، بمساعدة الأطفال الجزائريين ومن بين هذه المنظمات نجد: المصلحة المدنية الدولية (SCI) والاتحاد المغربي للعمل التي ساهمت في تمويل بعض المراكز المتواجدة في المغرب الأقصى دون أن ننسى وزارة التعلم العالي في المغرب، التي ساهمت بشكل كبير في اقتناء الأدوات المدرسية ودفعت مستحقات المعلمين².

6-3-التكوين المهني: يبدو أن جهود بن خدة، بدأت تعطي ثمارها بعد سنة من إشرافه على وزارة الشؤون الاجتماعية، فبعدها رأينا التحسن الكبير والتكفل الجيد الذي خص به بن خدة اللاجئين، وأبنائهم في كل من تونس والمغرب، وذلك بتوفير عدة فرص التعليم في قطاع التكوين المهني بمختلف الدول الشقيقة والصديقة.

ومن بين هؤلاء الشباب الذين استفادوا من هذا الفرص نجد 109 موزعين على تونس والمغرب، في مختلف القطاعات (خياطة، كهرباء، معمارية..) عشرون منهم تم إرسالهم إلى يوغسلافيا للتكوين في المحاسبة وعلوم الاقتصاد، ثلاثون من العمال تم إرسالهم في تريبس إلى المجر سنة 1959.

كما أعطى بن خدة أوامر تخص فتح مدارس التكوين في المحاسبة والسيكرتارية في كل من طنجة الرباط والدار البيضاء³
7-3-إرسال البعثات الطلابية: اقتنع بن خدة بضرورة تكوين الإطارات الجزائرية التي ستتولى تسيير شؤون البلاد في مختلف القطاعات الحيوية بعد الاستقلال، ولذلك بادر في إرسال عدة بعثات طلابية إلى مختلف الدول الأوروبية والآسيوية، تلقى خلالها مختلف الدروس النظرية التطبيقية حسب كل تخصص⁴.

¹ - تقرير الأمانة العامة، مصدر سابق، ص 10

² -بلغت مستحقات المعلمين التي كانت تدفعها وزارة التعليم العام المغربية شهريا، حوالي 33000 فرنك فرنسي .

³ -تقرير الأمانة العامة :مصدر سابق ، ص 10.

خلال سنة 1959، قام الاتحاد العام للعمال الجزائريين بأمر من خدة بإرسال ما يزيد عن عشرون عاملا، للتكوين في مختلف المعاهد اليوغسلافية وإحدى وعشرون إلى تشيكوسلوفاكيا، قد تم اختيار هؤلاء العمال عن طريق لجنة إنتقاء تتكون من ممثلي عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين وقيادة الأركان ووزارة الشؤون الاجتماعية¹.

وفي نفس السنة استفاد عدد كبير من العمال الجزائريين من تربيصات في ألمانيا الشرقية.

أما بالنسبة للطلبة، فقد تولى بن خدة شخصا مهمة إرسالهم على شكل بعثات إلى الخارج، في إطار منح أعطيت لهم من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية، نذكر منهم 29 طالب استفادوا من منح دراسية في ألمانيا الشرقية، و03 تم إرسالهم إلى يوغسلافيا، 08 إلى ألمانيا الغربية، تم تكوينهم في مجال الهندسة المعمارية.

كما يذكر التقرير الذي قدمته الأمانة العامة لاتحاد العام للعمال الجزائريين

إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في 21 نوفمبر 1959، انها قامت بدراسة عدة عروض تتعلق بالتربيصات الغير محدودة، التي تخص بها بعض المجالات الاجتماعية والاقتصادية، كعلوم الفلاحة والضمان الاجتماعي، الصناعة والتربية والتعليم وتتم هذه التربيصات في كل من يوغسلافيا، المجر، بلغاريا والصين²

8-3-التكفل بجرحى جيش التحرير الوطني: إن هذه المسألة في الحقيقة تعني بدرجة كبيرة وزارة القوات المسلحة تحت إشراف كريم بلقاسم، أوبدرجة أقل وزارة التسليح التي كان يشرف عليها محمود الشريف، لكن ظروف الحرب اقتضت أن تتضافر جهود الوزارات من اجل إسعاف جرحى جيش التحرير الوطني، ولعل مساهمة أغلب الوزارات في هذه المسألة تدل بكل وضوح على طبيعة الحرب التي يخوضها الشعب الجزائري، كما تدل أيضا على المرحلة الصعبة التي مرت بها الثورة التحريرية جراء العمليات العسكرية الكثيفة في الميدان، ولهذا السبب ارتفع خلال هذه الفترة عدد الشهداء والجرحى في صفوف جيش التحرير الوطني³.

⁴ -تقرير اللجنة المختلطة للمراقبة الذي قدمته إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ 18 أكتوبر 1959 : (الأرشيف الخاص لبن خدة).

¹ -المجاهد : عدد 34 ، الصادر يوم 24 ديسمبر 1958، ص 105.

² -تقرير الأمانة العامة، مصدر سابق، ص 11.

ونظرا لتلك الظروف الحرجة التي مرت بها الثورة، لم تعد مسؤولة نقل الجرحى إلى أوروبا بيد وزارة واحدة، بل أصبحت مهمة كل الوزارات التي كانت تشكل الحكومة المؤقتة . وبالتالي نجد أن وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها استطاعت أن تنقل وتحول عدد معتبر من الجرحى للعلاج في أوروبا، نذكر على سبيل المثال، أربعون في مستشفيات تشيكوسلوفاكيا، 26 بيوغسلافيا، حوالي ثلاثون بألمانيا الشرقية وثمانية في بلغاريا، وقد كانت مهمة نقل هؤلاء الجرحى يتكفل بها الهلال الأحمر الجزائري بالتنسيق مع الصليب الأحمر لهذه الدول المستقبلية¹.

³ - زوزو : محطات في تاريخ الجزائر ، دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة) ، هومة، الجزائر، 2004، ص 29.
¹ - تقرير الأمانة العامة، مصدر سابق، ص 10.

4-زيارة بن يوسف بن خدة إلى جمهورية الصين الشعبية 03 ديسمبر 1958.

بعد الدعم الذي قدمته بعض الدول الاشتراكية، إلى الثورة التحريرية والحكومة المؤقتة، المتمثل أساسا في المساعدات الإنسانية (البسة أغذية...) والحربية (أسلحة، ذخيرة، البذلات العسكرية، استقبال الجرحى...) ¹.

ونظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الثورة التحريرية في هذه الفترة بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم في جوان 1958، حاول هذا الأخير تشديد الخناق على الثورة داخليا بشن عمليات عسكرية واسعة النطاق عبر كافة التراب الوطني، وسعيه من جهة أخرى إلى فرض نوع من الحصار الخارجي على الثورة بغرض قطع كل طرق تمويل الثورة في الداخل عبر الحدود الجزائرية الغربية والشرقية ²

ويضاف إلى هذا اعتماد الجنرال ديغول في هذه الفترة على حلفاءه التقليديون في الحلف الأطلسي وكسب دعم الدول الغربية لبلده، كالولايات المتحدة وبريطانيا التي ما فتئت تقدم المساعدات العسكرية والمالية وحتى الدبلوماسية لفرنسا في حربها على الجزائر ³.

وردا على هذه المناورات التي شرع في تطبيقها الجنرال ديغول، انتدبت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بن خدة رئيسا للوفد الذي قام بزيارة دولة إلى جمهورية الصين الشعبية في 27 نوفمبر 1958، وهذه الزيارة تعتبر الأولى من نوعها التي تقوم بها الحكومة المؤقتة إلى الصين الشعبية بعد تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 ⁴.

بعد توديعه من طرف سفير جمهورية الصين الشعبية في القاهرة يوم 27 نوفمبر 1958، شرع بن خدة رفقة محمود الشريف وسعد دحلب مساء نفس اليوم في الزيارة المقررة إلى جمهورية الصين، وقد وصل الوفد الجزائري إلى العاصمة الصينية بكين يوم 03 ديسمبر 1958، بعد مكوثه ثلاثة أيام في موسكو، ثم السفر جوا عبر سهول سيبيريا وجمهورية منغوليا ⁵.

¹ -أحمد بن فليس: **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية، 1958-1962**، رسالة ماجستير نوقشت بجامعة الجزائر سنة 1985، ص 38.

² -le Mire : Op.cit, P251

³ -عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج 2 ط 2، در البعث قسنطينة، 1991. ص

⁴ -Harbi : Le FLN... , Op.cit , P 318.

⁵ - Premier Voyage en chine : (Archives Privé de Ben Khedda) , P 01.

ولما وصل بن خدة إلى مطار بكين يوم 03 ديسمبر 1958، كان في استقباله المارشال بينغ تي هاواي (Peng the huai) نائب رئيس الحكومة الصينية، وبعد الاستماع إلى النشيدين الوطنيين وتقديم تحية العلم، تم نقل الوفد الجزائري إلى إقامة في فيلا كانت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية سابقاً¹ وفي مساء نفس اليوم أقام المارشال هاوي مأدبة عشاء على شرف الوفد الجزائري ألقى فيها بالمناسبة، كلمة رجب من خلالها بين خدة والوفد المرافق له، أهم ما جاء فيها «**أن الشعب الصيني والحكومة الصينية يرحبان بوفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبالرغم من بعد المسافة بين البلدين إلا أن قلوبنا قريبة من بعضها، وذلك أن تجربة الجزائر وتجربة الصين واحدة ومتطابقة**»².

ونفس الشيء قام به بن خدة بصفته رئيساً للوفد الجزائري، حيث ألقى كلمة قال فيها: «**إن وطننا يقود كفاحاً عنيماً منذ أربع سنوات ضد الاستعمار الفرنسي المدعم بمختلف القوى الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية...**»، ثم تعرض بن خدة في هذه الكلمة إلى أهمية وصدى الثورة التحريرية، باعتبارها أحد رموز كفاح الدول المستعمرة، كما ساهمت أيضاً في تحرير العديد من الدول الإفريقية، لكن يضيف بن خدة أن: «**الشعب الجزائري لا يزال بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص الشعب الصيني الذي يعتبر بالنسبة لنا مثلاً يتحدى به في الكفاح من أجل التحرر والانعقاد**»-
خلال هذه المأدبة التي أقامها المارشال هاواي، التقى بن خدة بأعلى المسؤولين في الحكومة الصينية، كرئيس الوزراء السيد شوان لي (Chou En Lai) ووزير الشؤون الخارجية السيد شان يي (Tchen yi) استعرض بن خدة خلال هذا اللقاء، أهداف زيارة الوفد الجزائري المتمثلة في طلب المساعدة الصينية في كل المجالات، بما في ذلك الضغط على فرنسا في الأمم المتحدة³.

وفي اليوم الموالي (04 ديسمبر) عقد بن خدة اجتماع، بمقر وزارة الشؤون الخارجية، جمعه مع نائب وزير التجارة الصينية، السيد لي جون مين (jen min Lei) قدم له بن خدة شروحات حول الوضعية السياسية والعسكرية في الجزائر وطبيعة الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري، منذ أول نوفمبر 1954،

¹ - OP,CIT

² - المجاهد، عدد 34، الصادر يوم 24 ديسمبر 1958، ص 08.

³ - التقرير الذي قدمه بن خدة...، ص 02

وفي المقابل ضخامة الترسانة العسكرية التي أعدها الجنرال ديغول لقمع الثورة (أكثر من سبعمائة جندي، مجهز بعناد حربي حديث)، ولهذا طلب بن خدة من المسؤولين الصينيين تقديم كل ما تحتاجه الثورة التحريرية من إمكانيات عسكرية وديبلوماسية، كما دعاها، إلى الضغط على الدول الإشتراكية التي التزمت الصمت، ولم تبد اعترافها بالحكومة المؤقتة، وخاصة الاتحاد السوفياتي الذي يعتبر أكبر قوة إشتراكية في تلك الفترة¹.

وفي يوم الخامس من ديسمبر، انتقل بن خدة ووزير التجارة السيد لي جون مين، إلى معرض الصناعات الصينية، إكتشف خلاله الوفد الجزائري، القفزة النوعية التي حققتها جمهورية الصين الشعبية في مجال الصناعة، وقدمت له شروحات حول صناعة المحروقات السيارات، الطاقة الذرية، النسيج، الصناعات الغذائية، وقد أبدى بن خدة إعجاباً بطريقة عمل الصينيين في كل القطاعات، حيث قال: **« خلال زيارتنا إلى بلدكم إكتشفنا شعباً يحب العمل ويبدل مجهودات كبيرة من أجل تدارك مافاته وما خلفته الحرب »**².

وبعد هذا تلقى بن خدة دعوة من رئيس اللجنة الصينية للتضامن الإرواسيوي السيد برهان شاهيدي (Burhan Shahidi)، الذي ألقى خطاباً رحب فيه بالوفد الجزائري، وأشاد بالكفاح البطولي للشعب الجزائري من أجل تحقيق الحرية والاستقلال³. ثم قدم شاهيدي عرضاً عن حركة التحرر في القارة الإفريقية والآسيوية أكد على تكامل وتناسق الكفاح التحرري بين الشعوب الإفريقية والآسيوية بقوله: **« فقد لقي الاستعمار البريطاني والفرنسي هزيمة نكراء على يد الشعب المصري سنة 1956، واحرزت عدة دول افريقية إستقلالها وحريتها كالسودان، غانا، غينيا والمغرب، ونشطت حركة الكفاح الوطني في الكاميرون والتشاد وكينيا... إن الشعب الجزائري سيضيق الحبل حول أعناق الفرنسيين الذين ماكانوا ليصمدوا لولا المساعدات التي تتدفق عليهم من الدول الإستعمارية الأخرى »**⁴.

وتحدث بن خدة بعد ذلك وقدم خطاباً ألقاه في المؤتمر الذي نظمته اللجنة الصينية للتضامن الإفروآسيوي، بعد شكر للحكومة

1 - نفسه

2 - نفسه

3 - المجاهد، عدد 34، 24 ديسمبر 1958، ص 08

4 - نفسه

الصينية وشعبها على الاستقبال والتأييد القوي الذي خصت به الوفد الجزائري¹ وفي المقابل أكد بن خدة في المقابل أن الشعب الجزائري عازم على مواصلة كفاحه حتى النصر، وقال: **« إن الشعب الجزائري يعتمد أولا وقبل كل شيء على نفسه، وعزمه الذي لا يتزعزع بالاستعمار، كما يعتمد على تأييد الشعب الصيني»**².

وفي مساء نفس اليوم، حضر بن خدة والوفد المرافق له، مناورة عسكرية قام بها الجيش الصيني، بحضور قائد أركان الجيش الصيني تسوكر هو (Tsou Kua hau) كانت فرصة للوفد الجزائري، لمعاينة بعض العتاد الحربي الصيني، حيث تم لقاء بين محمود الشريف بصفته وزير التسليح في الحكومة المؤقتة وقائد أركان الجيش الصيني تناول الطرفان مسألة تمويل جيش التحرير الوطني بالعتاد الحربي، ودراسة ملف تكوين الضباط الجزائريين في مختلف المدارس العسكرية الصينية (خاصة تكوين الطيارين)³.

وخلال هذا اللقاء، وافق الطرف الصيني على طلب محمود الشريف الذي أعد بدوره ملف يحتوي على كل طلبات الوفد الخارجي الجزائري، وتوج هذا اللقاء بكلمة ألقاها محمود الشريف قال فيها: **« إننا نطمح إلى تعاون عسكري قوي بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية في المستقبل»**⁴.

وفي يوم 07 ديسمبر أقامت الحكومة الصينية مأدبة عشاء على شرف الوفد الجزائري، بحضور كل من رئيس الحكومة شوان لي ووزير الشؤون الخارجية وشان بي، هذا الأخير أكد أن: **« الشعب الصيني اولى اهتماما بالغاً بكفاح الشعب الجزائري، وأن قضايا الحرية والاستقلال في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، صارت بفضل إعانة المعسكر الشيوعي حركة تاريخية لا يمكن أن تنهزم»**⁵.

وبعد ذلك عقد بن خدة لقاء ثاني مع شوان لي، طرح أثناءه رئيس الحكومة الصينية عدة أسئلة على بن خدة تمحورت أساسا حول مساحة الجزائر، عدد السكان التابعين لجهة التحرير الوطني، الموارد المالية للحكومة المؤقتة، علاقة هذه الأخيرة بكل

¹ - أنظر الملحق رقم 04

² - Harbi :le FLN..., Op.cit P 233.

³ -Harbi: le FLN...OP, Cit , P234.

⁴ -المجاهد، عدد 34، ص 08

⁵ -أنظر الكلمة التي ألقاها شان بي في الملحق رقم 05.

من السلطان المغربي والرئيس التونسي والمصري وفي الأخير استفسر شوان لي عن الاستراتيجية العسكرية التي ينتهجها جيش التحرير في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي، وبعدها قدم له بن خدة شروحات مفصلة حول استفساراته، أكد شوان لي مرة أخرى إقراره بلاده بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و التزامها بمساعدة الشعب الجزائري في كفاحه إلى غاية تحقيق الاستقلال¹.

وخلال لقاءه الأخير في 07 ديسمبر مع رئيس الحكومة الصينية، طلب بن خدة مقابلة الرئيس ماوتسي تونغ Mao tse Toung فكان له ذلك يوم الحادي عشر من نفس الشهر، حيث انتقل إلى مقر إقامته في مدينة واهان² Wahan.

وصف بن خدة اللقاء الذي جمعه بماوتسي تونغ، بالحدز والصعب في نفس الوقت، حيث طرح الرئيس الصيني على الوفد الجزائري ما يزيد عن عشرون سؤالاً حول كل المسائل والنقاط المتعلقة بالقضية الجزائرية، كما كان متحفذاً أثناء حديثه عن المسائل والنقاط الكبرى، كالحرب الباردة، والعلاقات الصينية السوفياتية والصينية الأمريكية³

أما بن خدة فقد ركز حديثه حول الحرب على المدى الطويل التي يرغب الجنرال ديغول مواصلتها في الجزائر، هذا ما جعل قادة الثورة يتحركون دولياً لرصد الإمكانيات المالية والعسكرية من أجل مواصلة الكفاح، ثم أضاف بن خدة: «إن الثورة الجزائرية قد قدمت خدمة كبيرة للمعسكر الشيوعي، باعتبار أن المعسكر الغربي جند أكثر من 700000 جدي في حربه على الجزائر، ولهذا نطلب منكم اليوم الضغط على موسكو لتعلن اعترافها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتقديمنا للمزيد من المساعدات...»⁴

ولما تحدث محمود الشريف عن مسألة الدعم الصيني للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة، أجابه ماوتسي تونغ قائلاً: «تستقبلون في الأمم المتحدة في القريب العاجل»⁵.

¹ - المجاهد، عدد 34، ص 08.

² - كان في استقبال بن خدة، عقب وصوله على مدينة واهان، بالإضافة إلى الرئيس ماوستي تونغ، نجد كل من وزير الشؤون الخارجية لي شينغ فونغ (Licheng Fang) القائد العام للقوات المسلحة في مدينة واهان السيد شو هسن شو، (Choo Hsin Chu) نائب حاكم إقليم هوبي (Houpe) السيد سان ياواهاو (Sen yaw hua).

³ - Chronique du premier voyage ... , Op.Cit , P04.

⁴ - تقرير بن خدة، مصدر سابق، ص 03

⁵ - نفسه، ص 04.

أما بخصوص اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة، فقد خلص ماوتسي تونغ في حديثه إلى الاتصال بسفير الاتحاد السوفياتي في بكين وعرض الفكرة عليه.

وفي 13 ديسمبر 1958، حل بن خدة بهانوي (Hanoi) عاصمة جمهورية الفيتنام الشعبية، وكان في استقباله الرئيس هوشي منه (Ho chi Mnh) والمارشال (Giap) ووزير الشؤون الخارجية ترونغ شي (Trang chine).

أثناء هذا اللقاء عبر هوشي منه عن تضامنه ومساعدته للشعب الجزائري في كفاحه، باعتبار أن بلده أيضا قد عان لعدة سنوات تحت السيطرة الاستعمارية.

وبعد ذلك توسعت المحادثات لتشمل وفدي البلدين، حول طبيعة الدعم الذي ستقدمه جمهورية الفيتنام إلى الحكومة المؤقتة مركزين في ذلك على الجانب العسكري.

ويذكر - بن خدة- ان هوشي منه في بداية الأمر لم يستحسن عدم وجود شخصيات تابعة للحزب الشيوعي الجزائري ضمن الوفد الذي ترأسه بن خدة إلا بعد تقديم شروحات حول هذه المسألة¹.

وخلال تواجده في الفيتنام، وجهت إلى بن خدة عدة دعوات من منظمات فيتنامية كثيرة على غرار الكونغرس العامة للعمل²، ومنظمة اتحاد النساء الفيتناميات التي عبرت عن كامل تضامنها مع الشعب الجزائري، ومن جهته ألقى بن خدة كلمة بهذه المناسبة شكر فيها الشعب الفيتنامي على الاستقبال المتميز الذي خص به الوفد الجزائري ودعى إلى تقوية التعاون والتشاور الأفروآسيوي.

ويبقى اللقاء الذي عقده بن خدة (بحضور محمود الشريف وسعد دحلب) مع وزير الدفاع الفيتنامي المارشال جياب، أهم تلك اللقاءات، حيث قدم هذا الأخير عرضا مفصلا عن التجربة والخبرة الفيتنامية في حربها ضد فرنسا، قدمت خلاله شروحات للوفد الجزائري عن أساليب مجابهة القوة العسكرية الفرنسية على المدى الطويل، وأكد جياب "أن معركة ديان بيان فو (Dien bien phu) في ماي 1954 تؤكد فعالية الاستراتيجية العسكرية الفيتنامية وتفوقها على نظيرتها الفرنسية³.

¹ -التقرير الذي قدمه بن خدة ...، ص 04.

² - أنظر نص الكلمة التي ألقاها رئيس الكونغرس العامة للعمل في الفيتنام ، بالملحق رقم 06.

³ -تقرير بن خدة : مصدر سابق ، ص 04.

وقبل أن يغادر بن خدة جمهورية الفيتنام أمضى بلاغا مشتركا مع الحكومة الفيتنامية ، أهم ما جاء فيه « إن الجزائر والفيتنام كليهما تعرض للاضطهاد الاستعماري، وهما الآن ضمن العائلة الأفروآسيوية، وعن حكومة جمهورية الفيتنام الديمقراطية تؤكد عزمها على مساعدة الشعب الجزائري في كفاحه التحرري»¹.

وللاشارة فقد تأجلت عودة الوفد الجزائري إلى بكين بسبب رداءة الأحوال الجوية، بعدما كانت مقررة ليوم 16 ديسمبر، انتظر الوفد في الفيتنام ثلاثة أيام أخرى، سافر خلالها عن طريق القطار، عبر عدة مدن فيتنامية كمدينة هانكو (Hankoo) وتسينغ شو (Tchrng chow) التي وصلها صباح يوم 18 ديسمبر 1958، وهو اليوم الذي غادر فيه الوفد الجزائري جمهورية الفيتنام بعدما التقى بعض الشخصيات كنائب وزير التجارة السيد لي جون مين (lie jei min) ونائب وزير الشؤون الخارجية السيد شانغ سيه شيه (Chang shih Chih)².

وعند وصوله إلى بكين يوم 19 ديسمبر 1958، تلقى بن خدة دعوة من سفير الاتحاد السوفياتي بالصين الشعبية يودين (Youdin) الذي أقام مأدبة عشاء دعى إليها معظم سفراء الدول الاشتراكية، وقد عرض بن خدة في هذه المناسبة على السفير السوفياتي، فكرة لقاء بين مسؤولي البلدين في الأيام القادمة، لكن السفير السوفياتي اكتفى في حديثه عن المساعدات الغير رسمية التي يقدمها الاتحاد السوفياتي للثورة التحريرية³.

كما كانت للوفد الجزائري خلال هذه المناسبة فرصة الاتصال بالعديد من سفراء الدول الاشتراكية كألمانيا الشرقية وكوريا الشمالية، التي قدمت دعوة للوفد الجزائري بزيارة بلدانها ووعدت باعترافها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفي اليوم الموالي (20 ديسمبر) وقبل انتهاء بن خدة والوفد المرافق له الزيارة التي قادتهم إلى جمهورية الصين، تم الإعلان عن البلاغ المشترك الذي أمضاه محمود الشريف وزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة، وشان يي وزير الشؤون الخارجية في الحكومة الصينية، أهم ما جاء فيه: «دعوة الطرفين الجزائري والصيني إلى ضرورة تحرير الأقطار الإفريقية والآسيوية من سيطرة الاستعمار»⁴.

¹ -المجاهد، عدد 34، 24 ديسمبر 1958، ص 8.

² -Chonique du premier voyage ..., OP, Cit , P14

³ -Ibid.

⁴ -المجاهد، عدد 34، 24 ديسمبر 1958، ص 8.

وقد أنهى بن خدة زيارته إلى جمهورية الصين الشعبية رسمياً يوم 21 ديسمبر 1958، وكان توديعه بمطار بكين الدولي، وزير الشؤون الخارجية شان بي¹ وصل بن خدة العاصمة السوفياتية موسكو يوم 25 ديسمبر 1958، بعد تعطل الطائرة المقلّة له مرتين في كل من منغوليا وسيبيريا².

وعقب وصوله موسكو وبن خدة كان في استقباله عضو من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، أخبره أن وفداً عن الحزب في انتظاره بالكرملن (البرلمان)، وهي مفاجأة لم يكن ينتظرها بن خدة، ويبدو أن لقاءه الأخير مع سفير الاتحاد السوفياتي في بكين قد أعطى ثماره، دون أن ننسى طبعا وساطة الحكومة الصينية (شوان لي) الذي سبق أن وعد الوفد الجزائري بمساعدته في ربط الاتصال بالقيادة السوفياتية³.

كان في استقبال الوفد الجزائري بالكرملن، النائب الأول لرئيس الحكومة الوسفياتية السيد "ميكويان" (Mikoyan) والمكلف بالشؤون الأفروآسيوية السيد محي الدينوف (Mohieddinov) وبحضور المترجم دار بين بن خدة والنائب الأول لرئيس الحكومة الوسفياتية هذا الحوار:

ميكويان: « إن الاتحاد السوفياتي قد قدم مساعدات كبيرة للشعب الجزائري في كفاحه وذلك عبر قنوات عديدة، خاصة عبر الجمهورية العربية المتحدة، وهي نفس المساعدة والتأييد قدمناه للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة، ونحن مستعدين لتقديم المزيد، بعد سماعنا لطلبكم.»
بن خدة: « نشركم على استقبالكم لوفد حكومتنا المكافحة، وتعلمون ان الثورة الجزائرية ساهمت في تحرير معظم الدول المستعمرة، خاصة من طرف الاستعمار الفرنسي، لأن هذا الأخير ركز جل قوته العسكرية في الجزائر من أجل إحكام السيطرة عليها، فشكرا مرة ثانية للدعم السوفياتي الذي قدمه لنا، لكن هذا الدعم يبقى غير كاف، والشعب الجزائري لم يفهم سبب صمت بلدكم وعدم اعترافه بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.»

¹ - نفسه .

² -Chronique du premier voyage... , Op.Cit, P16.

³ -Ibid.

ميكويان: « اعترفنا بحكومتكم سيخلق لكم عدة مشاكل مع الدول الغربية ولهذا التزمنا الصمت وفضلنا العمل معكم بصفة غير رسمية، وأؤكد لكم مرة أخرى إلتزام الاتحاد السوفياتي في مساعدتكم بكل الوسائل»

محمود الشريف: «الدعم الدبلوماسي وحده يعد ناقصا ونحن نتمنى أن يرفع الاتحاد السوفياتي من دعمه العسكري للثورة الجزائرية»¹.

كان هذا آخر حوار قام به الوفد الجزائري برئاسة بن خدة في طريق عودته إلى القاهرة، بعد حوالي شهر قضاه في جمهورية الصين الشعبية وبعض الدول الآسيوية بحثا عن الدعم العسكري والدبلوماسي للقضية الجزائرية في القارة الآسيوية².

إن زيارة بن خدة إلى جمهورية الصين، كانت لها نتائج جد إيجابية في مختلف الأصعدة، يمكن لنا أبرزها في العناصر التالية: أ- الدعم العسكري الكبير الذي قدمته حكومة الصين الشعبية إلى الحكومة المؤقتة، والذي تمثل في آلاف الأسلحة بمختلف أنواعها وعتابها (أسلحة فردية مدافع ثقيلة، ذخيرة، قنابل...)³.

ب- مساعدات أخرى قدمتها جمهورية الصين الشعبية وبعض المنظمات الإنسانية الناشطة، وهي مساعدات ذات طابع إنساني واجتماعي تعتبر الأولى من نوعها في هذا الحجم، حيث قدمت أكثر من 400 طن من القمح، و200 طن من الأرز، 300 طن من الشاي أكثر من 102000 زوج من الأحذية، زيادة على ذلك نجد الدعم المالي المقدر بحوالي مليون دولار، ليصل مجموع المساعدات الصينية خلال هذه الزيارة التي قادت بن خدة إليها، إلى أكثر من خمس ملايين دولار.

وقد أكدت الوثائق المتبادلة بين الطرفين الجزائري والصين، أن تصل المساعدات العسكرية إلى الجزائر عبر الجمهورية العربية المتحدة والمساعدات الإنسانية، عن طريق تونس والمغرب الأقصى أما المساعدات المالية فتتم بوساطة أحمد فرنسيس وزير المالية في الحكومة المؤقتة، كما تحصل الوفد

¹ - بعد هذا الحوار، الذي كان في الحقيقة بمثابة احتجاج قام به الوفد الجزائري لدى السلطات السوفياتية، غيرت هذه الأخيرة من سياستها اتجاه القضية الجزائرية وأصبحت تتعامل مع الحكومة المؤقتة بأكثر جدية، خاصة بعد الزيارة التي قادت كريم بلقاسم إليها في ماي 1960.

² - وصل بن خدة إلى القاهرة يوم 30 ديسمبر 1958.

³ - التقرير الذي قدمه بن خدة، مصدر سابق، ص 07.

الجزائري على الموافقة المبدئية لتعيين ممثلين دبلوماسيين للحكومة المؤقتة في جمهورية الصين.

ج- أصبحت الحكومة المؤقتة بعد هذه الزيارة (التي كانت بمثابة زيارة دولة) تتمتع بسمعة دولية تضاهي بها حكومات الدول المستقلة، خاصة بعد اعتراف جمهورية الصين بها في تلك الزيارة، ونحن نعرف وزن الصين داخل المعسكر الشيوعي خاصة على الصعيد الدولي عموماً¹.

د- إلى جانب تلك المساعدات المادية والمالية التي تحصلت عليها الحكومة المؤقتة، يضاف إليها مجموعة اللقاءات التي جمعت بن خدة وبعده مسؤولين في الدول الآسيوية، كالفيتنام، كوريا الشمالية، ودول أوروبية كألمانيا الشرقية ويوغسلافيا، هذه اللقاءات انتهت في مجملها باستعداد تلك الدول على اعترافها بالحكومة المؤقتة، وما كان هذا ليحدث لولا البراعة الدبلوماسية التي كان بن خدة محلاً لها، وهذا لمسناه من خلال اللقاءات والمحادثات التي جمعته، بالمسؤولين في تلك الدول، حيث نجده كثيراً ما يستغل الخلاف القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي، والخلافات داخل المعسكر الشرقي في بعض الأحيان².

5- التطورات الخطيرة التي عرفتتها الحكومة المؤقتة وموقف بن يوسف بن خدة اتجاهها:

5-1- التطورات الخطيرة:

عرفت الحكومة المؤقتة، منذ تأسيسها تطورات خطيرة وأزمات عديدة كادت أن تقضى عليها وأخذت أشكالاً وأبعاداً مختلفة، كانت في معظم الأحيان سبب توقف نشاط الحكومة لعدة مرات³.

ومن بين هذه الأزمات نذكر : مؤامرة العقيد محمد العموري في نوفمبر 1958، وتقرير العقيد عميروش قائد الولاية التاريخية الثالثة في ديسمبر 1958، وكذلك أزمة لمين دباغين" وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة⁴.

¹ -Kiouane : les débuts ...,Opcit. P114.

² -نقصد الخلاف الصيني السوفياتي، الذي بدأت معالمه تتضح بداية من سنة 1958، والخلاف بين هذين الأخيرين من جهة ويوغسلافيا من جهة أخرى

³ -Ch,R, Ageron : L'Algerie des Algeriens de Napoléon III à de Gaulle , éd Sindbad , Paris , 1981, P82

⁴ -سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أوزمن اليقين، ترجمة محمد الحافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 137.

وقد أدرجنا هذه الأزمات الثلاث التي صادفتها الحكومة المؤقتة الأولى منذ تأسيسها في سبتمبر 1958 إلى غاية صيف 1959 ضمن بحثنا لعدة اعتبارات وهي:

1- باعتبار أن الأزمة الأولى أخذت طابع إقليمي ونقصد بذلك، أنها كشفت عن نظرة وموقف بعض الدول الشقيقة خاصة جمهورية مصر اتجاه الحكومة المؤقتة كهيئة سياسية تمثل الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال¹.

2- والأزمة الثانية (تقرير العقيد عميروش) تتمكن من خلالها التعرف عن طبيعة العلاقة السائدة في تلك الفترة بين الحكومة المؤقتة وقادة الثورة في الداخل²

3- أما الأزمة الثالثة: كونها أزمة داخل الحكومة المؤقتة نفسها وبالتالي ستسمح لنا بمعرفة مدى تكامل وتجانس الطاقم الحكومي الذي أعلن عنه في 19 سبتمبر 1958³.

أ. مؤامرة العقيد محمد العموري: تعود جذور هذه الأزمة إلى أفريل 1958، تاريخ إنشاء قيادة العمليات العسكرية (COM) في كل من الحدود التونسية الجزائرية والمغربية الجزائرية، حيث أسندت القيادة الأولى إلى محمدي السعيد بمساعدة العقيد محمد العموري وعمارة بوقلاز وعمار بن عودة، وكانت سلطتها تشمل الولايات الأولى، الثانية والثالثة ومقرها بالكاف بتونس، أما القيادة الثانية كانت تحت إشراف العقيد بومدين بمساعدة العقيد دهليس، وتشمل الولايتين الخامسة والرابعة، ومقرها بالناظور بالمغرب الأقصى، أما الولاية السادسة، فكانت مرتبطة عضواً بقيادة الغرب، لكنها تابعة أيضاً إلى قيادة الشرق⁴.

* وفي صيف 1958 (أوت) عرفت القيادة الشرقية نزاعات بين أعضاءها مما اضطر كريم بلقاسم (بصفته المسؤول عنها لدى لجنة التنسيق والتنفيذ) إلى عقد اجتماع مع أعضاء القيادة الشرقية في 09 سبتمبر 1958، ثم تسليط عقوبات متفاوتة عليهم⁵

¹ -Harbi , le FLN... , Op.cit, 178.

² -Harbi : le FLN...,Op,Cit, P178.

³ --Hamdani: OPCit, P166.

⁴ -Abbas : l'Autopsie... , Op.Cit , P281.

⁵ -محمدي السعيد : تعليق كل نشاطه لمدة شهر بسبب قصور في أداء مهامه القيادية مع الإقامة القسرية بالقاهرة .

عمار بن عودة : تعليق نشاطه لمدة ثلاثة أشهر بسبب "تصرف منافع لوظائفه مع الإقامة القسرية بلبان

عمار بوقلاز : تنزيل رتبته من عقيد إلى نقيب بسبب إثارة الشقاق، مع الإقامة القسرية بالعراق

وقد كانت هذه العقوبات أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدبير ما يسمى "بمؤامرة العموري" في نوفمبر 1958. وقد دارت حيثيات هذه المؤامرة في العاصمة المصرية بين العقيد العموري (الذي كان في إقامة جبرية بمدينة جدة السعودية) و فتحي الديب رئيس فرع المخابرات المصرية في المغرب العربي، وتم هذا اللقاء بوساطة زغداني علي (المدعو مصطفى لكحل) وهومن المناضلين القدماء في جبهة التحرير الوطني، اضطر إلى مغادرة الجزائر العاصمة، بعدما اشتد خلافه مع علي خوجة وقائد الولاية الرابعة العقيد دهليس، مما جعله ينظم إلى فريق أحمد محساس في القاعدة الشرقية المعروفة بمعارضتها الشديدة لقرارات مؤتمر الصومام¹ لم يحف فتحي الديب أثناء هذا اللقاء، تذر واستياء بلاده من انشاء الحكومة المؤقتة دون استشارة جمال عبد ناصر، ولم يتوقف رجل المخابرات المصرية عند هذا الحد بل أبدى استعداداه لمساعدة العقيد العموري عسكريا للإطاحة بالحكومة المؤقتة واعتقال الوزراء العسكريين (كريم بلقاسم، محمود، بن طوبال، بوصوف)².

وبعد ما كسب العموري الدعم المصري شرع في عدة اتصالات مع بعض قادة القاعدة الشرقية، والولاية الأولى، توصلوا في نهاية الأمر إلى عقد اجتماع بمدينة الكاف التونسية يوم 12 نوفمبر 1958 بحضور كل من العقيد نواورة، الرائد بلهوشات والرائد صالح سوفي عن الولاية الأولى، والرائد عواشيرية، الرائد أحمد درارنة، الرائد شويشي العيساني والرائد محمد الشريف مساعدي عن القاعدة الشرقية³.

وقد كشفت التحقيقات التي أجريت في أوساط المتآمرين بعد إلقاء القبض عليهم عن خيوط المؤامرة التي امتدت إلى مختلف الوحدات القتالية، كما كشفت أيضا عن تورط المخابرات المصرية فيها، ويبدو ان العموري ولكحل، قد اعترفا بهذا الأمر، مما دفع الحكومة المؤقتة إلى طلب مقابلة جمال عبد ناصر، وخلال اللقاء الذي جمعه بالرئيس المصري، اقترح الوفد الجزائري

العموري محمد : تعليق كل نشاطاته لفترة غير محددة وتنزيل رتبته إلى نقيب بسبب إثارة الشقاق والجهوية، مع الإقامة القصرية بمدينة السعودية

¹ -Claude Paillat : Dossier Secret de L'Algérie 13 mai 1958-28 Avril 1961, Paris , 1962, P153.

² -Courrière : L'heure ... , Op.Cit.P440

³ -محمد حربي، مؤامرة العموري ، ترجمة محمد هناد، مجلة، نقد، عدد 15، 2001، ص 17.

فرحات عباس بوصوف بن طوبال) إنشاء لجنة مخلطة للإطلاع على محضر الاستنطاقات وتسجيله لكن عبد الناصر رفض ذلك واعتبر الأمر مبالغ فيه¹.

وبعد هذه المؤامرة، عمدت الحكومة المؤقتة إلى استخلاص النتائج، وقررت نقل مقرها إلى تونس منذ جانفي 1959، لتقود سياستها الخارجية بكل سيادة بعيدا عن ضغط أووساطة من أي طرف كان .

أما بالنسبة للمتآمرين فقد انتهت محاكمتهم في 28 فيفري 1959، وقد انتهت جلسات المحاكمة بإصدار أربع أحكام بالإعدام في حق كل من العقيد العموري ونواورة والرائد عواشيرة والنقيب زغداني علي (مصطفى لكحل)، وتسع أحكام بالسجن تمتد مدته بين أربع أشهر وستين².

ب- تقرير العقيد عميروش: جاء هذا التقرير بعد مراسلة العقيد عميروش، قادة الولايات يدعوهم إلى ضرورة الاجتماع والتنسيق بينهم، خاصة بعد توسع نطاق مؤامرة "الرزق" (لابلويت) التي دبرها النقيب ليجي بأمر من العقيد "قودار" Godard والتي أودت بحياة العديد من الشبان في الجزائريين خاصة في الولايتين الثالثة والرابعة³.

لكن طلب عميروش لم يلق استجابة إلا من الحاج لخطر قائد الولاية الأولى وأحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة، وسي الحواس قائد الولاية السادسة، أما العقيد لطفي رفض الحضور، لأن بوصوف الذي ترك له أمر الولاية موجود في الحكومة المؤقتة التي انتقدها عميروش ولنفس السبب غاب علي كافي، الذي لم يرتق إلى منصب قائد الولاية الثانية إلا بعد مغادرة بن طوبال إلى الخارج ليصبح وزير في الحكومة المؤقتة⁴.

غير أن علي كافي، أورد سببا مخالفا لغيابه عن هذا الاجتماع، ويذكر في مذكراته «**عندئذ قررت الولاية الثانية عدم الحضور، حتى لا تزكي تلك المؤامرة (لابوليت) وتزكي**

¹ -حربي: مؤامرة...، مصدر سابق، ص 20.

² -الأحكام التسعة صدرت في حق كل من: الرائد بلهوشات، الرائد شيوشي العيساني، الرائد مساعدي، والنقيب درارنة وأحمد والنقيب ملوح محمد، النقيب قوجيل صالح، الملازم الأول زناتي عبد الحميد والملازم الأول الوالي والعقون عمر برتبة ملازم اول، أظ محمد حربي: مؤامرة العموري...، مصدر سابق، ص 26.

³ -حميد عبد القادر: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة الجزائر، 2001، ص 187.

⁴ -Couriére : l'heure ... , Op.Cit , P468.

خرق قرارات مؤتمر الصومام وتبارك إعدام عدد كبير من خيرة أبطال الولاية...»¹.

وفي المقابل يذكر كافي، أن مسألة تدهور أوضاع الثورة في الداخل شيء مؤكد مما يجعل فكرة عميروش لعقد الاجتماع ضرورة ملحة فعلا، ويقول في هذا الصدد «كانت القطيعة شبه تامة بين الداخل والخارج، فلا جواب عن برقيات النجدة من جميع قيادات الولايات، والجنود مجمدون على الحدود والأسلحة المتطورة المقتنيات من الدول الشقيقة والصديقة بقيت مكدسة في الخارج، أموال الثورة تستعملها البنوك الأجنبية، في حين نجد أن جيش التحرير كان يعاني من قلة الأسلحة والذخيرة والتموين...»².

ومع هذا نجد أن الاجتماع الذي دعى إليه العقيد عميروش، قد عقد بضواحي القل، أي على تراب الولاية الثانية، وهذا الأمر جعلنا نشك في مشاركة كافي في هذا الاجتماع، فلو كان حقا يريد حماية ولايته من تلك المؤامرة، وعدم خرقه لقرارات مؤتمر الصومام -على حد تعبيره- ما كان عليه أن يوافق على عقد هذا الاجتماع في الولاية التي يقودها وهو الذي رفض الفكرة أساسا³. لكن نحن لا يهمنا تأكيد مشاركة قائد الولاية الثانية في هذا الاجتماع بقدر ما يهمنا معرفة النتائج التي خرج بها المجتمعون، بعد حوالي أسبوع من المشاورات بينهم.

خلال المدة (06-12 ديسمبر 1958) خرج قادة الداخل ببيان شديد اللهجة انتقدوا فيه أعضاء الحكومة المؤقتة الذين عجزوا في مواصلة الثورة ودعمها بكل ما تحتاج إليه من وسائل كما طالبوا الحكومة بمنحهم المزيد من الصلاحيات واتفقوا أيضا على إرسال مجموعة من ممثلي الداخل لمقابلة أعضاء الحكومة⁴.

ولهذا الغرض توجه العقيد عميروش في مارس 1959 نحو الجنوب للقاء العقيد سي الحواس، والتوجه بعد ذلك إلى تونس، لكن القدر شاء أن يستشهد العقيدان يوم 28 مارس 1959، بعد معركة ضارية ضد مضليبي العقيد (دوكاس) بجبال ثامر في

¹ -علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962 دار القصة للنشر، الجزائر، 1999، ص 213.

² -نفسه .

³ -حميد عبد القادر: مرجع سابق، ص 191.

⁴ -كافي: مصدر سابق، ص 223.

ضواحي بوسعادة، وهو نفس المصير الذي لقيه العقيد محمد بوقرة الذي استشهد في ظروف غامضة في شهر ماي 1959¹. أما بالنسبة للتقرير الذي أرسله العقيد عميروش إلى الحكومة المؤقتة بعد اجتماع ديسمبر 1958 فهو يعبر دون شك عن الاختناق الذي تعيشه الثورة في تلك الفترة، بسبب عجز القادة في الخارج عن تمرير الأسلحة عبر الحدود الشرقية والغربية. كما يعبر أيضا عن العلاقة المتدهورة بين قادة الداخل والخارج، وقد أشار بن خدة إلى هذه المسألة خلال اجتماع مجلس الوزراء 13 مارس 1959 واعتبر قادة الداخل محقين فيما ذهبوا إليه في اجتماعهم الأخير، مبرزاً في ذلك عواقب القطيعة التي تتزايد يوم بعد يوم بين الداخل والخارج، والتي ستؤدي إلى انفصال الطرفين عن بعضهما البعض مما يهدد وحدة الثورة وتماسكها².

¹ -Alistair Horn : **Histoire de la guerre d'Algérie**, Albin michel , Paris, 1987,P423.

² -**محضر اجتماع مجلس وزراء الحكومة المؤقتة في 13 مارس 1959**، (الأرشيف الخاص لبن يوسف بن خدة) ، ص 2

ج- أزمة لمين دباغين:

لم يبد دباغين نية حسنة اتجاه فرحات عباس، منذ تأسيس الحكومة المؤقتة، ولم يكن راضيا بالعمل كوزير للشؤون الخارجية ما دام عباس على رأس الحكومة، هذا ما أورده محمد حربي في كتابه "جبهة التحرير الوطني بين السراب والحقيقة"¹، ونفس الشيء أورده المؤرخ الفرنسي بن يمين سطورة في كتابه عن فرحات عباس، حيث قال بأن دباغين كان يعارض تعيين عباس على رأس الحكومة، وهذه المعارضة في الحقيقة لها جذورها التاريخية، التي تعود إلى تأسيس "تجمع أحباب البيان والحريّة سنتي 1944-1945"، حيث برز الخلاف بين الرجلين، فالأول (عباس) كان دائما يدعى أنه صاحب الفكرة، باعتبار أن تجمع أحباب البيان ما هو إلا امتداد لبيان فيفري 1943 الذي قدمه إلى الحلفاء على شكل أرضية مطالب، بمناسبة نزولهم بالجزائر في نوفمبر 1942².

أما الثاني (دباغين) كان له رأي آخر، ويعتبر أحباب البيان تجمع منفصل عن بيان فرحات عباس في فيفري 1943، مشيرا في ذلك إلى اختلاف برامج الوثيقتين.

وحسب رأي دباغين فإن الوثيقة الأولى صدرت من طرف واحد، في حين الثانية صدرت من عدة أطراف (حزب الشعب، جمعية العلماء وعباس فرحات)³.

لكن دباغين لم يتوقف عند هذا الحد، بل اعتبر أن تجمع أحباب البيان كان من اقتراحه رفقة بعض الشخصيات المعروفة في الحزب، كانت تهدف في الأساس إلى الدفاع عن بعض المعتقلين (من حزب الشعب) من بينهم مصالي الذي كان سجيناً في برازافيل⁴.

وما يؤكد تجدر الخلاف بين دباغين وعباس، نجد ما صرح به دباغين بعدما فصل من حركة الحريات الديمقراطية سنة 1949، حيث قال: **«لقد أسست أحباب البيان فأخذه مني عباس وأسست حركة الانتصار فأخذها مني مصالي»**⁵.

وقد تجدد الخلاف بين الرجلين، بعداً انضمامهما إلى الثورة سنة 1956، خاصة بعد تعيينهما في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن اجتماع القاهرة 1957.

¹ -Harbi : le FLN..., OP.Cit, P232.

² -Stora –Z-Daoud: Op.Cit , P141

³ - العمري : مرجع سابق، ص 146.

⁴ -Ben Khedda : les origines ..., Op.Cit, P12.

⁵ -بن خدة: **شهادات**، مصدر سابق، ص 227.

وقد اتضحت معالم الخلاف بين الرجلين بدرجة أكبر، بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، وبالرغم من محاولة عباس تجاوز الخلافات القديمة التي كانت تجمعهم مع دباغين، إلا أن هذا الأخير يبدو أنه لم يستطيع فعل ذلك، وعوض أن يوجه نشاطه الدعائي لصالح الثورة التحريرية، بصفته وزير الشؤون الخارجية نجده قد قام بحملة دعائية ضد رئيس الحكومة، خاصة بعد وفاة زميله علاوة عميرة في جانفي 1959¹.

هذه الحادثة التي اتهم فيها دباغين تورط عباس وبوصوف، وطالب السلطات المصرية باجري التحقيق في القضية². وبعد هذا التاريخ (جانفي 1959) أصبحت الثقة بين أعضاء الحكومة غائبة تماما، وبدأت المؤامرات والمكائد تطعن جسم الحكومة بعدما أصبح هشاً بسبب الأزمات السابقة (التي ذكرناها والتي لم نذكرها)³.

أما دباغين، فلم نسجل له الحضور في اللقاءات والاجتماعات التي عقدتها الحكومة منذ بداية سنة 1959، وانعكس ذلك سلباً على النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، وأصبح هذا النشاط تقوم به الوزارات الأخرى بدلا عن وزارة الشؤون الخارجية، ولعل لهذا السبب فصل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته المنعقدة في طرابلس 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960 في هذه المسألة، وقام بعزل دباغين من مؤسسات الثورة، وتم استبداله بكريم بلقاسم على رأس وزارة الشؤون الخارجية⁴.

2-5- موقف بن خدة من هذه التطورات:

لم نجد أثناء بحثنا عن موقف بن خدة اتجاه هذه التطورات، وثيقة أحسن من محضر اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بين الفاتح والثاني عشر جويلية 1959، كونه يحتوي على أربع وأربعون صفحة، تضم تدخلات كل الوزراء، باستثناء وزير الشؤون الخارجية

¹ - علاوة عميرة: هو أحد المناضلين القدماء في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأحد أصدقاء ليمين دباغين، وقد طرد من الحزب بعد تبعات الأزمة البربرية سنة 1949، بعد تأسيس الحكومة المؤقتة شرع في حملة دعائية ضد فرحات عباس من بيروت حيث أرسلته الجبهة في مهمة دبلوماسية بقيادة إبراهيم كابويا (مناضل سابق في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) في أواخر جانفي 1959 وحينها تم استدعائه من طرف أجهزة بوصوف للاستئناف، وجد مقتولا بالقرب من مقر الحكومة المؤقتة في القاهرة.

² - Fathi ,Dib : *Abdnasser et la révolution Algérienne* , Paris , L'Harmattan, 1986,P276.

³ - حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 191.

⁴ -Hamdani :Op.cit P229.

(دباغين)، الذي غاب عن هذا الاجتماع بسبب خلافه مع فرحات عباس¹.

و من خلال قرائتنا لهذه الوثيقة، اتضح لنا منذ الوهلة الأولى طبيعة الخلافات التي كانت تجمع الطاقم الحكومي برئاسة فرحات عباس، وبدل أن يقدم الوزراء خلال هذا الاجتماع حلولاً جذرية تعيد استقرار وتنظيم الحكومة المؤقتة وتحدد الاستراتيجية الجديدة للعمل السياسي والعسكري، شرع البعض منهم في تصفية حساباتهم مع زملائهم، على غرار ما حدث مع محمود الشريف (وزير التسليح والتموين) الذي صب انتقاداته على كريم بلقاسم، بسبب فشله في تمرير الأسلحة إلى التراب الوطني عبر الحدود، وكذلك عدم تمكنه من السيطرة على حالة الفوضى السائدة داخل وحدات الجيش التحرير المرابطة على الحدود الشرقية، وهي نفس الانتقادات التي سجلها كل من بوصوف وبن طوبال².

باستثناء تقرير اوصديق (كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة) الذي تطرق فيه إلى الوضعية الخطيرة، التي يمر بها جيش التحرير داخل الوطن وفي الولايتين الرابعة والثالثة بدرجة أكبر بسبب تراجع الروح الثورية لدى بعض القادة بعدما وقعت قطيعة شبه تامة بينهم وبين قيادة الثورة في الخارج لم نجد من وراء خلال تدخلاتهم من قدم تقريراً يضاهاى التقرير الذي قدمه بن خدة من حيث عمق وشمولية النظرة، والحفاظ على المسار الثوري الذي حددته وثيقتي اول نوفمبر 1954 و 20 اوت 1956.

قدم بن خدة تقريره، أثناء دخله في اليوم الأول من الاجتماع، وبالضبط بعد تدخل كل من كريم بلقاسم (وزير القوات المسلحة) ومحمد يزيد (وزير الإعلام) ومحمود الشريف (وزير التسليح والتموين)³.

أشار بن خدة في مقدمة تقريره إلى أهمية هذا الاجتماع، الذي سيساهم دون شك في توضيح أسباب الأزمة التي آلت إليه الحكومة المؤقتة، وبالتالي يتعين على كل الوزراء تحليل تلك الأسباب للخروج بالحلول الممكنة.

¹ -محضر اجتماع الوزراء في 1-12 جويلية 1959: (الأرشيف الخاص لبن يوسف بن خدة)، ص 01.

² -في الحقيقية كانت انتقادات بن طوبال وبوصوف ضد كريم، ترمي إلى قطع الطريق نحو السلطة امامه، بعدما حاول (كريم) في الكثير من المرات إزاحة فرحات عباس عن رئاسة الحكومة وهذا الأمر لم يستحسنه بن طوبال وبوصوف

³ - افتتحت الجلسات الأولى لهذا الاجتماع يوم 01 جويلية 1959 على الساعة الثامنة مساءً وكان أمين الجلسة الأولى وزير الثقافة التوفيق المدنى .

و بعد ذلك شرع بن خدة في مقارنة تلك الأوضاع بالتجربة التي عاشها خلال أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والتي كانت بالنسبة له أزمة قيادة اختلف فيها مصالي مع اللجنة المركزية، أدت مع مر الأيام إلى القضاء على الحزب نهائياً، وعمقت روح الكراهية لدى بعض المناضلين خاصة بعد انقسامهم على ثلاث تيارات¹.

ولم يكن بن خدة- حسب تقريرنا- يريد أثناء مقارنته بين الأزميتين أن يفتخر بماضيه النضالي داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بقدر ما كان يريد أن يشعر زملائه بالخطر الذي يحوم على الثورة التحريرية، خاصة بعد ظهور بذور الشقاق بين الوزراء أنفسهم، وتنامي الخلافات القديمة بين تيارات الحركة الوطنية قبل نوفمبر 1954².

ولما شرع بن خدة في إبراز أهم الأسباب التي جعلت الحكومة المؤقتة عاجزة أمام تأدية مهامها وقيادة الثورة في الاتجاه السليم، قال: **« إنها حكومة عاجزة عن التوجيه، فقيرة من حيث البرنامج السياسي والنظرة الشاملة التي ينبغي العمل بها، وكلما صادفت مشكل صعب عليها الحل، مما يدفعها إلى اعتماد الحلول الجزئية والسطحية...»**³.

ويضيف بن خدة: **«إن حالة الفوضى التي أصبحت الحكومة المؤقتة محلا لها، سببها الأساسي هو افتقارها لنظام داخلي يحدد مهام ومسؤوليات الجميع وكذلك افتقارها إلى القانون الأساسي الذي يحدد بدوره صلاحيات كل مسؤول...»**

أما بخصوص علاقة الحكومة بقيادة الثورة في الداخل، فهي جد متدهورة بسبب القطيعة التي فرضتها الحرب، مما أدى إلى تعميق دائرة الخلاف بين الطرفين، وهذه الوضعية ستستمر ما دام مقر الحكومة المؤقتة يبعد عن ميدان الثورة بأكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر، فمن -غير المعقول- أن يسود الوفاق بين الطرفين مادامت القيادة العليا للثورة ترفض الدخول إلى أرض المعركة

¹ - كان يقصد بن خدة بذلك: اللجنة المركزية، اللجنة الثورية للوحدة والعمل، والحركة الوطنية الجزائرية.

² - أشار بن طوبال أثناء تدخله في هذا الاجتماع، إلى هذه المسألة الخطيرة، حيث صرح بأن تكتلات سياسة قديمة بدأت تتشكل داخل الوطن في الفترة الممتدة بين 1958-1959 مشيراً في ذلك إلى جماعة فرحات عباس وجماعة المركزيين أنظر محضر اجتماع 12-1 جويلية 1959 مصدر سابق .

³ - محضر اجتماع 12-1 جويلية 1959، مصدر سابق، ص 07.

وتعيش نفس ظروف قادة الداخل، وتقاسم المآسي اليومية التي يعاني منها الشعب الجزائري¹.

و في الأخير ختم بن خدة تقريره بمجموعة من النقاط التي كانت بمثابة حلول اقترحها علي مجلس الوزراء، وهي كما يلي:

- دخول الحكومة المؤقتة إلى أرض الوطن متبوعة بوحدات جيش الحدود في أجل لا يتعدى الشهر.

- تعيين أعضاء الوفد الخارجي، الذي يتولى مهمة النشاط الدبلوماسي والسياسة الخارجية.

- عقد المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني، تسند له مهمة تعيين الطاقم الحكومي الجديد، وصياغة القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني.

- مراسلة قادة الثورة في الداخل، وإعلانهم بقرار دخول الحكومة المؤقتة إلى الوطن².

إن اقتراح بن خدة القاضي بضرورة نقل مقر الحكومة إلى داخل الوطن يعد في الحقيقة فكرة قديمة، تعود إلى الأيام الأخيرة التي قضاها رفقة عبان وكريم دحلب في البليدة، حيث اتفق الجميع بالخروج من الجزائر ثم العودة بعد حل بعض المشاكل التي كانت عالقة في تلك الفترة، خاصة مشكلة القاعدة الشرقية وما صاحبها من مواجهات بين الجزائريين في تونس، بين معارضين لقرارات مؤتمر الصومام والمؤيدين لها، ولهذا السبب نجد أنه لا يزال متمسكا بهذه الفكرة التي تبدو أن كريم بلقاسم قد تجاهلها منذ أن وطأ أرجله الأراضي التونسية رفقة بن خدة في ماي 1957³. لكن هل فكرة العودة إلى الداخل التي اقترحها بن خدة خلال هذا الاجتماع، تعود فقط إلى عامل الضمير الداخلي الذي يقتضي الوفاء بالعهد الذي قطعه مع زملائه وبدرجة أكبر عبان في بداية شهر مارس 1957؟ أم إن هناك عوامل أخرى ومعطيات جديدة تتطلب نقل قيادة الثورة إلى الداخل؟.

في الحقيقة منذ خروج لجنة التنسيق والتنفيذ في مارس 1957، أصبحت الثورة التحريرية معرضة لأزمات عديدة كادت أن تقضي عليها في بعض الأحيان، فقد أشرنا سابقا إلى الفراغ السياسي الذي تركه عبان، بعد اغتياله من طرف رفاقه في

¹ -أنظر نص الكلمة التي ألقاها بن خدة في هذا الاجتماع بالملحق رقم 07 .

² -أشار بن خدة بطريقة غير مباشرة إلى التقرير الذي بعثه العقيد عميروش إلى الحكومة المؤقتة في ديسمبر 1958، والذي انتقد بشدة الحكومة المؤقتة وطريقة تعاملها مع القادة في الداخل

³ -Courrières : L'heure ... , Op.Cit.P"381.

ديسمبر 1957¹، كما أشرنا أيضا إلى الظروف الصعبة التي عاشتها الثورة قبل تأسيس الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958، بداية بتوتر الأوضاع وتراجع الروح الثورية لدى بعض عناصر جيش الحدود في الجبهة الشرقية، ثم الضغوطات التي كانت تمارسها الحكومتين التونسية والمغربية على قادة الثورة².

أما الفترة التي عقيبت تأسيس الحكومة المؤقتة، فأقل ما يقال أنها الأخطر منذ قيام الثورة سبب تعدد الأزمات والمؤامرات التي صاحبت تأسيسها، وكذلك اتساع دائرة الخلاف بين قيادة الثورة في الداخل وإخوانهم في الخارج نظرا للخناق الذي فرضه مخطط شال وماتبعه من عمليات عسكرية واسعة النطاق ألحقت خسائر بشرية نعد بالآلاف في صفوف جيش التحرير، اضحت بذلك الحكومة المؤقتة عاجزة على تمويل الثورة في الداخل، رغم وفرة السلاح والأموال التي جلبتها من مختلف الدول المساندة للقضية الجزائرية، ويضاف إلى هذا عجز جيش الحدود في اجتياز خطي شال وموريس، بل تعدى ذلك إلى الرفض في بعض الأحيان³.

ويرمي بن خدة أساسا، وراء إصراره على نقل الحكومة المؤقتة وجيش الحدود إلى داخل الوطن، إلى امتصاص حدة الصراع والتسابق نحو السلطة الذي ميز عناصر عديدة من الهيئتين، السياسية والعسكرية على حد سواء، لأن بن خدة، كان يعلم بان تواجد قيادة الثورة في الخارج يعد خطرا على الثورة في حد ذاتها، نظرا لقرب قادتها من أطراف أجنبية عديدة بما فيها الفرنسية التي تسعى دوما إلى دس مختلف المؤامرات بين قادة الثورة، وبتالي زعزعة الوحدة الوطنية والقضاء على الثورة⁴.

أما تواجد قيادة الثورة في الداخل فإنه يفرض على الجميع العمل سويا والابتعاد عن كل الخلافات الشخصية، لأن الخطر سيصبح أقرب إليهم ويضيف بن خدة في هذا الصدد، « **لم تشهد الثورة تنظيما وتناسقا كالذي عاشته سنة 1956** » و إشارته إلى هذا التاريخ 1956 تعني الفترة التي كانت قيادة الثورة في الداخل.

لكن هذه الفكرة التي اقترحها بن خدة اثناء اجتماع مجلس الوزراء بين 01-12 جويلية 1959، لقيت معارضة شديدة من طرف بقية الوزراء، خاصة الثلاثي كـريم بن طوبال

¹ -Ben Khedda : Abane ... , Op.Cit.P89

² - زوزو: **المرجعيات...**، مصدر سابق، ص 35.

³ -حميد عبد القادر: مرجع سابق، ص 191.

⁴ -حوار مع بن الشيخ الحسين، مصدر سابق

وبوصوف، وحتى فرحات عباس لم يستحسن الفكرة وبدأ يميل إلى العمل بأوامر الوزراء الثلاث، مما جعل بن خدة ينسحب من الجلسات اللاحقة لهذا الاجتماع، وقد سجلنا غيابه بداية من جلسة الثامن جويلية، التي رفض خلالها عرض عباس وبوصوف، القاضي باستصدار قرار يعلن فيها احتكام الحكومة إلى القادة العسكريين وبالتالي دعوة قادة الولايات لحضور اجتماع آخر في تونس بغرض تجديد الطاقم الحكومي¹.

وبعد هذا التاريخ، وباستثناء الزيارة التي قاده إلى جمهورية الصين الشعبية رفقة توفيق المدني في أكتوبر 1959، أصبح بن خدة يفضل عدم تقلده أية مسئولية مادام مقر الحكومة خارج التراب الوطني.

ومع ذلك نجد أنه قد لعب دور كبير في تقريب وجهات نظر العقداء المجتمعون في بداية الأمر بتونس ثم طرابلس خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية بداية من 16 ديسمبر 1959²

6- اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية 16 ديسمبر 1959 18 جانفي 1960.

كان الاجتماع ماراطونيا ومطبوعا بكثير من الحدة والصراع حول السلطة بين بعض أعضاء المجلس أدى في كثير من الأحيان إلى انسحاب البعض منهم في عدة جلسات على غرار كريم بلقاسم، الذي لم يكن راضيا بالانتقادات التي وجهت له، ولم يكن راضيا أيضا على فكرة إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة خلفا لوزارة القوات المسلحة، هذا الإجراء الذي اعتبره كريم بمثابة خطة مدبرة من طرف قيادة الأركان من أجل إحكام سيطرتها على جيش التحرير الوطني³.

وعلى الرغم من أن أعضاء الحكومة كلهم في المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلا أنه لم يسمح لهم بحضور الاجتماع الذي اعتبر عسكريا بحتا⁴.

وبعد الكثير من الأخذ والرد وتدخل العديد من الأوساط لإصلاح ذات البين وبعد توقف الاجتماع مرات عديدة، توصل

¹ -أنظر الملحق رقم :08

² -حوار مع بن الشيخ الحسين، مصدر سابق.

³ -Hamdani : Op.cit.P302.

⁴ -حضر الاجتماع :مسؤولا هيئة الأركان هواري بومدين ومحمدي السعيد، وقادة الولايات على التوالي : العقيد الحاج لحظر عن الولاية الأولى، العقيد علي كافي عن الولاية الثانية، والعقيد لطفي عن الخامسة، و تم تعيين العقيد دهليس لتمثيل الولاية الرابعة والرائد سعيد يازوران لتمثيل الولاية الثالثة، بعدما عجزت هاتين الولايتين عن الخروج من الجزائر .

المجتمعون إلى الاتفاق على تركيبة جديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وحددوا له يوم 16/12/1959 كبتداية لأشغاله في طرابلس¹.

1-6-6-1- فعاليات الاجتماع:

استمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، على البيانات المتعلقة بنشاط الحكومة المؤقتة، ثم انصرف إلى بحث عميق ومستفيض للوضعية العسكرية، واتخذ مجموعة من القرارات الرامية إلى جعل هذه الأجهزة النظامية للثورة تتلائم مع الأوضاع الجديدة، ومن بين هذه القرارات الجديدة نجد².

1- إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة، وهي قيادة مشتركة تحت مسؤولية كريم، بوصوف وبن طوبال تتولى تنظيم وتمويل جيش التحرير الوطني في الداخل وتقوم بمراقبة نشاط جيش الحدود المنطوي تحت مسؤولية هيئة الأركان.

وقد أنشأت هذه اللجنة في وقت اتسعت فيه آفاق الثورة وتزاحمت فيه القضايا وتكاثرت الضغوطات عليها عسكريا في الداخل (مخططات شال) وديبلوماسية وسياسيا في الخارج من دول الجوار (إثارة مشكل الحدود)³.

ومع هذا نجد أن بن خدة، قد عارض بشدة هذه الفكرة، و اعتبر اللجنة بمثابة قيادة بثلاث رؤوس، بدل أن تكون أحادية الرأس، ولم يوافق على السلطات المطلقة التي منحت لهذه اللجنة، حيث أصبحت تتحكم في تعيين واقتراح أعضاء المجلس والحكومة المؤقتة، وبعد هذا انحرافا عن مبدأ القيادة الجماعية التي أكدتها أغلب الوثائق الأساسية للثورة التحريرية⁴.

2- الإعلان عن الطاقم الحكومي الجديد، الذي تم تقليص عدده، والاستغناء على بعض الأعضاء السابقين كلمين دباغين، الذي تم استخلافه بكريم بلقاسم، أما بن خدة فقد رفض نشاطه داخل الحكومة مادام مقرها خارج الوطن (وكما أشرنا هذا سابقا) ومن جهة أخرى تم إدراج محمدي السعيد وزير للدولة في هذه الحكومة الجديدة، وتم تجديد الثقة في الرئيس السابق رغم الانتقادات العديدة الموجهة له في الاجتماعات السابقة⁵.

2-6-6-2- صياغة القوانين الأساسية للدولة الجزائرية:

¹ - الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1962، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 188

² - نفسه

³ - زوزو: محطات...، مرجع سابق، ص 28.

⁴ - نفسه، ص 29.

⁵ - B, Stora, Z-Daoud : Op.cit,P324.

حقيقة أن من يقرأ محاضرات اجتماعات المجلس الوطني للثورة، يلاحظ من خلال تدخلات المجتمعين، طموح الجميع إلى صيغة جديدة "تعوض" القيادة الجماعية" التي أصبحت منقسمة على نفسها والبحث عن مرجعية أخرى تستقي منها شرعيتهم، وتضبط صلاحيات الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة، إذ وقع نوع من خلط في الصلاحيات، من يعين من؟ كيف تقوم السلطة التنفيذية مثلا يتعين أعضاء المجلس الذين سيتولون مراقبتها وتوجيهها؟ وما هي الشروط التي ينبغي اعتمادها لتعين الأعضاء في السلطتين¹؟

بالفعل غياب مرجعية يحتكم إليها الجميع، وشعور الكل بالفراغ الأيديولوجي والقانوني الذي كانت تفتقر إليه مؤسسات الثورة.

و لهذا السبب نجد أن المجتمعون في طرابلس بين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960، حاولوا تدارك الأمر وقاموا باسناد تلك المهمة إلى بن خدة، الذي تولى صياغة القوانين الأساسية للدولة الجزائرية والقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني.²

إن اختيار بن خدة على رأس اللجنة التي كانت وراء صياغة هذه القوانين لم يكن صدفة، ولا مجاملة له، وإنما يعود في الأساس إلى قدرة هذا الرجل على التنظيم السياسي والقانوني الذي لم يكن وليد تلك السنة أو التي سبقتها، بل تعود إلى عهد حركة انتصار والحريات الديمقراطية، حينما كان بن خدة أحد الأطراف التي وضعت قانونها الأساسي وعقيدتها السياسية سنة 1953.³

ولم يكن يخفى على قادة الثورة المجتمعون في طرابلس، الدور الكبير الذي لعبه بن خدة في صياغة بعض قرارات مؤتمر الصومام سنة 1956 (شروط وقف إطلاق النار والتفاوض مع الطرف الفرنسي)، هذه القرارات، تعتبر المرجعية الأساسية التي اعتمد عليها بن خدة في صياغة القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني والمؤسسات الثورية الأخرى.

¹ - زوزو، محطات...، مرجع سابق، ص 29.

² - تولى بن خدة صياغة نص الوثيقتين، خلال الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 1959 وبداية الأسبوع الأول من سنة 1960، وذلك بمساعدة السادة: عمر أوصديق، محمد الصديق، بن يحي، عبد الرزاق شنتوف، فرائز فانون (عمر فانون).

³ - نقصد بذلك تقرير اللجنة المركزية الذي قدمته في المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد في أبريل 1953.

أما بالنسبة لمحتوى الوثيقتين، فهما عبارة عن مكسب أيديولوجي جديد يضاف إلى وثيقة أول نوفمبر 1954 ومؤتمر الصومام 1956.

باعتبار أن الوثيقة الأولى الخاصة بمؤسسات الدولة الجزائرية تناولت لأول مرة مستقبل الجزائر ما بعد الاستقلال وقد قسمت الوثيقة إلى 06 فصول و29 مادة، كان الفصل الأول عبارة عن مبادئ عامة مختصرة في ثلاثة مواد تنص وبكل وضوح على طبيعة الدولة التي ينوي الشعب الجزائري تأسيسها بعد الاستقلال، مع الالتزام بالعمل على استقلالية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.¹

هذه السلطات خصص لها بن خدة في هذه الوثيقة 04 فصول على التوالي، تضمنتها مجموعة من المواد (25 مادة) يتم من خلالها تحديد مسؤوليات وصلاحيات كل سلطة، على عكس ما كان معمول به سابقا، إذ سبق أن أشرنا إلى الخلط والتداخل الذي صاحب مؤسسات الثورة منذ الاعلان عن انشائها، أما الفصل الأخير (مادة واحدة) فقد نص على ضرورة مراقبة الموارد المالية للثورة التحريرية وحسن تسييرها.²

و الوثيقة الثانية تتعلق بالقانون الأساسي لجهة التحرير الوطني، وهي مكونة من مدخل وثمانية فصول اشتملت على 40 مادة، لم تختلف كثيرا عن الوثيقة الأولى خاصة في الجزائر المخصص لمفهوم الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، حيث نجد أن ما ورد في المادة الأولى من الوثيقة الأولى، هو نفسه ما ورد في المادة الثانية من القانون الأساسي لجهة التحرير ونعني بذلك: «قيام جمهورية جزائرية ديموقراطية لا تتنافى مع المبادئ الإسلامية»، وهذا ما يعكس انسجام وتكامل الوثيقتين.³

كما تضمنت الوثيقة (القانون) الأساسي لأول مرة منذ قيام الثورة، التأكيد بصريح العبارة على أن جبهة التحرير الوطني لتكافح من اجل الاستقلال فحسب، بل ستواصل مهمتها التاريخية بعد الاستقلال كقائد ومنظم للأمة الجزائرية، من أجل بناء دولة قوية وتحقق الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

أما بقية الفصول فقد شملت الأمور التنظيمية والايديولوجية التي ينبغي ان تسيير وفقها جبهة التحرير الوطني.⁴

1 - زوزو: **المرجعيات...**، مرجع سابق، ص 447.

2 - أنظر نص الوثيقة الأولى في الملحق رقم: 09

3 - الزبيري: مرجع سابق، ص 198.

4- أنظر نص الوثيقة الثانية في الملحق رقم: 10

ورغم المجهود الكبير الذي بذله بن خدة، على مدى اسبوعين في صياغة نص الوثيقتين التي تضمنت بكل وضوح الأبعاد القانونية والسياسية للدولة الجزائرية، خاصة في جانبها القانوني، إلا أنه لم يسلم من انتقادات بعض المؤرخين والشخصيات "الوطنية" بعد الاستقلال، فقد اعابوا عليه تكريس الإنحراف على أن مبادئ الثورة التحريرية المحددة في بيان أول نوفمبر 1954، ويقصدون بذلك مفهوم الدولة الجزائرية بعد الاستقلال¹.

وحسب انتقادهم فإن الصيغة التي وردت في نص الوثيقتين التي أشرف بن خدة على صياغتها لا تتطابق تماما مع الصيغة الواردة في وثيقة أول نوفمبر 1954، أي بمعنى أن الدولة الجزائرية في نظرا معدي بيان أول نوفمبر 1954، هي «جمهورية ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية» في حين تعمدت اللجنة التي أشرف عليها بن خدة في أواخر 1959، تحريف هذا المفهوم ليصبح، «جمهورية جزائرية واجتماعية لا تتنافى مع المبادئ الإسلامية»².

حقيقة أن القارئ سوف لن يجد عناء في تحديد وتأكيّد الاختلاف الواضح في معنى الجملتين، لأن في اللغة العربية، أو حتى الفرنسية لا يمكن أن تكون جملة "في إطار" هي نفسها "لا تتنافى"، وبمعنى آخر هو أن الدولة الجزائرية التي وردت في بيان أول نوفمبر 1954 يجب أن تكون مؤسساتها منبثقة عن المبادئ الشرعية الإسلامية، أما الصيغة التي وردت بها في القانون الأساسي لجهة التحرير الوطني، والوثيقة التي تضمنت مؤسسات الدولة الجزائرية، تنص على إنشاء دولة جزائرية تعترف بوجود الدين الإسلامي، لكن مؤسساتها يمكن أن تنبثق عن نظام ومبادئ أخرى غير المبادئ الإسلامية.

صحيح أن الذين انتقدوا بن خدة في هذه المسألة، لم يوجهوا أصابع الاتهام إليه بالتحديد، وإنما اعابوا عليه الإشراف على لجنة معظم أعضائها الذين ينتمون إلى التيار الشيوعي أو اليساري (فانون، بن يحيى..) فكيف لهؤلاء أن يأخذوا في الحسبان الانتماء الإسلامي للدولة الجزائرية وهم لا يؤمنون بهذه الفكرة أصلا³.

لكن في حقيقة الأمر - حسب تقديرنا- لابن خدة ولا أعضاء اللجنة التي أشرف عليها، أرادوا تكريس الانحراف عن مبادئ الثورة، وبما أن هذه الانتقادات إنصبت كلها حول مسألة مفهوم الدولة الجزائرية، لا بأس أن نذكر بأن هذا الإنحراف الذي نسب إلى

¹ -الزبيري: تاريخ...، ص 192.

² -زوزو: المرجعيات...، مرجع سابق، ص 447.

³ -الزبيري: تاريخ...، مرجع سابق، ص 193.

بن خدة، كان قد تكرر قبل 1959، وأول مرة ورد مفهوم " الدولة الجزائرية التي لا تتنافى مع المبادئ الإسلامية » في مؤتمر القاهرة أوت 1957، الذي أشرف عليه الثلاثي كريم، بوصوف وبن طوبال وبتزكية من أحمد بن بلة.¹

أما بن خدة في تلك الفترة، فقد أقصى وأبعد من مؤسسات الثورة، وبالتالي لا قرار له ولا مسؤولية يتحملها جراء هذا الانحراف. وعوض أن توجه الانتقادات إلى بن خدة او اللجنة التي أشرف عليها، كان يجب على هؤلاء المنتقدين، العودة إلى تحليل قرارات أوت 1957 بالقاهرة حتى يتسنى لهم معرفة الجهات الحقيقية التي كانت وراء تحريف مبادئ الثورة التحريرية".

ومن جهة أخرى، يجب أن نذكر بأن بن خدة لما أشرف على صياغة الوثيقتين، كان في الواقع تحت مسؤولية بقية أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبدرجة أكبر تحت مسؤولية كريم، بوصوف وبن طوبال، الذين تولوا بصفة مباشرة الإشراف على أعمال اللجنة وأشغال المؤتمر عموما، وبالتالي هل يمكن لبن خدة أو بن يحي اتخاذ أي قرار يتعارض مع إرادة وطموح الوزراء الثلاثة؟

و في النهاية، يمكن أن نقول بأن نص الوثيقتين التي أشرف بن خدة على صياغتها خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المنعقد بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960، ورغم النقائص التي تخللت بعض فقراتها، إلا أنها تبقى حسب تقديرنا، إحدى المرجعيات الأساسية لقيام الدولة الجزائرية المعاصرة، ولا يحق لنا بأي حال من الأحوال، أن نعتبرها بمثابة "انحراف أو حياذ " عن مبادئ الثورة التحريرية

وقبل انتهاء أشغال الاجتماع، صادق أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية على نص الوثيقتين، وقام بإعادة النظر في تشكيل الحكومة المؤقتة، وضبط الخطوط العريضة لبرنامج عملها بالنسبة للفترة المقبلة.²

أما بن خدة، فقد رفض تقلد أية مسؤولية في الحكومة الجديدة مادام مقرها خارج التراب الوطني.

و في هذا الصدد، يقول بن الشيخ الحسين: « أن بن خدة بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انتهت أشغاله يوم 18 جانفي 1960، لم يكن راضيا على الطريقة الجديدة التي أصبحت الثورة تسير بها، خاصة بعد استحداث ما يسمى " اللجنة الوزارية المشتركة "،

¹ -زوزو: محطات...، مرجع سابق، ص 508.

² -المجاهد، الصادر بتاريخ 25/01/1960، عدد 60، ص 03

هذه الأخيرة حصرت مستقبل الثورة في أعضائها فقط دون استشارة بقية القادة»¹.

و باستثناء بعض الزيارات التي قادته إلى أمريكا اللاتينية (الشيلي، البيرو) سنة 1960، لم يكن بن خدة متحمسا كثيرا للعمل تحت سلطة اللجنة الوزارية، خاصة بعد ظهور خلافات حادة بين أعضائها الثلاثة (كريم، بوصوف، بن طوبال) وكذلك التحدي الكبير الذي أصبحت تفرضه هيئة الأركان، برفضها تطبيق الأوامر الصادرة عن الحكومة المؤقتة².

و أمام هذا الخطر الذي أصبح يهدد وحدة الثورة التحريرية، لم يبق بن خدة مكتوف اليدين، بل ضميره الوطني فرض عليه التوسط بين القادة المتنازعين، سعيا منه للوصول إلى حل يرضي الطرفين ويحافظ على تماسك ووحدة المسار الثوري .

و نستطيع أن نقول بأن بن خدة قد قضى معظم أوقاته في الفترة الممتدة من بداية 1960 إلى غاية شهر أوت 1961، يحاول التوفيق بين اللجنة الوزارية المشتركة وهيئة الأركان أحيانا، وبين أعضاء اللجنة الوزارية أنفسهم أحيانا أخرى، بعدما اشتد الخلاف بين كريم من جهة وبن طوبال وبوصوف من جهة أخرى.

¹ -حوار مع بن الشيخ الحسين، مصدر سابق

² -رفض قادة هيئة الأركان، تطبيق القرار الصادر الحكومة المؤقتة، الذي ينص على دخول وحدات جيش الحدود إلى أرض الوطن في أجل لا يتعدى 31/03/1961 أنظر الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق ص 193.

الفصل الرابع

بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة أوت 1961

- 1- ظروف تعيينه
- 2- تعيينه على رأس الحكومة المؤقتة الثالثة
- 3- مهام الحكومة المؤقتة تحت قيادة بن يوسف بن خدة
 - 3-1- تجاوز أزمة هيئة الأركان
 - 3-2- المفاوضات مع الطرف الفرنسي
 - 3-3- المجلس الوطني للثورة الجزائرية يصادق على نص اتفاقية افيان
- 4 - مصير بن خدة خلال المرحلة الانتقالية
 - 4-1- التقارب بين هيئة الأركان و الوزراء المعتقلين
 - 4-2- موقف بن خدة من هذا التقارب
- 5- مؤتمر طرابلس
 - 5-1- تشكل التحالفات السياسية و العسكرية
 - 5-2- اجتماع زمورة 24-25 جوان 1962
- 6- بن خدة يقيل أعضاء هيئة الأركان
- 7- تأسيس المكتب السياسي و سقوط الحكومة المؤقتة
 - 7-1- تأسيس المكتب السياسي
 - 7-2- سقوط الحكومة المؤقتة

1- ظروف تعيينه:

ليس من السهل علينا، التطرق إلى كل الأسباب والأحداث التي انتهت في الأخير بتعيين بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة في أواخر شهر أوت 1961، لأن هذه الأحداث التي ميزت بداية تلك السنة كثيرة وعديدة، سواء كانت تلك التي تتعلق بالجانب الجزائري، أو الفرنسي، ومع ذلك سنحاول قدر المستطاع أن نوجزها في النقاط التالية:

* التطور الجديد الذي ميز السياسة الفرنسية، بعد استفتاء جانفي 1961¹، وبعدهما كان الجنرال ديغول يناور في خطابه العديدة بشأن مصير الجزائر، نجد انه مع حلول سنة 1961، قد أبدى أكثر جدية للتفاوض مع الطرف الجزائري وقد تجلى ذلك منذ لقاء لوسرن في أبريل 1961².

* كما شهدت الساحة الفرنسية أوضاعا خطيرة، ميزها ميلاد منظمة الجيش السري بمديره في شهر فيفري 1961³، هذه المنظمة التي كانت ترمي أساسا إلى معارضة سياسية الجنرال ديغول، والدفاع عن شعار "الجزائر فرنسية"، حيث نجد انها شرعت في أعمال إرهابية عديدة، بداية بمحاولتها للاستيلاء على السلطة، إثر الانقلاب الفاشل الذي دبره في 22 أبريل 1961⁴.

* افتتاح المفاوضات الجزائرية الفرنسية بشكل رسمي في 20 ماي 1961 بمدينة إفيان السويسرية (20 ماي - 13 جوان 1961) وبعدها في مدينة لوغراند على الحدود الفرنسية السويسرية (بين 20 و 28 جويلية 1961⁵).

* تجدد الصراع والخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، وهذه المرة كان السبب هو حادثة الطيار الفرنسي، الذي اعتقله جنود جيش الحدود، بعد إسقاط طائرته في نهاية شهر جوان 1961⁶، هذه الحادثة ساهمت بشكل كبير في تجدد الأزمة، خاصة

¹ -Paul Hennissart : **la dernière année de l'Algérie Française, les Combattants du Crépuscule** , Paris, 1970, P158.

² -Bernard tricot : **les Sentiers de la Paix** , Plon , Paris , 1972, P191.

³ -Op,Cit.

⁴ -De Gaulle : **Mémoires d 'espoir , le renouveau , 1958-1962**,Paris, 1970,P 128

⁵ -Dahleb: Op.Cit, P144.

⁶ -يتعلق الأمر بطائرة الجوسسة من طراز F84، التي راحت تلتقط صورا عن جيش الحدود، انتهى الأمر بإسقاطها في مدينة الكاف من طرف وحدات جيش الحدود وبأمر من العقيد بومدين-

بعدها رفضت هيئة الأركان تنفيذ أمر الحكومة المؤقتة التي يقضي بتسليم الجندي الفرنسي، وبعد كثير من الأخذ والرد، انتهى الأمر لصالح الحكومة المؤقتة، مما جعل قادة هيئة الأركان (العقيد بومدين، الرائد سليمان، الرائد منجلي والرائد عزالدين) يقدمون رسالة بتاريخ 15 جويلية تتضمن استقالتهم من هيئة الأركان¹.

2- تعيين بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة الثالثة:

أمام هذه الأوضاع كلها، ونظرا لكون المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يجتمع في دورته العادية فإنه استدعى ذلك، وانطلقت أشغاله في اليوم التاسع من شهر أوت 1961².

تواصلت أشغال المجلس مدة ثلاثة أسابيع، تميزت بصراع عنيف بين أعضاء قيادة الأركان وأعضاء الحكومة المؤقتة، وخاصة فرحات عباس وكريم بلقاسم، فبالنسبة للأول، يرى قادة هيئة الأركان انه غير متشبع بإيديولوجية الثورة وأنه معتدل أكثر مما ينبغي وغير قادر على مواجهة الحكومة الفرنسية، ويرون بالنسبة للثاني أنه لم يحسن الدفاع عن الملف الجزائري في مختلف اللقاءات مع الجانب الفرنسي، وأنه قدم الكثير من التنازلات بدون فائدة تذكر، وردا على هذه الاتهامات التي لاتسند على دليل مادي، وزعت على المشاركين في الدورة محاضر جلسات التفاوض وعمل رئيس الحكومة وكريم بلقاسم على التشهير بقيادة الأركان التي «تسلمت كل الأموال التي طلبتها وجلبنا لها كميات هائلة من الأسلحة المتطورة والذخيرة، وبدلا من إمداد الداخل بما يحتاج إليه، راحت تشتغل نفسها بأمور سياسية لا ناقة لها ولا جمل»³.

لكن رغم هذه الحملة الدعائية التي شنها كل من عباس وكريم بلقاسم ضد أعضاء هيئة الأركان، إلا أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا الاجتماع قد صادق بالإجماع على استبدال فرحات عباس بن يوسف بن خدة، كون هذا الأخير أحد القادة السياسيين في الحركة الثورية وواحد من المساعدين الرئيسيين للشهيد بن مهدي وعبان أثناء توليهم تنظيم المنطقة المستقلة بالولاية الرابعة وكذلك الإعداد لقرارات مؤتمر الصومام، وتجدر الإشارة إلى أن بن خدة الذي عين عضوا بأول لجنة التنسيق والتنفيذ قد ظل وفيما للخط الإيديولوجي للثورة ولم يفتأ يطالب

¹ -Harbi :les archives..., Op.Cit ; P322.

² -الزيري : تاريخ ...، مرجع سابق، ص 222

³ -Abbas: L'auopsie..., Op.Cit P318.

بعودة القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن عملا بأولوية الداخل على الخارج¹.

لكن فرحات عباس لم ينظر إلى عملية استبداله بين خدة بهذا المنظار، بل رأي في الأمر انحراف خطيرا لجبهة التحرير الوطني، التي أصبحت بعد هذا التعديل، حكرا على عناصر حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ويقول في هذا الصدد: «**يظهر جليا أن الحكومة المؤقتة الجديدة لم تعد تمثل جبهة التحرير الوطني في مجموعتها، بل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحدها، فالمؤامرات التي حيكت في تونس قد أدت إلى إبعاد ممثلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين**»².

ولم يتوقف عباس عند هذا الحد بل أثار مسألة خطيرة جدا، تتمثل في الخلاف الكبير الذي كان يجمع "المركزيين" و"وقدماء الاتحاد الديمقراطي" حيث يقول: «**تجمع المركزيون واحتلوا الصدارة متهمين إيانا بالانتهازيين والمتطفلين، في حين أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد انظم قبلهم إلى جبهة التحرير الوطني**»³.

إن فرحات عباس في تحليله هذا، لم يكن واقعا ولا منطقيا، فمن جبهة يؤكد انضمام الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني 1956، طبقا للشروط المعمول بها في ذلك الوقت (حل التنظيم والاتحاق الفردي والتخلي عن الأيديولوجية السابقة).

و من جهة أخرى يعلل إبعاده عن رئاسة الحكومة بكونه فقط من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أما جمعية العلماء، فإن ممثلهم - إن صح التعبير - قد أبعده من التشكيلة الثانية التي كان يرأسها عباس نفسه، ولم ير يومها داعيا للتعليق على هذا الأجراء، بل اعتبره عملا طبيعيا.

وهو نفس الشيء ما ذهب إليه الأستاذ محمد حربي بشأن تعيين بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة خلفا لعباس، حيث أورد في إحدى كتبه أن السبب الرئيسي في هذا التغيير يكمن في مسألتين أساسيتين وهما :

¹ -الزيري : تاريخ ...، مرجع سابق، ص 223

² - Abbas : L'autopsie ..., Op.Cit ,P253.

³ - Abbas: L'indépendance confisquée , (1962 - 1978),Flammarion, France, 1984 , P41.

1-الخلاف السائد بين قدماء اللجنة المركزية وعباس منذ تأسيس الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958، وقد تجلى ذلك أكثر عندما قرر بن خدة الانسحاب وعدم المشاركة في الطاقم الحكومي المنبثق عن الاجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في جانفي 1960.¹

2-أما السبب الثاني يكمن في ،محاولة أعضاء اللجنة الوزارية المشتركة التخفيف من حدة الأزمة التي سببتها قيادة الأركان ، خاصة بعدما اتهمت عباس بالاعتدال وعدم تشبعه بإيديولوجية الثورة، وبالتالي عدم قدرته على التفاوض حول مستقبل ومصير الجزائر، وعلى هذا الأساس تقرر استبداله بن خدة الذي يعتبر الأقرب إلى المسار الثوري الذي أقرته وثيقة أول نوفمبر 1954، وباعتباره أيضا أحد المناضلين القدماء داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وهذا يعني اقتسامهم نفس الرأي والمنهج الذي ينبغي أن تسير وفقه الثورة التحريرية.²

لكن هذا الطرح الذي تقدم به الأستاذ حربي ،يبقى محدود ونسبي باعتبار أن بن خدة لم يكن الوحيد الذي ينتمي إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، بل هناك شخصيات عديدة مؤهلة لرئاسة الحكومة المؤقتة ، على غرار دحلب، يزيد ، وغيرهم ، ومع ذلك وقع الاختيار على شخص بن خدة.

ويذكر بن شيخ الحسين³ أن بن خدة رفض في بداية الأمر، قرار تعيينه على رأس الحكومة بسبب تواجد مقرها خارج الوطن، ولم يتقبل الأمر إلا بعد وساطة دحلب ويزيد.⁴

أما بن خدة فذكر، أن قرار تعيينه على رأس الحكومة المؤقتة ، لم يكن نتيجة حسابات سياسية أو إيديولوجية، وإنما جاء هذا القرار بعد مداوات المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، التي اتسمت بالحرية والديمقراطية كما كان معمولا به سابقا، وهو أن الأقلية تخضع لقرار الأغلبية وعليه وانطلاقا من هذا المبدأ، اتخذ المجلس قرار إقالة عباس وتعيين بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة

¹ -Harbi : **le FLN ...**, Op.Cit, 282.

² -harbi : le F.L.N.Op.cit.P282

³ -حوار مع بن الشيخ الحسين، مصدر سابق

⁴ -تجدد الإشارة ، أن بوصوف قام بمساعي كبيرة من أجل إقناع بن خدة بقبوله منصب رئيس الحكومة، لكن هذا لأخير رفض الفكرة واعتبرها تتناقض مع أفكاره ومبادئه التي تقضي بدخول الحكومة إلى أرض الوطن، ثم عقد اجتماع المجلس الوطني للثورة ومناقشة أهم المسائل المطروحة إلا أن بن خدة في آخر المطاف قبل هذا المنصب وكان ذلك بعد وساطة عدة أطراف من بينهم دحلب ويزيد أنظر

Courrière : **les Feux de désespoir** , Fayard, 1970, P920

، خصوصا الضغط الشديد الذي مارسه قادة الثورة في الداخل على المسؤولين في الخارج¹.

3- مهام الحكومة المؤقتة تحت قيادة بن يوسف بن خدة:

بعد انتهاء أشغال المجلس للثورة الجزائرية في 27 أوت 1961، توجه بن خدة إلى العاصمة اليوغسلافية (بلغراد) للمشاركة في مؤتمر دول عدم الانحياز، الذي عقد بين يومي الفاتح والسادس سبتمبر 1961، التقى خلاله بأكبر الشخصيات البارزة داخل حركة عدم الانحياز على غرار الرئيس اليوغسلافي "تيتو" والهندي "نهره"، سوكارنو" من أندونيسيا.

استطاع بن خدة في الأخير وعلى مدى ستة أيام، أن ينتزع اعتراف ثلاث دول بالحكومة المؤقتة، ويتعلق الأمر بغانا وأفغانستان، ويوغسلافيا².

و عند عودته إلى تونس يوم 06 سبتمبر 1961، شرع في تنظيم الحكومة وتسطير برنامج عمل يتماشى مع الرهانات والمسائل المطروحة، على وجه الخصوص، معالجة أزمة هيئة الأركان التي تمثل إحدى المسائل الخطيرة التي ما فتأت تهدد وحدة الثورة منذ صائفة 1959، ثم تأتي في الدرجة الثانية مسألة المفاوضات مع الطرف الفرنسي³.

هذه هي المسائل أو بالأحرى التحديات التي سيواجهها بن خدة خلال إشرافه على الحكومة المؤقتة الثالثة، فإلى أي مدى سيوفق في تآدية مهامه كرئيس للحكومة؟

3-1- تجاوز أزمة هيئة الأركان:

من المعلوم أن أعضاء هيئة الأركان قد قدموا استقالتهم إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 15 جويلية 1961، ولم يفصل عباس في هذه المسألة (قبول أو رفض الاستقالة)، ومع مجيء بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة، عمل في بداية الأمر بقبول استقالة هيئة الأركان، وبالتالي استبدالهم بأعضاء جدد أكثر طاعة وانضباط⁴، لكن العقيد بومدين ومساعديه شرعوا في حملة دعائية ضد بن خدة، وبعض الوزراء (بالخصوص كريم)، متهمين إياهم بعملاء الاستعمار، مشيرين في ذلك إلى سلسلة اللقاءات السابقة التي جمعت الطرف الجزائري والفرنسي، ووصل بهم الأمر إلى حد اعتبار الحكومة المؤقتة، جهاز "ميت"، وبالتالي العمل بأوامرها يؤدي حتما إلى الفشل والهزيمة أمام الاستعمار الفرنسي، كما

¹ - بن خدة :شهادات ...، مصدر سابق ، ص104.

² -الزبيري : تاريخ ... ، مصدر سابق، ص 224.

³ -Couriére: **les Feux ...**, Op.Cit , P919.

⁴ - بن خدة :شهادات ...، مصدر سابق ، ص 105.

أشار أعضاء هيئة الأركان في حملتهم الدعائية، أن إقالتهم أمر ليس من صلاحيات الحكومة وإنما من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية¹.

و الواقع أن أعضاء هيئة الأركان ،لما أعلنوا عن استقالتهم في 15 جويلية 1961، كانوا في حقيقة الأمر يريدون جس نبض الحكومة المؤقتة واختبار قوة وفعالية سلطتها عليهم²، ولما تأكدوا من ضعفها الذي كان وليد الخلاف والصراع بين بعض أعضائها، استغل أعضاء هيئة الأركان تلك الأوضاع وطالبوا بالعودة إلى مناصبهم من جديد، وأمام هذا التحدي والتهديد الذي أصبحت تشكله هيئة الأركان، وتحت عدة ضغوط، لم يجد بن خدة حلاً سوى تلبية مطالبهم أي إعادة تنصيب نفس الأعضاء القدماء (بومدين منجلي، قايد) على رأس هيئة الأركان³.

وفي هذا الصدد يقول بن خدة: « فعلا أن أعضاء هيئة الأركان قدموا استقالتهم، وقد قبلت الحكومة هذه الاستقالة، وبعدها أصبحت ترد على الحكومة برقيات وعرائض من الحدود الشرقية والغربية تطالب برجوع هيئة الأركان مما زاد الأزمة تفاقمًا، وقد خشيت الحكومة أن يقع تصادم بين الجنود في الحدود أي بين أنصار الحكومة المؤقتة وأنصار بومدين، وهذا سينعكس بدون شك على الوضع بصفة عامة وتكون نتائجه وخيمة ونحن في خضم المفاوضات»⁴.

ويضيف بن خدة كذلك: « الكثير من الأخوة يلوموني شخصيا، ويقولون لماذا لم تتخذ موقفا صارما من هيئة الأركان، مع أن السلطة كانت بيدك، كما أن الحكومة كانت تتمتع برصيد كبير في الداخل والخارج، والحقيقة أنني لا أملك هذه السلطة، فالسلطة كانت بيد الحكومة المؤقتة التي كانت تمارس أعمالها على أساس القيادة الجماعية، وما أنا إلا منفذ للقرارات التي تتخذها هذه القيادة التي كانت في تلك الفترة غير منسجمة»⁵.

¹ -Meynier: Op.Cit.P216.

² -Couriére : **les Feux...** , Op.Cit, P919.

³ -Ibid.

⁴ -بن خدة : **شهادات ...**، مصدر سابق، ص 105.

⁵ -بن خدة : **شهادات ...**، مصدر سابق، ص 105.

إن ما يفهم من كلام بن خدة، هو أنه كان يرغب في إنهاء مهام أعضاء هيئة الأركان، نظرا للأزمة التي أحدثوها في مختلف مؤسسات الثورة، والتي تنعكس حتما على الأوضاع الداخلية والخارجية للثورة، لكن بعض الوزراء في الحكومة عارضوا هذا الإجراء، ونعني بوصوف وبن طوبال، الذين كانا دوما حريصين على حماية أعضاء هيئة الأركان، ولم يكن بمقدور بن خدة تجاوز سلطة هذين الوزيرين نظرا للسمعة والوزن القوي الذي كانا يتمتعان به داخل الحكومة، ومن جهة أخرى نجد أن بن خدة قد وضع المصلحة العليا للثورة فوق كل الاعتبارات، وقرر إعادة أعضاء الهيئة المفصولين إلى مناصبهم تجنباً لآية مواجهة أو انقسام قد يمس بوحدة الجيش على الحدود الشرقية والغربية للبلاد¹.

ومع ذلك نجد أن أعضاء هيئة الأركان لم ينظروا إلى قرار بن خدة بهذا المنظار وإنما اعتبروه انتصار جديد لهم على الحكومة المؤقتة، وبدل أن يعملوا سوياً مع هذه الأخيرة لمواجهة المرحلة القادمة من الكفاح الشعب الجزائري (المفاوضات) نجد أنهم واصلوا حملتهم الدعائية ضد الحكومة، وفي مقدمة أعضاءها: بن خدة وكريم وقد تجلّى الأمر كذلك خلال الاجتماع الوزاري الذي ترأسه بن خدة في بداية شهر جانفي 1962، بمدينة المحمدية بالمغرب الأقصى، حيث برزت إلى السطح أزمة جديدة سببها الرئيسي هم أعضاء هيئة الأركان، اللذين أصبحوا يطالبون بتشكيل مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني، يكون بمثابة السلطة الفعلية للثورة ويلغي تدريجياً سلطة الحكومة المؤقتة، هذا الاقتراح رفضه بن خدة وكريم، اللذان أصرا على إقالة أعضاء هيئة الأركان التي لم تستخلص الدروس من الأزمات السابقة وإنما استمرت في عملها الدعائي الذي يبيث الشقاق والمواجهة بين قادة الثورة في هذه الفترة الحساسة بالذات². لكن مرة أخرى نجد أن بوصوف وبن طوبال قد رفضا اقتراح كريم، واعتبروا قرار الإقالة يمكن أن يشكل مواجهة مباشرة بين وحدات جيش الحدود المساندة لقادة هيئة الأركان والحكومة المؤقتة³.

و الواقع أن بوصوف وبن طوبال كانا يرميان إلى قطع الطريق أمام كريم الذي أصبح مع مر الأيام يحظى بدعم شعبي ودولي كبيرين، خصوصاً بعد ترأسه الوفد الجزائري في المفاوضات التي انطلقت منذ ماي 1961، وهذه "اللعبة"، التي لم يتقن قواعدها كل من بوصوف وبن طوبال ستكلفهما غالياً، خلال

¹ -Stora: Op.Cit,P129.

² -Courrière: **les Feux ...**, Op.Cit, P925.

³ - Ibid, P925.

المرحلة الانتقالية ، أي بعد انتهاء المفاوضات الجزائرية الفرنسية في مارس 1962¹.

أما بالنسبة لأعضاء هيئة الأركان ، فقد استغلوا نفوذ بوصوف وبين طويال داخل الحكومة المؤقتة من جهة ، وخلاف هـذين الأخيرين مع كريم من جهة أخرى ، لفرض سلطتهم على هيئة الأركان وتكريس الخلاف مع الحكومة المؤقتة ، هذا الخلاف اتضحت معالمه أكثر خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بين 22 و 27 فيفري 1962 ، أين نجد المعارضة الشديدة التي أبدتها أعضاء هيئة الأركان بخصوص مشروع المفاوضات التي شرعت فيها الحكومة المؤقتة واعتبرته بمثابة "استعمار جديد" تهدف فرنسا من خلاله إلى الإبقاء على تواجدها في الجزائر ، متهمين في ذلك بن خدة بالطواطئ مع كريم الذي لم يحسن الدفاع عن القضية الجزائرية في كل اللقاءات التي جمعتة مع الطرف الفرنسي².

إن ما يفهم من هذه الانتقادات التي وجهها أعضاء هيئة الأركان ضد الحكومة المؤقتة التي يرأسها بن خدة ، ما هي في الحقيقة إلا دعاية مغرضة هدفها الأساسي هو الإنفراد بالسلطة وعزل القاعدة الشعبية عن الحكومة تحسباً لمرحلة ما بعد المفاوضات ووقف إطلاق النار³ ، وإذا لم يكن الأمر كذلك كيف نفسر اكتفاء أعضاء هيئة الأركان بالمعارضة والانتقاد والتهجم على الحكومة ، دون تقديم البديل ، وبمعنى آخر ، إذ كانت المفاوضات مع الطرف الفرنسي تعتبر حقا "استعمار جديد" ما هو الحل الذي كانت هيئة الأركان تراه أكثر ملاءمة واستجابة لطموحات الشعب الجزائري؟.

لم يقدم أعضاء هيئة الأركان حلولاً أخرى ، في خلافها مع بن خدة بشأن المفاوضات ، ما عدا حل واحد يتمثل فيما يسمونه "ديان بيان فو الثانية" ، أي الانتصار على الطريقة الفيتنامية ، ونقصد بذلك ، مواصلة الحرب إلى غاية الانتصار عسكرياً في الميدان⁴ ، فهل من المعقول أن يحقق أعضاء هيئة الأركان خيارهم العسكري؟ وهم الذين عجزوا حتى في الاقتراب من الحدود ، وقد أشرنا سابقاً إلى رفضهم لعدة مرات وأمر الحكومة المؤقتة التي تقضي بدخول جيش الحدود

¹ -Ibid, P929.

² -Abbas : **L'autopsie** ..., Op.Cit, P256.

³ -Hamdani : Op.Cit,P 239.

⁴ -Courrière : **les Feux**..., OP.Cit,P923

إلى الميدان المعركة ، كما عجزوا كذلك عدة مرات في تمرير الأسلحة إلى الولايات الداخلية¹.

لاندري كيف ينوي أعضاء هيئة الأركان تحقيق الانتصار العسكري بأيدي فارغة؟ وهل كانوا ينوون التضحية ، بمليون أو ثلاثة ملايين أخرى من الشهداء؟.

أما بالنسبة إلى التهمة التي حاولوا إلصاقها بين خدة وبعض أعضاء الحكومة، فهي ديماغوجية واضحة، أراد من خلالها أعضاء هيئة الأركان ضرب مصداقية الحكومة المؤقتة التي كان يعول عليها غالبية الشعب الجزائري في قيادته نحو الاستقلال، ورغم ذلك فإن التهمة في حد ذاتها تعتبر في منتهى الخطورة ، والأخطر من ذلك -حسب رأينا- هو السكوت عنها لأن عبارة "الاستعمار الجديد" ، تعني بطريقة مباشرة الطواطؤ مع العدو ، وخيانة عضى لمبادئ الثورة التحريرية، وللأسف الشديد نجد أن أغلبية المؤرخين في كتاباتهم التزموا الصمت عن هذه المسألة؟.

أما نحن ، فنقول بكل تواضع وموضوعية، أن هذه التهمة باطلة ولا أساس لها من الصحة، ويبدو أن بومدين لم يكن على دراية بان في الوقت الذي كان ينعم فيه بنور العلم في الأزهر الشريف ، كان بن خدة يعاني من أبشع أنواع التعذيب داخل مقرات "الدي أس تي" (DST) بسبب نشاطه الدعائي ضد الاستعمار الفرنسي، وفي نفس الوقت كان كريم قد حكم عليه بالإعدام غيابيا بالإعدام بسبب مناهضته للنظام الاستعماري كذلك، فهل يعقل أن تصدق تهمة "الاستعمار الجديد على بن خدة أو كريم؟.

2-3-المفاوضات مع الطرف الفرنسي:

في الوقت الذي كان بن خدة ، يسعى إلى كسب المزيد من الدعم العسكري والديبلوماسي للقضية الجزائرية، في إطار دول عدم الانحياز ، كان الجنرال ديغول يستمع إلى مستشاريه وفي مقدمتهم السيد برنار تريكو Bernard Tricot ، الذي تجرأ بمصارحته بما يجري في الجزائر وما ترتب عنه من عواقب وخيمة بالنسبة للشعب الفرنسي².

أما عن الجزائر فقد توقف تريكو طويلا عند المظاهرات الشعبية التي نظمتها جبهة التحرير الوطني، بمناسبة الفاتح والخامس جويلية 1961 ، وقدم شروحا وافية عن اللافتات والشعارات التي كانت تنادي بوحدة الشعب ووحدة التراب الوطني، وتعبير عن مساندة الجماهير السياسية الحكومة المؤقتة

¹ -Abbas: **L'autopsie...**, Op.Cit,217.

² -الزيري : **تاريخ ...**، مرجع سابق ، ص 225.

وتطالب بالتفاوض معها على أساس الاستقلال الكامل للتراب الوطني، بما في ذلك الصحراء، لم ينس المستشار تذكير ديغول بأن تلك المظاهرات قد كلفت الشعب الجزائري حوالي مائة قتيل وأزيد من أربعمئة جريح، كما أطلعه أيضا على تصاعد العمل العسكري والفدائي الذي تقوم به جبهة التحرير الوطني، التي أصبحت بالفعل تسيطر على كافة التراب الجزائري، و من جهة أخرى فإنه لم يخف عليه تزايد النشاط التخريبي الذي تقوم به منظمة الجيش السري¹.

و أما عن فرنسا، فإن جل التقارير أجمعت على أن أغلبية الشعب فيها، أصبحت لا تخفي تدمرها من سياسة الجنرال ديغول التي طغت عليها حرب الجزائر، بما فيها من قتل وتغذيب وتمرد الجنرالات - في الوقت الذي تزيد فيه الأوضاع تدهورا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خاصة².

ولم يكن الجنرال ديغول متعودا على سماع مثل هذه الحقائق المزعجة، خاصة بعدما تناقلت مختلف وكالات الأنباء العالمية في اليوم السابع والعشرين من شهر أوت 1961، تعيين بن خدة على رئاسة الحكومة المؤقتة خلفا لفرحات عباس³.. وعلى هذا الأساس، ورغبة منه في طمأنة الحكومة المؤقتة الجزائرية الجديدة ودعوتها إلى استئناف المفاوضات، شرع الجنرال ديغول في سلسلة من الزيارات إلى فرنسا، في كل مناسبة كان يتطرق إلى موضوع الجزائر للتأكيد على انه لم يعد متمسكا بالطرح الذي منع الطرفين من التقدم في طريق الحوار، في الخامس من شهر سبتمبر 1961 عقد ندوة صحفية تعرض فيها لمسألة الصحراء بكيفية لم تكن متوقعة، إذ اعترف بسيادة الجزائر عليها، واعتبر ذلك من البديهيات التي لا تقبل المناقشة ومما جاء في تلك الندوة الصحفية « أن سياستنا لن تكون إلا تلك التي تضمن مصالحنا وتأخذ الواقع بعين الاعتبار، أما مصالحنا فتتمثل في حرية استغلال البترول والغاز اللذين اكتشفناهما، وفي ان تكون لنا مطارات وحقوق النقل، أما الواقع فإنه لا يوجد جزائري واحد لا يفكر في كون الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، ومعنى ذلك أن مسألة الصحراء أمر مفروغ منه»⁴

¹ -Henissart: OP.Cit.P 216

² -Tricot: Op.Cit, P186

³ -Harbi: **le FLN...**, OP.Cit.289.

⁴ -Tricot : Op.cit , P187.

هكذا إذن لم يعد هناك ما يحول دون تقدم المفاوضات ولا مانع من استئنافها خاصة أن ديغول ، أكد في ندوة أخرى بتاريخ الثامن من سبتمبر 1961 صرح بأن: **«الاستفتاء سيقود إلى تأسيس الدولة الجزائرية وبعد ذلك تجري الانتخابات التي ستنبثق عنها الحكومة النهائية»**¹.

و قد درس بن خدة، جميع تصريحات الجنرال ديغول، وحينما لمس فيها جدية ورغبة في وضع حد للحرب، قدم اقتراحا عمليا يهدف إلى تحقيق ذلك مع اختصار الطريق ، بالفعل فإنه أعلن يوم 24 أكتوبر 1961 **«أن جبهة التحرير الوطني مستعدة لوقف إطلاق النار فوراً مقابل تخلي فرنسا عن فكرة تقرير المصير وإعلانها عن استقلال الجزائر، بعد ذلك تحال القضايا المختلفة مثل وضع الأقلية الأوروبية، وإجلاء القوات الفرنسية والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي على الحكومة الجزائري المستقلة»**².

و بعد هذه الفكرة التي اقترحها بن خدة، بأربعة أيام فقط وقع لقاء بين الوفد الجزائري ونظيره الفرنسي في مدينة بال السويسرية ، ودام يومي الثامن والتاسع والعشرين من شهر أكتوبر 1961³، درست خلالهما وثيقة عمل صادرة عن الحكومة الفرنسية، تتضمن مجموعة من النقاط الأساسية، تتمثل فيما يلي:

- احتفاظ فرنسا بالمنشآت العسكرية التي تمكنها من الإبقاء على اتصالها بإفريقيا ومن مواصلة تجاربها النووية والفضائية⁴.

- إنشاء هيأت مشتركة لإستغلال الثروات الطبيعية الجزائرية مع تأكيد الحقوق المكتسبة في مجال التنقيب عن البترول والغاز.

¹ - Tricot : Op,Cit.

² -يقول بن خدة « أن هذا الاقتراح لا يعدوا أن يكون مجرد القيام، بمبادرة سياسية إذ كان ديغول آنذاك هو البادئ دائما باتخاذ المبادرات وكان هدفنا من اتخاذ هذه المبادرة يرجع إلى أسباب لها علاقة بالوضع الداخلي، إذ كنا نخشى قبل كل شيء من المرحلة الانتقالية ،أي تلك المرحلة التي تسمى بالانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم ،كما كنا نتوقع أيضا الخطر من المنظمة الجيش السري، » ولمزيد من الإطلاع أنظر في كتاب بن خدة: **شهادات ومواقف** .

³ -كان الوفد المشارك في هذا اللقاء يتألف من : سعد دحلب ،محمد أصدقاء، بن يحي ، أما الوفد الفرنسي حضر كل من كلود شوياي Claude chaillet لوسي Bruno de leusse إضافة إلى الوسيط السويسري السيد واليفي لونج Olivier long

⁴ -Dahleb : Op.Cit ,P152

- بالنسبة للأقلية الأوروبية ،منحهم الازدواجية في الجنسية ، احترام دينهم ولغتهم وحالتهم الشخصية، وتمتعهم بكامل الحقوق المدنية.
 - الضمانات التقنية المتعلقة بتقرير المصير ، تتولاها الهيئة التنفيذية المؤقتة، التي ستتكفل بوضع قوائم المنتخبين وتشرف على سير الانتخابات بواسطة لجان الرقابة¹.
 - وضع المرسى الكبير لمدة غير محدودة ،تحت تصرف الجيش الفرنسي وكذلك قاعدة رقان
- وبهذا اعتقد الفرنسيون بأن المحادثات تنتهي في نهاية نوفمبر ،و الإعلان عن وقف إطلاق النار سوف يعلن في بداية 1962، وبعد رفع جلسة هذا اللقاء في 29 أكتوبر 1961، اتفق الوفدان على أن يرد الوفد الجزائري عن المقترحات الفرنسية، خلال لقاء آخر ،برمج له أن يكون في نفس المكان "بال" يومي 9-10 نوفمبر 1961.
- لكن قبل إجراء هذا اللقاء ،عقد بن خدة اجتماعا وزاريا، درس خلاله جميع المقترحات الفرنسية، وخرجوا أثناء هذا الاجتماع بعدة ملاحظات كانت بمثابة الموقف الرسمي للحكومة المؤقتة اتجاه بعض المسائل العالقة بين الطرفين².
- وفي التاسع نوفمبر 1961، انتدب بن خدة كل من رضا مالك وبن يحي لحضور لقاء "بال" الثاني³، والتعبير عن موقف الحكومة المؤقتة ،بخصوص المقترحات الفرنسية، هذا الموقف الذي اختصره أعضاء الوفد الجزائري في النقاط التالية:
- بالنسبة للأقلية الأوروبية: فإنها تختار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية فقط بدون ازدواجية الجنسية، وأضاف الوفد الجزائري أيضا بأن مشاركة الأقلية الأوروبية في مجالس المنتخبة تكون حسب الأهمية العددية⁴.
 - بالنسبة للتواجد العسكري، وبخصوص مرسى الكبير، هذه القاعدة البحرية ، يجب أن تكون سيادة الجزائر عليها كاملة، أما استغلالها من طرف فرسا، فلا يكون إلا بعقد إيجار قابل للتجديد.

¹ -Redha Melek : L'Algérie à Evian , Histoire des négociations Secrètes , (1956-1962) , 2d ,Dahleb , Alger , 1993, P170.

² -Olivier long : le dossier Secret des Accords d'Evian , Une mission suisse pour la paix en Algérie, OPU , Benaknoun , Alger , 1989, 184.

³ Melek : Op.Cit, P"178.

⁴ -Dahleb : Op.Cit.P161

- كما ألح الوفد الجزائري على وقف التجارب النووية والفضائية على كامل التراب الوطني ، وبين أن القواعد العسكرية التي تحتفظ بها فرنسا في الجزائر لا تستخدم لضرب الدول الإفريقية ، وكذلك وضع جدول زمني لجلاء القوات الفرنسية¹.

- بالنسبة للمرحلة الانتقالية التي تمتد من تاريخ وقف إطلاق النار إلى إعلان نتائج الاستفتاء ، فقد حددها الوفد الجزائري بستة أشهر.

- أما الهيئة التنفيذية المؤقتة، يجب ان يترأسها جزائري ، و تقوم هذه الهيئة بالتحضير للاستفتاء والتكفل بالشؤون الإدارية²

كما جاء في رد الوفد الجزائري، ضرورة إشراك الوفد الجزائري المعتقل بـ "ألوني" خاصة أن أحد شخصيات الوفد "بن بلة" دخل في إضراب عن الطعام، احتجاجا على أمر السلطات الفرنسية القاضي بعدم السماح له بالمشاركة في المفاوضات لاعتبارات بروتوكولية كما زعم الطرف الفرنسي³.

وبعد رد الوفد الجزائري على كل النقاط التي طرحها الجانب الفرنسي، رفعت جلسة هذا اللقاء يوم 10 نوفمبر 1961، واتفق الطرفان على أن تبقى الاتصالات بينهما، بالفعل كان ذلك إلى غاية لقاء جوكس- دحلب، حيث كان الأول مرفوقا بدولوس، والثاني مرفوق بـ "بن يحي" في 09 ديسمبر 1961، خلال هذا اللقاء الح فيه دحلب على ضرورة توضيح الموقف الفرنسي لمقترحاته، كما طلب أيضا بضرورة زيارة الوزراء المعتقلين بـ "ألوني"⁴، وبعد ذلك دخل دحلب إلى تونس ليعلم بن خدة بنتائج هذا اللقاء، ثم طرحها على مجلس الوزراء الذي عقد اجتماعا بالمحمدية (المغرب) في أوائل جانفي 1962 (- 04-10 جانفي 1962).، تم خلال هذا الاجتماع دراسة ومناقشة جميع الاقتراحات الفرنسية، والاستعداد للقاءات القادمة، خاصة بعدما وافق كل الوزراء على مواصلة المفاوضات رغم معارضة قادة هيئة الأركان لهذه الفكرة⁵.

¹ - Ben Khedda : les accords d'Evian , la Fin de la guerre d'Algérie , OPU, alger, 1998, P31.

² -Ibid

³ -Long: Op.Cit, P107.

⁴ -تحصل الوفد الجزائري على موافقة من طرف السلطات الفرنسية تقضي بزيارة الوزراء المعتقلين وتم ذلك يوم 30/12/1962 بواسطة بن طوبال وبن يحي .

⁵ -Courière : les Feux..., Op.cit, 919.

بعد انتهاء الاجتماع الوزاري الذي عقدته الحكومة المؤقتة في بداية جانفي، وبعد ربط الاتصال بالوزراء المعتقلين بالنوي، تقرر لقاء آخر بين الوفد الجزائري والفرنسي، وكان هذه المرة بمدينة "لي روس" les Rousses الفرنسية (قريبة من الحدود السويسرية) ، أيام 11-19 فيفري 1962، وقد كان الوفد الجزائري يتكون من السادة : بن طوبال ، دحلب ، محمد يزيد، بن يحي ، رضا مالك والصغير مصطفى، أما الوفد الفرنسي فقد مثله كل من لويس جوكس (Louis Joxe) وجون دوبروغلي (Jean de Borglie) وروبر برون (Robert Brun) و دولوس والجنرال دي كاماس (du camas) و كلود شابي¹.

يعد هذا اللقاء أحد المحطات الهامة في تاريخ المفاوضات الجزائرية الفرنسية حيث نوقشت فيه أهم القضايا الحساسة التي طرحت في اللقاءات السابقة ، وخلص الطرفان في النهاية إلى ما يلي².

- طالبت فرنسا بأن تحتفظ ببعض القواعد العسكرية كمرسى الكبير ومناطق التجارب النووية والفضائية.
- تمسك الطرف الفرنسي بمبدأ ازدواجية الجنسية للفرنسيين المقيمين بالجزائر، في حين رفض ذلك الوفد الجزائري واقترح الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية.
- جدد الوفد الجزائري مطلبه بخصوص مشاركة الزعماء الأربعة المسجونين في المفاوضات إلا أن الوفد الفرنسي رفض ذلك ووضح أن الوفد المختطف لن يطلق سراحه إلا في حالة توصل الطرفان إلى اتفاق رسمي ومقبول من طرف فرنسا والجزائر³.
- تمسك الوفد الجزائري بمبدأ الوحدة الترابية للجزائر، بما في ذلك الصحراء⁴
- اشتراط الوفد الفرنسي على ضرورة بقاء الحكومة المؤقتة خارج الجزائر إلى غاية يوم استفتاء تقرير المصير، بينما طالبت الحكومة المؤقتة المشاركة في تسيير شؤون الجزائر منذ اليوم الأول الذي يتم فيه وقف إطلاق النار بين الطرفين⁵.

¹ Tricot : Op.Cit, P285

² Op.Cit, P121.

³ -قاصدي مراح: "الملف السري للمفاوضات الجزائرية الفرنسية"، جريدة، السلام، عدد17، يوم 24/03/1991 ص 03

⁴ -Malek : Op.Cit, P342.

⁵ -Robert Brun : Carnets politiques des accords d'Evian, Plan , Paris, 1972, P175

كما اقترح الطرفان إنشاء "القوة المحلية" التي تقوم، بحفظ بالنظام خلال فترة الانتقالية، وتتشكل القوة المحلية حسب المقترحات من 40 ألف رجل قادمين من مساعدي الدرك وعشرة آلاف من فرق الأمن المتنقلة و5 آلاف من المخازنية، فرفض الوفد الجزائري إدخال المخازنية في القوة المحلية بل رفض المجندين الجزائريين الذين يقدر عددهم بحوالي 30 ألف وطالب الوفد الجزائري أن تعين قيادة القوة المحلية باتفاق مشترك بين الطرفين ، يجب أن تبدأ العمل بعد دخول وقف إطلاق النار، حيز التنفيذ بخمسة عشر يوماً¹

¹ -مرباح :مصدر سابق، ص 03.

3-3- المجلس الوطني للثورة الجزائرية يصادق على الاتفاقيات:

بعد الاتفاق النهائي على النصوص، أجل التوقيع عليها حتى يتسنى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الإطلاع عليها ودراسة كل جزئياتها.

وقد صادق عليها بعد ذلك الاجتماع في دورته المنعقدة من 22 إلى 27 فيفري 1962 بطرابلس، ماعدا أربعة أعضاء، ثلاثة من قيادة الأركان (بيومدين، قايد، منجلي)، والرابع هو الرائد مختار بويزم المدعو (ناصر).

كما أقرها ووافق عليها الخمسة المعتقلون في فرنسا (بن بلة، بوضياف، أيت أحمد، خيضر بيطاط) وقد بعثوا في هذا الشأن برسالة إلى بن خدة، أشاروا فيها إلى موافقتهم على مواصلة المفاوضات إلى غاية الاتفاق النهائي على استقلال الجزائر¹.

ثم بعد ذلك، استأنفت المفاوضات يوم 07 مارس بصفة رسمية، وقد ترأس كريم الوفد الجزائري الذي يتالف من بن طوبال، دحلب، يزيد، بن عودة، بن يحي، مالك، مصطفىاوي، والوفد الفرنسي يتكون من جوكس، بيرون، دوليس، بيكار، تيبو (Biccard Thibant) شايبي، تريكو، فانسان لابوري (Philippe Thibant) وبليزان (Plaisant)².

ولم يوقع على الاتفاقيات إلا في يوم 18 مارس 1962، وقد تحقق فعلا وقف إطلاق النار بين جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الفرنسية يوم 19 مارس على الساعة الثانية عشر زوالا³.

وسيشهد التاريخ، بالدور العظيم الواعي والمسؤول للمناضلين الذين قادوا معركة المفاوضات في شتى مراحلها، لقد استطاعوا هؤلاء أن يلائمون بين الصرامة والواقعية وعرفوا كيف يعبرون بصدق وأمانة عن جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني الممثلين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة.

لقد قيل الكثير عن هذه الاتفاقيات، ووضعت كثير من نقاط الاستفهام حول بعض النصوص ممن اتخذوا "الديماغوجية" منها في تحليلاتهم وتعاليقهم السياسية، وهم بعيدون كل البعد عن الواقع الذي كانت تعيشه الثورة في الداخل والخارج، وتجاهلوا طبيعة الظروف الدولية السائدة في تلك الفترة، فمنهم من اعتبر

¹ -Ben Khedda : les accords ...Op.cit, P54.

² - Buron: Op.Cit.P175

³ -Ben Khedda : les accords ..., Op.Cit, P37

الاتفاقيات حلا وسطا، ومنهم من اعتبرها تراجعا إيديولوجيا عن مبادئ الثورة، ومنهم أيضا من ذهب بعيدا إلى حد اعتبارها نوعا من " الاستعمار الجديد" وبالخصوص فيما يتعلق بوضعية الأقلية الأوروبية والقواعد العسكرية والعلاقات الثقافية... إلخ، وتجاهل هؤلاء المهم والأهم، وهي اعتراف فرنسا بالسيادة الجزائرية الكاملة على كافة التراب الوطني، وهذا المبدأ أو الهدف الذي كان حلما من الأحلام ها هو يتحقق على أرض الواقع، ومن منطلق مبدأ السيادة يمكن حل جميع المشاكل بما يتفق وطموحات الثورة، التي تتطلبها السيادة، ومقتضيات المرحلة الحاسمة التي كانت تعيشها الثورة آنذاك¹

4-مصير بن خدة خلال المرحلة الانتقالية:

بعد توقيع الوفد الجزائري مع نظيره الفرنسي على وثيقة اتفاقيات إفيان يوم 18 مارس 1962، ألقى بن خدة في نفس اليوم خطابا مطولا أعلن خلاله عن وقف إطلاق النار عبر كل التراب الوطني حيث قال: «... باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبتفويض من المجلس الأعلى للثورة الجزائرية، فإنني أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن ابتداء من يوم الإثنين 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر بالضبط، إنني باسم الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية، أصدر أمر إلى جميع قوات جيش التحرير الوطني المحاربة بالتوقف عن العمليات العسكرية والنشاط المسلح في جميع التراب الجزائري...»².

بهذا الإعلان إذن، دخلت الثورة التحريرية مرحلة جديدة من عمرها، وهي المرحلة الانتقالية، ويقصد بها الفترة الفاصلة بين إعلان وقف إطلاق والاستفتاء حول تقرير المصير المحدد بتاريخ 01 جويلية 1962³.

وخلال هذه المرحلة تولت الهيئة التنفيذية المؤقتة تسيير الشؤون العامة للبلاد وعلى وجه الخصوص، التسيير الإداري، التصدي لمنظمة الجيش السري والإعداد لاستفتاء تقرير المصير وتنفيذه⁴.

¹ - بن خدة: **شهادات...**، مصدر سابق، ص 143.

² - نفسه.

³ - شتواج: مرجع سابق، ص 122

⁴ - Abderrahmane Farés: **la Cruelle Vérité**، Paris، 1982، P76.

وطبقا لما جاء في وثيقة اتفاقيات إفيان، فإن الحكومة المؤقتة، بقيت في تونس مكتفية في ذلك بربط اتصالاتها بأعضاء الهيئة التنفيذية من الخارج¹

بهذا إذن أصبحت مهام بن خدة مزدوجة، بين التنسيق وتوجيه عمل الهيئة التنفيذية والإعداد لمؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة، وإن لم يجد صعوبة كبيرة في المهمة الأولى، فإنه لقي معارضة شديدة من طرف هيئة الأركان وبعض الشخصيات الثورية الأخرى، بخصوص إعداد مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة وكيفية انتقال السلطة من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلم، فما هي طبيعة هذه المعارضة التي لقيها بن خدة خلال المرحلة الانتقالية؟

1-4- تقارب هيئة الأركان والوزراء المعتقلين:

في صراعها مع الحكومة المؤقتة، لم تكن هيئة الأركان قادرة سنة 1962، على استلام السلطة بسبب افتقارها للشرعية التاريخية، فلا بومدين ولا مساعديه كانوا حاضرين ليلة الفاتح نوفمبر 1954².

لهذا السبب قررت هيئة الأركان أن تبحث لنفسها عن حلفاء سياسيين تتوفر فيهم الشروط هذه الشرعية، لمواجهة خصومها في الحكومة المؤقتة وحلفائها من بعض الولايات.

في البداية، فكر بومدين في كسب شخصية بوضياف، لكن نصيحة معاونه عبد العزيز بوتفليقة جعله يغير القائد³، فوقع اختياره على بن بلة، رغم موافقة هذا الأخير على ما جاء في اتفاقيات إفيان، التي رفضتها هيئة الأركان، إلا أنها رأت فيه "الزعيم التاريخي" الذي سيضمن من خلاله مساندة الشعب الجزائري، لذلك نجدها أنها خصته باستقبال حار عند زيارته لجيش الحدود بوجدة⁴.

هذا من جهة، و كان بن بلة يتفق مع هيئة الأركان حول كيفية حل الأزمة عن طريق تأسيس مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني خلافا للحكومة المؤقتة.

¹ -Op,Cit.P91.

² -Harbi : le FLN ...,Op.Cit, P269

³ - كان ذلك في شهر فيفري 1961، حينما تمكن عبد العزيز بوتفليقة من الاتصال سرا بالمساجين الخمسة ليعرض عليهم خطة هيئة الأركان في حل الأزمة، فوافق كل من بلة، وخبصر وبيطاط في حين رفض بوضياف وأيت أحمد، معتبرين الأمر تدخلا من طرف العسكريين

⁴ - Fathi : Op.cit, P544.

و الأهم من هذا ماجاء في تصريحه للرئيس المصري ، حين أكد له عن نيته في الاعتماد على قوات جيش الحدود للسيطرة على خصومه وإزاحة خصومه السياسيين¹

2-4- موقف بن خدة من هذا التقارب:

غداة وقف إطلاق النار ، كان بن خدة ، يعتبر الحكومة المؤقتة صاحبة الشرعية الوحيدة لاستلام مقاليد الحكم في البلاد، خاصة أنها تتمتع باعتراف ثلاثون دولة².

وفي نفس الوقت (بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار) دعى بن خدة إلى اجتماع مجلس الوزراء للتباحث حول كيفية انتقال السلطة، وفي موعد هذا الاجتماع المحدد بيوم 19 أبريل 1962، زار بن بلة جيش التحرير على الحدود التونسية الجزائرية وقام بحملة دعائية تقضي بضرورة دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بإعتبار أنه المؤسسة العليا التي تستطيع الفصل في مسألة انتقال السلطة، وهذا الأمر رفضته الحكومة المؤقتة وعلى رأسها بن خدة الذي أصر على مواصلة الحكومة نشاطها بطريقة عادية إلى غاية تشكيل أو انتخاب الجمعية التأسيسية ، أي بعد الإعلان عن نتائج استفتاء تقرير المصير واستقلال الجزائر³.

هذا التثبيت بالشرعية ، الذي دعمه انتصاره السياسي في إفيان، دفع بن بلة وبومدين إلى اتهام أعضاء الحكومة بالبرجوازية وعملاء الاستعمار الجديد.

و في ظل الصراع والاختلاف الذي طبع اجتماع 19 إفريل 1962، خرج ايت أحمد عن صمته ، ودعم فكرة دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاجتماع رغم معارضة بن خدة لذلك، فتحصل بن بلة بذلك على أغلبية الأصوات لصالح اقتراحه، وهكذا دعى المجلس الوطني إلى طرابلس⁴.

5- مؤتمر طرابلس:

شرع في الإعداد لهذا المؤتمر ابتداءا من الاجتماع الوزاري الأخير (19 إفريل 1962) ، حيث أرسلت الاستدعاءات إلى مختلف قادة الثورة بالداخل والخارج⁵.

¹ -شتواح :مرجع سابق ، ص 123.

² -نفسه .

³ -شتواح ،مرجع سابق ،ص 124.

⁴ -Ali Haroun : L'Eté de la Discorde , Algérie 1962, éd , Casbah, Alger , 2000.P13.

⁵ -حضر هذا المؤتمر ، إضافة إلى بن خدة وزراء الحكومة كل من أعضاء هيئة الأركان ، أعضاء فيدرالية فرنسا، تونس والمغرب ليلبلغ عددهم 52عضوا أنظر على هارون ص،

الهدف العام، وراء هذا الاجتماع الطارئ يتمثل أولاً في المصادقة على مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية، وثانياً تعيين قيادة أو مكتب سياسي يشرف على المرحلة الانتقالية إلى حين تنظيم المؤتمر الرسمي وانتخاب الجمعية التأسيسية¹.

وقد أسندت مهمة صياغة هذا البرنامج إلى كل من: بن بلة ومحمد يزيد وعضوان من المجلس الوطني للثورة: بن يحي ومصطفى الأشرف، رضا مالك رئيس تحرير جريدة المجاهد، محمد حربي مسؤول القيادة المركزية بوزارة الشؤون الخارجية، وعبد المالك تمام عضو سابق في المجلس الوطني للثورة الجزائرية².

وفي ظرف وجيز لا يتعدى الأسبوع، تم تحرير وثيقة هذا البرنامج بمدينة الحمامات التونسية، وهي الوثيقة التي أصبحت تعرف فيما بعد بميثاق طرابلس³

تضمنت هذه الوثيقة ثلاثة محاور رئيسية، جاء في محورها الأول، إلقاء نظرة عامة على الأوضاع التي تعيشها الجزائر، وفي المحور الثاني شرح وتحليل شروط تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية، أما المحور الثالث، فكان حول تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الشعبية، وذلك ببناء اقتصاد وطني وانتهاج سياسة اجتماعية لصالح الجماهير⁴.

وفضلاً عن هذه المحاور فقد تضمنت وثيقة البرنامج ملحقاً بالحزب وعلاقته بالدولة أهم ما جاء فيه: **«من أجل تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية لابد من وجود حزب جماهيري قوي وواعي... وأن جبهة التحرير الوطني التي ولدت في خضم معركة التحرير وجمعت عدة اتجاهات ومذاهب، قد أصبح حتمياً تحويلها إلى الحزب السياسي...»**⁵.

هذا عن الحزب أما فيما يخص علاقته بالدولة، فقد ورد بان الحزب هو الذي يضع المحاور الكبرى لسياسة الوطن⁶.

¹ -كافي مرجع سابق، ص 285.

² -Harbi : le FLN..., Op.Cit , P271.

³ -زوزو: **المرجعات** ...، مرجع سابق، ص 46

⁴ -نفسه

⁵ -أنظر محاضر اجتماع طرابلس بأرشييف المجلس الوطني للثورة، الأرشييف الوطني الجزائري Fichier N°56

⁶ -نفسه، Fichier N°155، ص 90

و رغم أهمية النقاط الواردة في هذا المشروع بالنسبة لمستقبل الجزائر إلا أنها لم تثر نقاشا ذا أهمية داخل المجلس، ما عدا بعض التدخلات المسجلة في محاور 01 جوان 1962¹.
تدخل علي كافي الذي اقترح إعادة النظر في بعض المصطلحات وتدخل مهري ومنجلي لمناقشة قضية الحزب الواحد.

وغم اختلاف توجهات وأفكار أعضاء المجلس الوطني للثورة، من جهة وضوح التوجهات الاشتراكية التقدمية في النص من جهة أخرى، إلا أن المصادقة كانت بالإجماع على وثيقة البرنامج².
هذا عن مشروع البرنامج أما، بخصوص قضية القيادة أو ما يسمى بتعيين أعضاء المكتب السياسي، فعند إثرائها احتد النقاش بين مختلف الاتجاهات حيث برز رأيان متضاربان، حول تفسير ما جاء في القانون الأساسي لجهة تحرير الوطني. بشأن القيادة والقائل " تتكفل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراث الوطني وإقامة مؤسسات نهائية..."³.

فالرأي الأول يطالب بالإبقاء على الحكومة المؤقتة حتى انتخاب الجمعية التأسيسية وهو ما ذهب إليه بن خدة ومعظم وزراء الحكومة، أما الرأي الثاني بزعامة بن بلة وبمساندة هيئة الأركان، يطالب بتعيين قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الجزائرية.

أمام هذا التضارب في الآراء تواصلت النقاشات حول خصائص القيادة إلى الجلسات المسائية من يوم 03 جوان دون التوصل لأي قرار، لذلك عين المجلس لجنة خاصة كلفها بتحديد مميزات المكتب السياسي وتعيين أعضائه، وتضم هذه اللجنة كل من: الحاج بن علا، بوبكر بوداود، تحت إشراف بن يحي، كان عملها يقوم على جمع أصوات الأعضاء حول الاقتراحات المقدمة لتشكيله هذا المكتب، أبرزها اقتراح بن بلة (أيت أحمد، بوضياف، بن بلة، خيضر، بيطاط الحاج بن علة ومحمدي السعيد) واقتراح كريم (المساجين الخمسة + كريم، بن طوبال، بوصوف ودحلب)⁴.

¹ - نفسه ص 106.

² - للإشارة فإن الجلسة الأولى من هذا الاجتماع قد افتتحت يوم 27 ماي 1962، وتمت المصادقة على برنامج الثورة الديمقراطية الشعبية، يوم 02 جوان 1962.

³ - المادة 18 من القانون الأساسي لجهة التحرير الوطني، انظر: زوزو، **المحطات** ...، مرجع سابق، ص 450.

⁴ - Haroun : Op.cit , P24.

و ماكادت هذه اللجنة تنهي مهامها ،حتى سادت الفوضى في كواليس فندق الاجتماع وذلك ببروز اتجاهين متصارعين هما: إتجاه بن بلة المدعم من طرف هيئة الأركان ،و إتجاه بن خدة المدعم من طرف أغلبية وزراء الحكومة.

أمام هذا الوضع الصعب ،و إصرار بن بلة على فرض إقتراحه الذي يهدف إلى إقصاء العسكريين الثلاث (بوصوف ،كريم، بن طوبال) تدخلت لجنة تضم إثني وعشرون شخصا لإنقاذ الموقف وإيجاد صيغة مقبولة من طرف الجميع،¹ منطلقة من الاعتبارات التالية:

- ضرورة احترام الشرعية
- تحاشي أي عمل غير لائق على الأراضي الليبية
- تكذيب توقعات العدو التي تروج بانتشار الفوضى .

بعد اجتماع تشاوري لهذه المجموعة ،تم الاتفاق على حل يتمثل في تكوين مكتب سياسي يضم سبعة أشخاص هم، أيت أحمد ، بن بلة ، خيضر ، بيطاط ، كريم ، بن طوبال وبوصوف ، و حسب علي كافي قد تخلى كل من بوصوف وبن طوبال عن عضويتهم لتسهيل هذه التسوية ، لكن وشايات البعض جعلت بن بلة يرفض هذه التشكيلة ، بعد أن أبدى موافقته المبدئية له²

و في خضم هذا الإخفاق ،دعي المؤتمر إلى الاجتماع في جلسة بكامل الأعضاء يوم 05 جوان وبدأ الحديث بن يحي مؤكدا فشل اللجنة المقترحة لتعيين القيادة الجديدة بسبب عدم إقرارها على موافقة ثلثي أعضاء المجلس المطلوبة من طرف القانون الأساسي ، هذا من جهة ومن جهة أخرى رفضت القائمة حتى من طرف الذين عينوا فيها، ونقصد بذلك بوضياف وأيت أحمد اللذان امتنعا عن المشاركة في هذه القيادة³.

أمام هذا الفشل طالب أعضاء اللجنة من المجتمعين تعيين لجنة أخرى، وما كاد المجلس ينظر في هذا الفشل حتى احتد النقاش بين بن خدة وبن بلة حول عملية التصويت وصحة التوكيلات التي بحوزة الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى وهي النقطة التي اختتمت عندها محاضر الاجتماع⁴.

¹ -هؤلاء الإثنا وعشرون شخصا كانوا ممثلين لولايات الداخل ،فيدرالية فرنسا والمغرب وأعضاء من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة، أنظر: كافي ، ص 289-290

² -كافي : مصدر سابق ، 291.

³ -أنظر جلسة ،05 جوان 1962 ، Fichier ,N°57 ، مصدر سابق ، ص 150.

⁴ -لم تكن توكيلات الطاهر الزبيري هي الوحيدة المزورة، بل كذلك توكيلات الولاية الثالثة ، وهذا ما أكده الرائد سي حميمي ، في إحدى الحصص الإذاعية للقناة الوطنية الثانية، سنة 1997 ، انظر الملحق رقم : 11

و قد أكد اللذين حضروا بقية فعاليات الاجتماع، أن النقاش أخذ نبرة انفعالية، و تبادل أعضاء المجلس الوطني للثورة التهم والشتم ، و تسمم الجو حتى أن بن بلة فقد أعصابه وتلفظ بكلمات مخزية وجارحة في حق بن خدة ، ولولا ترفع هذا الأخير لتأزم الوضع أكثر، خصوصا أن استقلال الجزائر لم يتحقق بعد.

ومنذ ذلك اليوم، قرر بن خدة مغادرة قاعة الاجتماع في ليلة 6 و 07 جوان 1962 متوجها إلى تونس رفقة معظم الوزراء.

وقد فسر بن خدة انسحابه، بأنه فضل مصلحة الدولة الجزائرية على الصراعات القديمة، و مادام أن الاجتماع عجز عن تعيين قيادة موحدة، فإنه فضل الإبقاء على الحكومة المؤقتة القائمة رغم ضعفها، بالإضافة إلا أن الإبقاء عليها يمكن أن يسد الطريق أمام المتطرفين الأوروبيين (OAS) لأن أي مساس بالحكومة معناه إعطاء ذريعة للمتطرفين الأوروبيين لنقض اتفاقيات إفيان وكذلك التحضير لاستفتاء تقرير المصير، وتحويل مؤسسات السيادة من الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية، و تحضير انتخابات المجلس الوطني الدستوري، هذا المجلس كان عليه المناقشة والمصادقة على القوانين التي تحكم الدولة الجزائرية ، بعد ثلاثة أسابيع من إعلان الاستقلال ، كما كانت هناك مشكلة عودة اللاجئين مطروحة بحدة... إلخ¹

و من جهته علل بوضياف انسحابه من المكتب السياسي بقوله: **« لم أكن موافقا على ما جاء في لقاء طرابلس ، و كانت قناعتي ان هذا الاجتماع سيفرق بيننا، ذلك أنني كنت على علم بما يقوم به بن بلة من ناحية اتصالاته وتحضيراته للاستيلاء على السلطة، وقد بذلت مساعي حثيثة لتجنب أي تمزق، في هذا الإطار اتصلت ببـن خدة وبن طوبال لكن الأمر قد كان خرج من أيدينا...»²**

بهذا الانسحاب الذي وصفه بن بلة "بالمناورة" ، استطاعت الحكومة المؤقتة المدعومة من طرف الولاية الثانية والثالثة انتزاع الشرعية من القيادة الجديدة، لذلك سعى بن بلة أمام ضعف الولايتين الأولى والسادسة وتردد الخامسة إلى تقوية حلفه قبل الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي³.

¹ - بن خدة ، **شهادات ...**، مصدر سابق، ص 197.

² - خالد عمر بن قفة: **الرئيس محمد بوضياف على موعد الموت**، دار الهدى ، الجزائر، 1998، ص 86

³ - Harbi : **le FLN...**، Op.Cit, P282.

و في هذا الصدد، يذكر علي كافي مساعي بن بلة لدى الرئيس المصري تزويده بالأسلحة⁴، أما عن مساعي الحكومة المؤقتة، فبعد رحيل معظم أعضائها من طرابلس باتجاه تونس، دعا بن خدة إلى اجتماع وزاري لدراسة الأزمة وإيجاد حل لها بناءً على اقتراحين:

يتمثل الاقتراح الأول، في توسيع الحكومة المؤقتة بإدخال ثلاثة أشخاص إلى مجلسها وهم فرحات عباس، بومدين، الحاج بن علا، أما الثاني فيتمثل في تأسيس مكتب سياسي يترأسه كل من بن خدة وعباس إلى جانب ثلاثة نواب وهم: بن بلة كريم وبوضياف وبعد مناقشة قصيرة، حول هاذين الاقتراحين، رفضا في الأخير وتفاقت الأزمة من جديد².

1-5- تشكيل التحالفات السياسية والعسكرية:

خلال اجتماعات طرابلس، بدأ واضحاً تشكيل حلفين متصارعين، الأول تمثله الحكومة المؤقتة، الولايتين الثانية والثالثة، ومنطقة الجزائر المستقلة، وفيدرالية فرنسا، والثاني يتزعمه بن بلة والمدعم من طرف جيش الحدود والولايتين الأولى والسادسة³.

وقد دخل هذا التحالف الأخير، كل من فرحات عباس وأحمد بومنجل كما انضم إليه كذلك بعض الذين عارضوا محمد بوضياف قبل نوفمبر 1954، كمحمد مشاتي والزبير بوعجاج، محمد مرزوقي، عثمان بلوزداد، وبعض الأفراد اللذين عارضوا بن خدة وكريم أثناء معركة الجزائر، مثل ياسف سعدي وبوعلام موساوي⁴.

وفي بداية الأمر، استهدف بن بلة وحلفاءه، الولاية الرابعة لأنها تسيطر على العاصمة ومختلف المرافق الضرورية للدولة لذلك سارعت هيئة الأركان عن طريق أحمد بن شريف وقايد أحمد إلى محاولة إقناع مجلسها بشرعيتها في استلام السلطة، لكن رد قادة الولاية كان حازماً، حيث أصدروا قرار بتوقيف أحمد بن شريف وفرضوا عليه الإقامة الجبرية في البلدة بتهمة انحيازه لتحالف هيئة الأركان⁵.

⁴ - كافي مصدر سابق، ص 293.

² - Ben Khedda : *la Crise...* , OP.Cit, P21

³ -Haroun : Op.Cit, P71.

⁴ -Harbi: *le FLN...*, OP.Cit,P 283

⁵ -لخضر بورقعة: **شاهد على اغتيال الثورة**، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص 89.

أما قايد أحمد فقد رفضوا جميع اقتراحاته وأكدوا له حيادهم اتجاه الصراع القائم بين الحكومة المؤقتة من جهة ، وبن بلة وهيئة الأركان من جهة أخرى بقولهم : «لا يمكننا أن نوجه بنادقنا التي صوبناها إلى صدر العدو إليكم أو نصوبها إليهم، وإذا كان بإمكاننا أن نفعل شيئا ، فهو أن نوحّد الصف ونبني جزائر المستقبل التي مزقتها معارك العدو، وإذا استمر تدهور الوضع، فإننا لن نقف مكتوفي الأيدي ، ولن نسمح للعابثين بمستقبل الجزائر أن يتمادوا في عبثهم...»¹.

بعد هذا الرد الواضح ، انتقل قايد أحمد إلى الولاية الثانية للقيام بنفس المهمة لكن بمجرد وصوله ألقى عليه القبض من طرف قادتها ، وبذلك فشلت جميع مساعي هيئة الأركان المناصرة لبن بلة في بسط سيطرتها على جميع الولايات².

أما بالنسبة للحكومة المؤقتة ، فقد سعى بعض أعضائها (بوضياف وكريم) إلى كسب بعض الولايات داخل الوطن ، من خلال دخولهم إلى أرض الوطن إلى الجزائر 10 جوان 1962 واستقر في الولاية الثالثة، بغية ضمان مسانبتها ، خاصة بعدما استخدمت تفويضاتها في المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ضد الحكومة المؤقتة.³

وأمام هذه المساعي ، قررت الولايات بالداخل تنسيق العمل فيما بينها للخروج بقرار موحد ، وذلك من خلال اجتماع عام لكافة الولايات .

2-5- اجتماع زمورة 24-25 جوان 1962:

في الثاني من شهر جوان، جرت اتصالات ولقاءات أولية ، من طرف السعيد حرموش أحد ضباط الولاية الرابعة، أدت إلى عقد اجتماع في زمورة بالولاية الثالثة ، حضره مندوبو كل من الولاية الثانية، الرابعة ، المنطقة المستقلة بالعاصمة، فيدرالية فرنسا وفيدرالية تونس والمغرب⁴.

و بناء على وثائق محضر الاجتماع والتقارير المرسلة إلى الحكومة المؤقتة والولايات الغائبة فإن الهدف الرئيسي من عقده، يكمن في تنسيق العمل بين الولايات والحد من تدخلات هيئة الأركان في شؤونها⁵.

¹ - نفسه ، ص 90.

² -Harbi:le FLN, Op.Cit , P 283.

³ -Ibid, P286

⁴ -Ben Khedda: La Crise, Op.cit,P22

وقبل الخروج بالقرارات النهائية، سجل المجتمعون في مداولاتهم، الوضع الخطير الذي آلت إليه الثورة بسبب غياب قيادة موحدة، لذلك اتفقوا على تشكيل لجنة تنسيق ما بين الولايات مهمتها هي:¹

- إعداد لوائح المرشحين للمجلس التأسيسي.
- تحديد شروط المشاركة في المؤتمر
- تنظيم وحدات جيش التحرير المعسكرة عند الحدود
- إدخال الأسلحة المكدسة في الخارج.

إلى جانب هذا القرار، قاموا بتوجيه نداء إلى جميع أعضاء الحكومة يحثهم بضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية إلى حين انتخاب الجمعية التأسيسية كما طالبهم بأخذ جميع الاحتياطات للدفاع عن مقومات الأمة الجزائرية ووحدة التراب الوطني. و إلى جانب إرساء المؤسسات النهائية للبلاد قرروا إعلان حالة الطوارئ على كامل التراب الوطني.²

و عند اختتام الاجتماع حررت رسالة باسم لجنة ما بين الولايات بعثت إلى الولايات الغائبة الأولى والخامسة والسادسة، تضمنت نداء لها بالإنضمام إلى هذه اللجنة، بهدف الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحاشي خلافات القادة بالخارج والداخل، كما تضمنت كذلك التنديد من طرف المجتمعين بتجاوزات هيئة الأركان داخل الولايات، وعلى عدم قانونية نشاطها باعتبارها مستقلة منذ جويلية 1961³

و رغم هذا النداء الداعي إلى تكريس الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات بين قادة الثورة إلا أن الولايات الغائبة لم تحرك ساكنا، أما أعضاء الحكومة فعند إطلاعهم على القرارات ووافق معظم الوزراء عليها⁴، في حين كان رد خيضر وبن بلة عنيفا، حيث قدم الأول استقالته والثاني رحل إلى القاهرة دون إعلام رئيس

⁵ -تغيب عن هذا الاجتماع، كل من الولاية الخامسة، والسادسة، حيث لم ترد الأولى والسادسة على الدعوات، أما الخامسة فبقيت مترددة.

¹ -أنظر الاجتماع والتقارير منشورة بكتاب حربي(وثائق الثورة) وكتاب بن خدة (أزمة 1962)

² -أنظر محضر الاجتماع في كتاب محمد حربي: وثائق الثورة التحريرية مصدر سابق، ص 343-346.

³ -أنظر إلى نص الرسالة بنفس المصدر: ص 345.

⁴ -وصلت قرارات الاجتماع إلى الحكومة المؤقتة، عن طريق ممثلين للجنة ما بين الولايات هم: الطيب الصديقي، سي حميمي، عز الدين حرموش عن الولاية الرابعة، الرائد عز الدين عن المنطقة المستقلة وعمر بوداود عن فيدرالية فرنسا، استقبل هؤلاء في تونس من طرف: بن خدة، بن بلة، خيضر وكريم، انظر: Ali Haroun : Op.Cit .P68

الحكومة بذلك¹ وهو سلوك يثبت إتهامهما للجنة ما بين الولايات بانحيازها إلى جناح بن خدة ومناصره، حيث اعتبر اجتماع زمورة بمبادرة من بوضيف وكريم، مستندين في ذلك على رسالة الدعم التي أرسلها هاذين الأخيرين إلى المجتمعين².
و قد بلغ الأمر بأحد أعضاء هيئة الأركان أن صرح بأن اجتماع زمورة وقع بالتواطؤ مع الفرنسيين³.

2- بن خدة يقيل أعضاء هيئة الأركان:

بعد ثلاثة أيام من وصول قرارات اجتماع زمورة إلى الحكومة المؤقتة، قررت هذه الأخيرة يوم 30 جوان إقالة أعضاء هيئة الأركان، وذلك بإدانة الأعمال اللاشرعية لقادتها الثلاث وتجريدهم من رتبهم العسكرية⁴.

كما تضمنت وثيقة الإقالة كذلك، إعطاء الأوامر إلى كافة الولايات وجنود وضباط جيش التحرير الوطني بالإمتثال لقرارات الحكومة المؤقتة، وعدم السماح لأي كان بممارسة الأعمال الانقسامية، أما جنود جيش الحدود فأمرتهم برفض الأوامر الموجهة إليهم من طرف الضباط الثلاث اللذين تمت إقالتهم⁵.

و حسب بن خدة فإن الأسباب التي دفعته إلى إقالة أعضاء هيئة الأركان تتمثل في الأعمال اللاشرعية التي كان يقوم بها أعضاء هيئة الأركان داخل الولايات، وتبنيهم لحملة دعائية عنيفة ضد الحكومة المؤقتة، كإتهامها بمحاولة إلغاء وجود جيش الحدود وتعويضه بالقوة المحلية، ويضيف بن خدة: «... أمام الأعمال التمردية المتكررة من طرف الضباط الثلاثة لهيئة الأركان، واستجابة لنداء لجنة ما بين الولايات، انتهت الحكومة إلى اتخاذ عقوبات ضد هؤلاء...»⁶

نفس الأسباب ذكرها علي هارون في كتابه مستندا على تقارير⁷ كل من فيدراليتي تونس والمغرب المرسله إلى بن خدة في شهر أفريل 1962، وجل ما تضمنته هذه التقارير تندد بالأعمال

¹ -Ben Khedda : la Crise ..., Op.Cit.P23.

² -Harbi : Le FLN..., Op.Cit, P287.

³ -Ben Khedda : la crise ..., Op.Cit , P22.

⁴ -Ibid, P23.

⁵ - Ibid.

⁶ -Ibid

⁷ -أنظر علي هارون : المصدر السابق ، ص 224-221

التخريبية لهيئة الأركان عند الحدود¹، مطالبين بضرورة التدخل لوضع حد لمثل هذه الضغوطات².

وإذا كان علي هارون ، يتفق مع بن خدة حول الأسباب والدوافع التي جعلته يقدم على إقالة أعضاء هيئة الأركان ، فإن محمد حربي ، يرى بأن هذا القرار صدر من بن خدة بدافع من كريم وبوصوف³.

ومهما تكن الأسباب ، فإن القرار الذي إتخذه بن خدة في هذه الظروف ، لم يعد على الحكومة المؤقتة بأي شيء يذكر ، فلا الجنود عند الحدود ، ولا الولايات بالداخل (بعضها) امتثلوا لأوامرها⁴. وفي هذا الصدد يقول لخضر بورقعة (وهو أحد قادة الولاية الرابعة) ، بأن بن خدة لم يستوعب معطيات المرحلة، ولم يحسم بدقة عناصر الصراع والتحالفات، فعزل أعضاء هيئة الأركان ، حسب رأيه ، قرار متأخر عن أوانه لأنه صدر بعد نفوذ هذه الجماعة داخل الجيش وخارجه⁵.

وقد اعتبرت هيئة الأركان ، بأن قرار مثل هذا ليس من صلاحيات الحكومة بل المجلس الوطني للثورة وحده يمتلك تلك الصلاحية، وفي تصريحها يوم 02 جويلية ، أصدرت أمر لجميع الضباط والجنود بأن يبقوا محافظين على مناصبهم، وأن يتهيئوا للدخول إلى الجزائر⁶.

أما بن خدة ، فقد أرجع أسباب إمتثال جيش الحدود لأوامر قادة هيئة الأركان، إلى الحملة الدعائية التي قام بها هؤلاء القادة ضد الحكومة المؤقتة، حيث استطاعوا أن يظهرُوا الوزراء في أعين الجنود كأشخاص ضعفاء، وأن اتفاقيات إفيان بمثابة استعمار جديد، كما أثاروا قضية اغتيال عبان رمضان في أواخر 1957، محملين في ذلك كريم بلقاسم ، بوصوف بن طوبال مسؤولية تلك الحادثة⁷

¹-تتمثل هذه الأعمال في توقيف مسؤولي التنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني، كالمناضل يوسف الجليلي الذي توفي تحت التعذيب ، أنظر علي هارون ، مصدر سابق نص 223.

²- نفسه ص 224.

³-Harbi: le FLN ..., Op.Cit , P290.

⁴-بورقعة :مرجع سابق ، ص 103.

⁵-شتواح :مرجع سابق ، ص 137

⁶-Ben Khedda : la Crise ..., Op.Cit, P25

⁷- Chikh: Op.Cit, P406-407.

و في يوم 03 جويلية تم الإعلان الرسمي عن استقلال الجزائر، ولذلك قرر بن خدة مغادرة تونس والدخول إلى الوطن ، وقد تبعه جميع الوزراء ما عدا بن بلة وخيضر⁸.

و عند دخوله إلى الجزائر ، استقبل بن خدة استقبالا مميزا وببهجة عظيمة من طرف السكان ، خاصة بعد إشرافه على الاحتفالات الرسمية بعيد الاستقلال يومي 04 و 05 جويلية 1962². و في خضم هذه الاحتفالات الشعبية الصاخبة التي أشرف عليها بن خدة وبعض وزراء الحكومة بالعاصمة يوم 05 جويلية 1962 ، كان بن بلة قد سافر إلى القاهرة للبحث عن الدعم الخارجي، حيث تمكن من الحصول على وعد بتقديم المساعدات العسكرية من مصر³.

و من جهة أخرى بعث بن خدة برسالة إلى رئيس الحكومة الليبية السيد: محمد عثمان الصيد ، يطالبه بتسليم الأسلحة الخاصة بالثورة الجزائرية ، لكن هذا الأخير رفض تلبية هذا الطلب ، وفاء للوعد الذي قدمه لبن بلة سابقا⁴.

وحسب بن خدة ، فقد عرض عليه ملك الأردن مساعدات عسكرية لكنه رفضها مخافة أن يقحم البلاد في صراع الحرب الباردة، نظرا لارتباط الحكم الهاشمي بالنظام الأنغلوأمريكي ، وسعى بن بلة وبومدين للبحث عن مساعدات مصرية وسوفياتية⁵.

و يضيف بن خدة أن جميع وزراء حكومته كانوا ضد المواجهة العسكرية، ما عدا كريم وبوضياف اللذين صمما على ذلك⁶ في هذه الأثناء بدأت طلائع جيش الحدود تتوغل إلى الداخل حيث استطاعت الوحدة 19 بقيادة عبد الرزاق بوحارة، أن تعسكر في سوق أهراس بدون أي إعاقة⁷.

أما على الحدود الغربية ، فقد دخل 15 ألف جندي، إلى الولاية الخامسة ، بعد ما كانوا مرابطين بوجدة تحت قيادة بومدين

⁸ - عندما قرر بن خدة الدخول إلى أرض الوطن، إتهمه كل من خيضر وأن بلة، بمحاولته السيطرة على الولايات في الداخل ، لكن حقيقة الأمر لم تكن كذلك ، لأن قرار بن خدة لم يكن سوى تجسيدا لما نصت عليه اتفاقيات إفيان ، التي تضمنت دخول الحكومة المؤقتة مباشرة بعد إعلان نتائج الاستفتاء تقرير المصير والإعلان عن استقلال الجزائر .

² - بن خدة : **شهادات ...** ، مصدر سابق ، ص 390.

³ - كافي : مصدر سابق ، ص 293.

⁴ - بن فقة : **المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية**، مؤسسة الشروق الجزائر، 2000، ص 255.

⁵ - شتواج : مرجع سابق ، ص 139.

⁶ - Ben Kheeda : **la Cris ...** , Op.cit ,P30.

⁷ - Harbi : **le FLN...** , Op Cit , P293

وفور وصولهم أقاموا احتفالا بمدينة تلمسان هتفوا خلاله بحياة بن بلة ، وبذلك تشكل ما يعرف بتحالف أو مجموعة تلمسان، التي تضم إلى جانب بن بلة وهيئة الأركان ، كلا من الولاية الأولى والخامسة¹.

و بتشكيل هذا التحالف ، بدأت موازين القوى تتغير لغير صالح الحكومة المؤقتة، وقد ساهمت في ذلك مختلف التصريحات المنددة بتخاذل هذه الأخيرة ، كالتصريح الذي قام به خيضر من المغرب، القائل بن بأن بن خدة وجماعته طلبوا من الحكومة الفرنسية منع دخول قوات جيش الحدود²، وكذلك تصريح أحد الناطقين باسم جيش الحدود من الرباط بقوله «...جميع التنظيمات الجزائرية في المغرب ترفض سلطة الحكومة المؤقتة لتلتحق بجيش التحرير الوطني —ني قيادته العامة...»³.

أمام هذا الوضع المتأزم، حاولت من جديد لجنة ما بين الولايات أن توفق بين الطرفين وذلك بتشكيلها لوفد يضم كل من العقيدين محند أو لحاج ، يوسف الخطيب، والدكتور سعيد حرموش كلفته بمهمة الاتصال بين بلة بغية فصله عن هيئة الأركان، لكن هذا الأخير رفض ودعا بعد ذلك كافة الولايات للتباحث معه في مدينة تلمسان ، بهدف المصادقة على تشكيلة المكتب السياسي⁴.

و إلى حين موعد اجتماع تلمسان، اجتمعت ولايات الداخل بدورها في مدينة الأصنام (الشلف) ، في منتصف شهر جويلية ، لدراسة الوضع والأخذ بجميع الآراء ، انتهت مداولات هذا الاجتماع باتفاق مبدئي نص على ما يلي:

1- وضع حد لكل عمليات المزايدة.
2- الإسراع إلى عقد اجتماع يضم أعضاء المجلس الوطني للثورة، وفي حالة عدم حضور جميع الأعضاء ، يتم تشكيل مكتب سياسي يضم قادة الولايات الستة يضاف إليهم عضوان من فدرالية فرنسا ، وآخرين يمثلان القاعدة الشرقية والغربية⁵.

على إثر هذا الاتفاق ، انتقل مندوبوا الولايات إلى تلمسان للتباحث مع بن بلة⁶ وحسب لخضر بورقعة ، (أحد المشاركين في هذه المهمة)، فقد صمم بن بلة وجماعته أن يفرض رأيه على

¹ -Haroun : Op.Cit,P84

² - Chikh : Op.Cit.P407.

³ -Haron:OP.Cit , P84.

⁴ -شتواح : مرجع سابق، ص 140.

⁵ -Harbi : le FLN..., Op.Cit , P294.

⁶ - بورقعة :مصدر سابق ،ص 91

الجميع ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة، مستندين في ذلك على دعم كل من الولايات الأولى، الخامسة والسادسة، التي تراجعت عن اتفاق الأصنام¹.

و بذلك بدأ بن بلة يتأهب للإعلان عن تأسيس المكتب السياسي، وفق القائمة التي اقترحها في اجتماع طرابلس الأخير.

7- تأسيس المكتب السياسي وسقوط الحكومة المؤقتة:

7-1- تأسيس المكتب السياسي:

تم تأسيس المكتب السياسي بعد الاجتماع الذي ضم جماعة تلمسان يوم 20 جويلية 1962، حيث كانت هذه الأخيرة معززة بانضمام شخصيات بارزة أمثال فرحات عباس، أحمد فرانسيس وأحمد بومنجل، وفضلا عن هذه الشخصيات السياسية، كانت مدعمة عسكريا إلى جانب هيئة الأركان، بكل من الرائد عثمان عن الولاية الخامسة، العقيد شعباني من الولاية السادسة والطاهر الزبيري عن الولاية الأولى².

وبعد يومين من هذا الاجتماع، انعقد اجتماع آخر بفيلا "ريفو" بتلمسان صادق خلاله الجميع على تقرير مطول قدمه بومنجل، جاء فيه الإعلان عن المكتب السياسي الذي يتحمل مسؤولياته الوطنية إلى حين عقد مؤتمر وطني مع نهاية سنة 1962.³

وقد أثار هذا الإعلان ردود فعل كثيرة، حيث اعتبره كريم وبوضياف نوعا من الإكراه المبني على التفوق العسكري، فأعلنوا بعد أسبوع من مدينة تيزي وزو على تشكيل لجنة دفاع وارتباط للثورة، أصبحت القطب الثالث في الصرع على الشرعية بعد تلمسان والجزائر العاصمة⁴.

أما بن خدة، وباقي أعضاء الحكومة المؤقتة، فقد انتدبوا محمدي السعيد لإبلاغ بن بلة بموافقتهم على المكتب السياسي بصفة مؤقتة، إلى حين اجتماع المجلس الوطني للثورة.

وقد تطورت ردود الفعل فيما بعد، بتقديم كل من سعد دحلب وأيت أحمد استقالتهما من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة⁵.

أما على مستوى الولايات، فقد كان رد الولاية الثالثة صارما، حيث اعتبرت تشكيل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني أمر يتعلق بالمجلس الوطني للثورة، لذلك طالبت باجتماع عاجل

¹ - نفسه

² - Abbas : l'indépendance ..., Op.Cit , P117.

³ - شتواج : مرجع سابق، ص 141

⁴ - Haroun : Op.Cit, P160.

⁵ - Haroun : Op.Cit, 161

لهذا الأخير¹، أما الولاية الرابعة فقد التزمت الحياد رغم محاولات بوضياف استقطابها إلى صفه من جهة، و محاولة ياسف سعدي جرها إلى تحالف تلمسان من جهة أخرى.

و بخصوص الولاية الثانية، فقد شهدت خلال هذه الفترة، حالة من الفوضى الداخلية². انتهت بتدخل قائد الولاية الأولى الطاهر الزبيري بقواته وإلقاء القبض على قائد الولاية بوبنيدر وبن طوبال³.

بهذه الموافقة، تبددت جميع الوعود التي قطعتها الولايات الثانية والثالثة والرابعة في اجتماع زمورة، وحتى الولاية الرابعة التي التزمت الحياد، فقد أرغمت على المواجهة أمام زحف جيش الحدود على العاصمة وسعيه إلى بسط سيطرته على منطقة الجزائر المستقلة مع نهاية شهر جويلية⁴.

و مع تطور الأحداث تراجع بوضياف، و صرح بأن واجبه يقضي عليه ضرورة المشاركة في المكتب السياسي أملا في أن يجتمع المجلس الوطني للثورة في دورته العادية ويعيد النظر في تشكيلة هذا المكتب⁵.

نتيجة لهذا الموقف، عقد اجتماع يوم 03 أوت بالجزائر العاصمة، يضم جماعة تيزي وزو الممثلة من طرف بوضياف، كريم، محند اولحاج، وجماعة تلمسان الممثلة من طرف خيضر وبيطاط وأسفر عن النتائج الآتية⁶:

- الاعتراف بالمكتب السياسي بصفة مؤقتة (لمدة شهر)
- إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية خلال شهر أوت (حوالي 27 منه)
- يعيد المجلس الوطني للثورة الجزائرية النظر في تشكيلة المكتب السياسي، بعد إجراء الانتخابات وعند انتهاء هذا الاجتماع، ألقى بن خدة خطابا مطولا أبدى خلاله موافقته على قرارات الاجتماع، موضحا في ذلك خطورة الأوضاع التي تعيشها الجزائر في تلك الفترة⁷

¹ -Op,Cit, P148

² -تتمثل هذه الفوضى في محاولة أحد قادة الولاية وهو العربي بن رجم بسط سيطرته على قسنطينة ليلة 24-25 جويلية وذلك بمساعدة قوات الولاية الأولى وبدعم من هيئة الأركان في إطار سعيها لفرض نفوذها على الولايات أنظر, Harbi le FLN ...Op.Cit, P296.

³ -Haroun: Op.Cit, P153

⁴ -Ben Khedda : **la Crise ...**, OP.Cit.P32.

⁵ -Haroun : OP.Cit, P166

⁶ -Ben Khedda : Op.Cit , P32.

⁷ -أنظر النص الخطاب كاملا، في كتاب بن خدة : **شهادات ومواقف**، ص 37.

و بعد إبرام هذا الاتفاق ، استقر المكتب السياسي بالعاصمة لياشر مهامه ، حيث كلف بن بلة بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة، خيضر بالأمانة العامة، للإعلام والمالية ، إلى جانب مصلحة الارتباط والاستخبارات التي تخلى عنها بوصوف، بوضياف بالعلاقات الخارجية، بيطاط بتنظيم جبهة التحرير الوطني ، محمدي السعيد بالتربية والصحة وأخيرا الحاج بن علا بالشؤون العسكرية.¹

2-7- سقوط الحكومة المؤقتة:

لم يدم عمر الاتفاق الذي جمع الحكومة المؤقتة ، بجماعة بن بلة يوم 02 أوت 1962، سوى بضعة أيام ، حيث تجدد الخلاف بينهما حول كيفية تعيين أسماء المترشحين في الجمعية التأسيسية ، واشتد الخلاف بين الطرفين أكثر ، لما رفض قادة الولاية الرابعة إدراج بعض الأسماء في لوائح مرشحيها ، أمثال عبد الرحمان الفارس ، الشيخ خير الدين ... إلخ.²

أدى هذا الخلاف إلى تطور المواجهة بين الطرفين ، ابتداءا من يوم 20 أوت 1962، حيث جرت حوادث في أعالي القصبة بين أفواج ياسف سعدي وجنود الولاية الرابعة.³

و في 24 من نفس الشهر ، أعلنت الولايات الثالثة والرابعة أن مجلسيهما سيبقيان قائمين إلى حين تشكيل دولة جزائرية منبثقة عن الجمعية التأسيسية المنتخبة بشكل قانوني .

وفي المقابل أعلن خيضر استحالة قيام المكتب السياسي بمهامه أمام "تمرد مجلس الولاية الرابعة" -على حد قوله- فردت هذه الأخيرة رفقة الولاية الثالثة ، بأنهما سيواجهان أي اعتداء على العاصمة، وتم توقيف بعض العسكريين التابعين للمكتب السياسي.⁴

و قد تطورت الأحداث يوم 29 أوت، باصطدام أفواج مسلحة تابعة لياسف سعدي بالقصبة وقوات الولاية الرابعة، سقط على إثرها العديد من القتلى.⁵

و في تلك الأثناء دعى محمد خيضر وحدات الولاية الأولى والثانية والخامسة والسادسة وجيش الحدود إلى الزحف نحو العاصمة لإسقاط الحكومة المؤقتة التي لايزال بن خدة متمسكا

¹ - Haroun : Op.Cit 172

² -Fares : Op.Cit.P134.

³ -Harbi: le FLN..., OP.Cit, 303.

⁴ -Haroun:Op.Cit, P126.

⁵ -Harbi: le FLN..., Op.Cit, P 304.

بشرعتها وبأحقيتها في الإشراف على الشؤون العامة للبلاد إلى غاية انتخاب الجمعية التأسيسية¹.
و استجابة لنداء خيضر، بدأ جيش الحدود، زحفه على العاصمة بمساعدة قوات الولاية الثانية تحت قيادة العربي بن رجم ورايح بلوصيف، الأولى تحت قيادة الطاهر الزبيري، الخامسة بقيادة العقيد عثمان والسادسة تحت قيادة العقيد شعباني².

¹ - بن خدة: (يتحدث بعد 23 سنة) جريدة، الشعب ، عدد 6786، الجزائر، يوم 19 أوت 1985.

² - بورقعة: مصدر سابق ، ص 106.

و يذكر بن خدة، أن الكثير من الخونة إستغلوا تلك الأوضاع و أنضموا إلى القوى المتصارعة و قدر عددهم بحوالي 80 ألف مقاتل ، جميعهم كانوا سابقا في الجيش الفرنسي¹، كما ألتحق بهذه القوة أيضا القوات المحلية المقدرة بحوالي 40 ألف جندي². بدأت القوات الزاحفة على العاصمة تتقدم مرحليا لدعم مواقعها ، فمن الجنوب وصلت طلائعهم إلى حدود عين وسارة ، و من الشرق وصلت إلى مشارف سيدي عيسى، و من الغرب قاموا بمحاصرة مداخل مدينة شلف .

و من جهتها وضعت الولاية الرابعة خطة دفاعية تتصدى من خلالها إلى القوات الزاحفة فعينت الرائد بن خروف بقواته في منطقة سيدي عيسى ، الرائد رمضان عمار يعسكر في نواحي الأصنام، و تقوم قوات الرائد بورقعة بصددهم في منطقة عين وسارة .

كانت نتيجة هذا الاصطدام، نشوب معارك بين إخوة الكفاح سقط خلالها أكثر من ألف قتيل حيث يروي خالد نزار في مذكراته أن في إحدى هذه المعارك (معركة جبل ديرة بنواحي بوسعادة) ذهب ضحيتها عدد كبير من جنود الولاية السادسة ، كما روى لنا قصة الجندي الذي انتحر في منطقة حجيلا عندما لم يتحمل رؤية اقتتال الإخوة³.

و بتقدم قوات جيش الحدود ، يروي لخضر بورقعة كذلك معركة قصر البخاري التي وصفها " ببرلين الثانية" و هي المعركة التي دفعت بكل من بن بلة و العقيد يوسف الخطيب و محمد بوسماحة النزول إلى ساحة المعركة و المنادات بوقف القتال وبعدها عقد اتفاق بين الطرفين يقضي على أن يضل الوضع السياسي والعسكري على ما هو عليه و أن يجتمع أعضاء المكتب السياسي لتحضير الانتخابات على أن يتم تشكيل مجلس و حكومة وطنيين تمثل فيهما جميع الأطراف-

بهذا الاتفاق ، استقرت ثانية المكتب السياسي بالعاصمة يوم 04 سبتمبر وأعلن خيضر عبر الإذاعة عن وقف إطلاق النار ليتم الإعداد لإنتخابات الجمعية التأسيسية المحددة ليوم 16 سبتمبر، لكن سرعان ما نقض بن بلة هذا الاتفاق، بعد دخول جيش الحدود إلى العاصمة و السيطرة عليها يوم 09 سبتمبر⁴.

¹ -Haroun : OP,Cit, P 187.

² -Ben Khedda : la crise, Op,Cit, P43.

³ -خالد نزار : مذكرات اللواء خالد نزار ، ط1، مطبعة الشهاب ، الجزائر ، بدون تاريخ، ص 57.

⁴ - Haroun : OP,Cit, P197.

أما بن خدة فقد أقصي رفقة العديد من زملائه من القائمة الجديدة لمرشحي الجمعية التأسيسية وأصبح بعد هذا التاريخ أحد الأطراف المعارضة للنظام القائم في الجزائر ولم يتقلد أية مسؤولية في أجهزة الدولة¹.

و في مارس من سنة 1976 أمضى مع ثلاثة قياديين قدماء في الحركة الوطنية (فرحات عباس، لحول حسين، محمد خير الدين) بيانا يدعون فيه إلى تأسيس مجلس وطني يحدد الميثاق الوطني، و نتيجة لذلك وضع بن خدة ورفاقه تحت الإقامة الجبرية مع حجز و مصادرة ممتلكاته وتحت حكم شاذلي بن جديد، الذي أعلن فيه عن التعددية الحزبية بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 أسس مع عبد الرحمان كيوان وأعضاء آخرين في الحركة الوطنية حزبا سياسيا تحت اسم «**حركة الأمة**»².

و في عهد الرئيس اليمين زروال صدر قانون يمنع إستعمال "**الإسلام**" من طرف الأحزاب السياسية و "**حركة الأمة**" تدخل تحت طائلة هذا القانون بالتالي تم حلها و بالموزاة مع ذلك أسس بن خدة مع الشيخ أحمد سحنون و عبد الرحمن كيوان، و الدكتور أحمد بن محمد، جمعية "**التضامن الاسلامي**" في 04 مارس 1992، و ذلك تنديدا بوقف المسار الانتخابي في جانفي 1992، و تقييد الحريات الجماعية و الفردية في الجزائر.³

و بعد مرض عضال ألم به، توفي بن يوسف بن خدة في بيته بالجزائر العاصمة يوم 04 فيفري 2003، عن عمر يناهز 83 سنة، و قد شيعه إلى مثواه الأخير جموع غفيرة من محبيه و قد وري التراب بمقبرة سيدي يحي بالعاصمة.

¹ - ذكر لي سليم بن خدة، أن والده رفض عرض الرئيس بن بلة الذي اقترح عليه منصب سفير بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، نتيجة الخلاف الذي جمعتهما سابقا.

² - بن خدة: **شهادات** ...، مصدر سابق

³ - بن خدة: «**إن سياسة فرق تسد ستؤدي إلى تآزيم الوضع السياسي أكثر** ...»، حوار أجراه بن خدة في أسبوعية **العالم السياسي**، عدد 87، الصادرة يوم 10 جويلية 1995.

الملاحق :

- ملحق رقم 01:** شهادة ميلاد بن يوسف بن خدة
- ملحق رقم 02:** الشجرة العائلية لنسب بن يوسف بن خدة
- ملحق رقم 03:** محضر اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في مدريد بتاريخ 10 جوان 1957.
- ملحق رقم 04:** الكلمة التي ألقاها بن خدة في منظمة التضامن الصيني - الأفرو اسيوي
- ملحق رقم 05:** الكلمة التي ألقاها شان بي، وزير الشؤون الخارجية في الحكومة الصينية ، على شرف الوفد الجزائري .
- الملحق رقم 06:** الكلمة التي ألقاها رئيس الكونغرس العامة للعمل في الفيتنام، 13 ديسمبر 1958، على شرف الوفد الجزائري.
- الملحق رقم 07:** الكلمة التي ألقاها بن خدة في اجتماع الحكومة المؤقتة 01-12 جويلية 1959.
- الملحق رقم 08:** البيان الذي أصدره فرحات عباس إلى قادة الولايات في جويلية 1959.
- الملحق رقم 09** الوثيقة التي تتضمن قانون مؤسسات الدولة الجزائرية
- الملحق رقم 10:**القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني
- الملحق رقم 11:** شهادة الرائد سي حميمي (أحمد فاضل) في القناة الإذاعية الثانية بتاريخ 09 أفريل 1997.

الخاتمة:

إن هذا البحث المتواضع الذي خاض في بعض جوانب حياة بن يوسف بن خدة ، ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية بوجه الخصوص، وذلك منذ ميلاد في 23 فيفري 1920 إلى تاريخ استقلال الجزائر في جويلية 1962، وقد توصلت من خلاله إلى جملة من النتائج المتمثلة أساسا في النقاط التالية:

- إن بن يوسف بن خدة هو ذلك الرجل وهب شبابه للقضية الجزائرية مناضلا ومجاهدا من أجل استقلال الجزائر واستعادة حريتها ، وقد أبلى في سبيل ذلك البلاء الحسن ، ولا ينكر ذلك إلا جاحد مغرض .

-البساطة و التواضع هما السمات التي طغت على شخص بن خدة، ألبسته ثقة رفاقه في الكفاح ، فقد تدرج في المسؤوليات ، من المجاهد البسيط سنة 1955 إلى رئاسة الحكومة المؤقتة سنتي 1961-1962.

-إن بن خدة قد واجه طيلة مساره النضالي ، إحدى أكبر الأزمات التي عرفتتها الحركة الوطنية و الثورة التحريرية، و يتعلق الأمر بأزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1953-1954، وأزمة صائفة 1962، وفي كلتا الأزمتين كان ضحية السباق نحو السلطة، وفرض ما يسمى بمبدأ "عبادة الشخصية".

-إن مواجهة بن خدة ومعارضة لمبدأ عبادة الشخصية الذي كان مكرسا داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، جعلته ينفرد بفكرة القيادة الجماعية التي كانت وراء نجاح العمل الثوري .

-إن الرجل كان وطنيا متيما بالجزائر ، منذ نعومة أظفاره ، وقد كلفه هذا في العديد من الأحيان السجن و الاعتقال رغم صغر سنه

-أنه ساهم بشكل كبير في إعداد مؤسسات الدولة الجزائرية المعاصرة، كالقانون الأساسي لجهة التحرير الوطني سنة 1959. إن الرجل كان صاحب أفكار رائدة ، لعبت دور هام في تعبئة الشعب الجزائري وتأطيره ، فهو الذي كان وراء إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، وإنشاء جريدة المجاهد ، ثم إعداد النشيد الوطني "قسما" رفقة رباح لخضر ومفدي زكرياء، وهذا بالضبط نابع تجربته النضالية لجنة دعاية و النشر التي ترأستها سنة 1948 إلى غاية 1951.

-الدور الريادي الذي لعبه داخل المنطقة الجزائر المستقلة ، حيث كان أحد الأطراف الفعالة في معركة الجزائر رفقة عبان و بن مهدي .

-الحنكة الدبلوماسية التي كانت يتمتع بها، وهذا لمسناه خلال تطرقنا إلى الزيارة التي قادت إلى جمهورية الصين الشعبية سنة 1958، واكتشفنا خلالها براعة بن خدة في الحديث عن القضية الجزائرية مع أكبر زعماء العالم في تلك الفترة .

-لاحظنا كذلك أن الرجل ، يعتبر من القادة النادرين الذين بقوا أوفياء للمسار الثوري ، وذلك من خلال موافقة الواضحة اتجاه المسائل العالقة إبان الثورة التحريرية .

-حبه لوطنه وإخلاصه لشعبه جعله يتنازل عن السلطة، التي كانت الهدف الأول بالنسبة لبعض قادة الثورة خلال الأزمة 1962.

ومن خلال كل هذه النتائج و الاستنتاجات أمل أنني أنصفت بن يوسف بن خدة أو حاولت أن أكون كذلك.

تعتبر هي الأخرى، إشادة و تنويه بإنجازات الحزب، خاصة في المواعيد الانتخابية رغم حملة التزوير التي تلجأ إليها الإدارة الاستعمارية باستمرار¹.

و بعد ذلك، شرع المؤتمرين بمناقشة نص التقرير الذي أعدته اللجنة المركزية².

و على عكس الوثيقتين السابقتين، فإن هذا التقرير قد تضمن تحليلا معمقا لنشاطات الحزب و نجاحاته و عن سياسة القمع و تطور الأوضاع، و تراكم النقائص خاصة على المستويين الاستراتيجي و التكتيكي، و في المقابل اقترح مجموعة من الحلول التي من شأنها أن تقوي تواجد الحزب حاضرا و مستقبلا. و زيادة على ذلك، فإن نص التقرير، تضمن لأول مرة، نظرة شاملة و فهم عميق لواقع الجزائر و مستقبلها، و تصور واسع للمحيطين الإقليمي و الدولي و لموازين القوى فيهما، و حسن إدراك العمل السياسي و مختلف وسائل النضال لبلوغ الهدف المنشود³.

و مع ذلك فإننا لم نلمس أي أثر لموضوع الأزمة في ثنايا التقرير، شأنه في ذلك شأن الوثيقتين السابقتين، فربما كان ذلك من باب السرية و الحفاظ على وحدة الحزب و تماسكها أو أن الأزمة لم تأخذ أبعادها الحقيقية، ولم تبرز معالمها بالدرجة التي تفرض على الجميع التطرق إليها و معالجتها في هذا المؤتمر. و على كل، فإن أشغال المؤتمر، تواصلت على مدى ثلاثة أيام، سطر خلالها المؤتمرين الاستراتيجية الجديدة للحزب، و خرجوا بمجموعة من القرارات، نلخص أهمها فيما يلي⁴:

- التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية داخل الحزب.
- إعادة بعث نشاط المنظمة الخاصة، تحضيراً للعمل المسلح.
- الكفاح بكل الوسائل بما في ذلك المشاركة في المواعيد الانتخابية القادمة.

-التأكيد على مبدأ "الوحدة"، مع مختلف تيارات الحركة الوطنية، كهدف تسعى إليه دوما، حركة انتصار الحريات الديمقراطية. و في الأخير، وجه المؤتمرين، رسالة إلى مصالي، أكدوا له تعاطفهم و تضامنهم معه، اثر العقوبات التي فرضتها عليه السلطات الاستعمارية، منذ سنة كاملة.

6-مصالي يسحب ثقته من بن خدة:

¹ -Kiouane :aux sources...,op,cit,p116.

² - تتكون اللجنة التي عكفت على إعداد نص التقرير الذي عرض للنقاش في المؤتمر، من كيوان بن خدة، عبد الحميد، فروخي ولحول.

³ -زوزو: المرجعيات..., مرجع سابق، ص.09.

⁴ -Ben khedda:les origines...,op,cit ,p84

بعد أسبوع من تجديد الثقة في بن خدة على رأس الأمانة العامة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية اثر اجتماع اللجنة المركزية يوم 03 جويلية 1953 بالعاصمة⁵، شرع في زيارة إلى مدينة نيور حيث يتواجد مصالي، و ذلك يوم 12 جويلية 1953، التقى خلالها بمصالي و أطلعه على النتائج و التوصيات التي خرجت بها اللجنة المركزية في اجتماعه الأخير و ناقش معه بعض المسائل التي كانت مطروحة بحدّة، كإعادة إحياء المنظمة الخاصة و التحضير للعمل الثوري، وفي هذا الصدد يذكر بن خدة انه لما طرح الفكرة على رئيس الحزب لم يجد لديه أي اقتراح ملموس، بل اكتفى بقوله: " إذا كنت قد أشرت في السابق إلى هذه المسألة فاني أريد فقط أن ألفت انتباهكم...".⁶

و قبل أن يغادر بن خدة مدينة "نيور" ، طلب من مصالي أن يقدم اقتراحاته على شكل تقرير إلى اللجنة المركزية قبل اجتماعها المرتقب في أواخر شهر أوت من نفس السنة. لكن مصالي طلب من الأمين العام تأجيل اجتماع اللجنة المركزية إلى غاية شهر سبتمبر حتى يتمكن من إعداد تقريره و يبرز موقفه اتجاه بعض القرارات التي خرجت بها إدارة الحزب في مؤتمر أفريل 1953.⁷

في 22 أوت ، قام بن خدة بزيارة ثانية إلى مصالي، فتناقش مع الأمور التنظيمية الخاصة بفديرالية فرنسا، ثم عرض عليه مختلف التقارير التي أرسلتها هذه الأخيرة إلى اللجنة المركزية، حيث تضمنت خمس نقاط أساسية و هي:⁸

- موقفها من قرارات المؤتمر الثاني للحزب.
- مسألة الوحدة.
- سياسة المنتخبين.
- القضايا النقابية.

-الموارد المالية. و في هذا اليوم الأخير من هذه الزيارة، طرح بن خدة من جديد مسألة إحياء المنظمة الخاصة على مصالي و أطلعه على الخطوط العريضة التي سطرتها إدارة الحزب للعمل بها مستقبلا. و لكن رئيس الحزب طلب مرة أخرى تأجيل اقباع اللجنة المركزية بحجة ضيق الوقت أمامه و عدم تمكنه من دراسة كل المسائل المطروحة و إعداد التقارير بشأنها.⁹

⁵ - BEN KHADDA: Messali..., OP, Cit., p31

⁶ - نفسه

⁷ - حوار مع كيوان، مصدر سابق.

⁸ --Ben khedda: les origines..., op, cit, p75.

⁹-BEN KHADDA: Messali..., OP, Cit., p41.

بعد عودته من مدينة " نيور"، عقد بن خدة اجتماعا للجنة المركزية بتاريخ 12 سبتمبر 1953، من اجل دراسة التقرير الذي أرسله مصالي، و مع افتتاح جلسات الاجتماع تفاجأ الجميع، لما قرأ مرياح رسالة رئيس الحزب، حيث وصف السياسة المتبعة بالمنهج الإصلاحى وبالانحراف عن المبادئ الثورية للحزب، و بالتالى قرر سحب ثقته من بن خدة و في المقابل طالب الجميع تخويله السلطة المطلقة من أجل إعادة إصلاح الحزب¹⁰.

و يذكر بن خدة أنه لم يكن عنيفا اتجاه قرار مصالي، بل بالعكس فقد عرض استقالته على اللجنة المركزية فرفضتها، و بالتالى لم يبق أمامه سوى الخضوع لرأي الأغلبية¹¹.

و المعروف أن رئيس الحزب في النظام الداخلى ليس من صلاحياته عزل الأمين العام بل ترشيحه فقط، و تقوم اللجنة المركزية بقبوله أو رفضه¹².

و بذلك يكون مصالي قد فتح باب الأزمة على مصراعيه، خاصة بعدما رفض استقبال لحول الذي زاره في أواخر شهر نوفمبر ليشرح له موقف اللجنة المركزية و حسن نية أعضائها تجاه رئيس الحزب¹³.6

¹⁰- مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر، نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني(1926-1954)، دار الطليعة للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2003، ص.214.

¹¹- لم يوافق على قرار مصالي سوى عضوين فقط و هما : مزغنة و مرياح من مجموع 30 عضو.

¹²- لونيبي :مرجع سابق، ص.108.

¹³- محساس : مصدر سابق، ص.360.

1-6- أبعاد الأزمة:

عند عودة لحول من فرنسا، اطلع أعضاء اللجنة المركزية أن مصالي رفض استقباله وأنه شرع في تحريض مناضلي الحزب بفرنسا ضد اللجنة المركزية ، فزاد بذلك حجم الأزمة اتساعا بشكل ينذر بوقوع الكارثة وراح كل اتجاه سياسي يحاول التمسك بموقفه¹⁴.

و في شهر ديسمبر 1953 أصدرت اللجنة المركزية نداء لعقد مؤتمر وطني جزائري وقعه كل من لحول وكيوان، و قد أرفق هذا النداء ببرنامج عمل موجه إلى جميع شرائح الشعب الجزائريو إلى كل الاحزاب و المنظمات الثقافية ، الاجتماعية والاقتصادية¹⁵.
و قد كان رد مصالي اتجاه هذا النداء عنيفا، اذ أرسل تقريرا شديدا اللهجة إلى اللجنة المركزية المجتمعمة

¹⁴ - محساس : مصدر سابق، ص.360

¹⁵ --Kiouane :aux sources...,op,cit,p158.

قائمة المصادر و المراجع:

I - الوثائق

-التقرير الذي قدمه بن خدة حول الزيارة التي قاده إلى جمهورية الصين الشعبية في ديسمبر 1958. (الأرشيف الخاص لبن يوسف بن خدة).

-تقرير الامانة العامة للاتحاد العام للعمال الجزائريين بتاريخ 12 نوفمبر 1959.(الأرشيف الخاص لبن يوسف بن خدة).

-الكلمة التي ألقاها بن خدة أمام اللجنة الصينية للتضامن الأفروآسيوي (الأرشيف الخاص لبن يوسف بن خدة).

-الكلمة التي ألقاها بن خدة عند وصوله إلى جمهورية الفيتنام في ديسمبر 1958، (الأرشيف الخاص، لبن يوسف بن خدة).

-الكلمة التي ألقاها رئيس اللجنة الصينية للتضامن الافروآسيوي، السيد برهان شاهيدي، على شرف الوفد الجزائري في ديسمبر 1959،.(الأرشيف الخاص لبن يوسف بن خدة).

-الكلمة التي ألقاها ، نائب رئيس الحكومة الصينية السيد شوآن لي ، على شرف الوفد الجزائري ، في ديسمبر 1958،.(الأرشيف الخاص لبن يوسف بن خدة).

-المركز الوطني للأرشيف: أرشيف الثورة التحريرية

Fichier, N:56-

Fichier, N:57-

Fichier, N:155-

-محضر اجتماع وزراء الحكومة المؤقتة، بتاريخ 01-12-1959 (الأرشيف الخاص لبن يوسف بن خدة)..

-نسخة من الدفتر الأصلي ،لشهادة ميلاد بن يوسف بن خدة، رقم 14، الصادرة من بلدية البرواقية ولاية المدية بتاريخ 02 أكتوبر 2003.

II - الشهادات

-بن تومي عمار: **شهادة**، أدلى بها من خلال المحاضرة التي ألقاها بمناسبة احتفالات الذكرى الخمسون لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريون، المكتبة الوطنية، الحامة، بتاريخ 23 فيفري 2006.

-بن خدة سليم : **شهادة**، في لقائي معه، يوم 15 فيفري 2006، بالمستشفى الجامعي ، مصطفى باشا-الجزائر العاصمة-

-بن خدة سليم: **شهادة**، في لقائي الثاني معه، يوم 26 ماي 2006، بالمستشفى الجامعي، مصطفى باشا-الجزائر العاصمة-

-بن خدة سليم: **شهادة**، في لقائي الثالث معه، يوم 12-04-2007، بمقر إقامته بحيدرة-الجزائر العاصمة-

-بن الشيخ الحسين عبد الحكيم: **شهادة**، في لقائي معه، يوم 19 مارس 2006، بمقر إقامته نهج العربي بن مهدي-الجزائر العاصمة-

- بن الشيخ الحسين عبد الحكيم: **شهادة** ، في لقائي الثاني معه، يوم 21 أبريل 2006، بمقر إقامته نهج العربي بن مهدي-الجزائر العاصمة-

-بوسلامة محمد الصالح: **شهادة**، أدلى بها بمناسبة تخليد الذكرى الأولى لوفاة المجاهد حسين لحول، في : " الجمعية التاريخية و الثقافية 11 ديسمبر 1960".

-شرقي إبراهيم: **شهادة**، في لقائي معه يوم 23 فيفري 2006، بالمكتبة الوطنية، الحامة-

-شرقي إبراهيم: **شهادة**، في لقائي الثاني معه، يوم 17 ماي 2006، ساحة الشهداء، الجزائر العاصمة.

-عبد الحميد سيد علي: **شهادة**، في لقائي معه يوم 23 فيفري 2006، بالمكتبة الوطنية-الحامة-

- عبد الحميد سيد علي: **شهادة**، في لقائي الثاني معه يوم 17 مارس، بمقر الجمعية التاريخية و الثقافية 11 ديسمبر 1960، الأبيار- الجزائر العاصمة-

-عبد النور علي يحيى: **شهادة**، في لقائي معه ، يوم 23 فيفري 2006، المكتبة الوطنية ، الحامة.

-فاضل أحمد (سي حميمي) : **شهادة**، أدلى بها في إحدى الحصص الإذاعية، بالقناة الثانية، سنة 1997، (الأرشيف الخاص، لبن يوسف بن خدة).

-كيوان عبد الرحمان: **شهادة** ، في لقائي معه ، يوم 23 فيفري 2006، المكتبة الوطنية ، الحامة.

-كيوان عبد الرحمان: **شهادة** ، في لقائي الثاني معه ، يوم 13 ماي 2006، بمقر إقامته، المرادية، الجزائر العاصمة.
-لحول حسين: **شهادة**، أدلى بها، لمحمد عباس أثناء تأليفه لكتاب (ثوار...عظماء)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992.
-لغواطي عبد الرحمان: **شهادة**، أدلى بها بمناسبة احتفالات الذكرى الخمسون لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريون ، في " الجمعية التاريخية 11 ديسمبر 1960".

III- الكتب و المقالات باللغة العربية 1-الكتب:

-ابن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم: **الكفاح القومي السياسي، من خلال مذكرات معاصر**، ج 2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
-بن خدة بن يوسف: **الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957)**، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005.
-بن خدة بن يوسف: **شهادات و مواقف**، دار النعمان للطباعة و النشر، الجزائر، 2004.
-بن ققة خالد عمر: **الرئيس محمد بوضياف، موعد مع الموت**، دار الهدى ، الجزائر، 1998.
-بن ققة خالد عمر: **المؤسسة العسكرية الجزائرية و الشرعية**، مؤسسة الشروق، الجزائر، 2000.
-بورقعة لخضر: **شاهد على اغتيال الثورة**، ط 2، دار الحكومة، الجزائر، 2000.
-حربي محمد: **الثورة الجزائرية، سنوات المخاض** ، ترجمة، عياد صالح المثلثوقي موفم للنشر، الجزائر، 1994.
-الزبيري محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصرة، (1942-1962)**، ج 2، دار هومة، الجزائر، 2004.
-زوزو عبد الحميد: **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة**، دار هومة، الجزائر، 2005.
-زوزو عبد الحميد: **محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)**، دار هومة، الجزائر، 2004.
-سعد الله أبو القاسم: **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر**، ج 2، ط 2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1990.
-الشيخ سليمان: **الجزائر تحمل السلاح، أو زمن اليقين**، ترجمة محمد الحافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

- شريط عبد الله: **الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الدولية-1956**- منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.
- العمري مومن: **الحركة الثورية في الجزائر، من نجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926-1954)** دار الطليعة للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2003.
- عبد القادر حميد: **فرحات عباس، رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001**
- عبد الكريم شوقي: **دور العقيد عمروش في الثورة التحريرية (1954)**، دار هومة، الجزائر، 2004.
- قليل عمار: **ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، ط2، دار البعث، قسنطينة، 1991.**
- كافي علي: **مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي، إلى القائد العسكري (1946-1962)**، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999.
- محساس أحمد: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، (1919-1954)**، ترجمة مسعود حاج مسعود، محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعون لاستقلال الجزائر، 2002.
- نزار خالد: **مذكرات اللواء خالد نزار، ط1، مطبعة الشهاب، الجزائر، بدون تاريخ.**
- وزارة المجاهدين: **النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954**، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار، الجزائر، 2005.
- 2- المقالات:**
- بن خدة بن يوسف: "يتحدث بعد 23 سنة"، جريدة، الشعب، عدد 6786، الجزائر 09 أوت 1985.
- بومالي أحسن: "اضراب 28 جانفي 1957"، مجلة، الذاكرة، عدد 04، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996.
- حربي محمد: "مؤامرة العموري"، ترجمة، هناد، مجلة، نقد، عدد 15، 2000.
- الزبيري محمد العربي: "الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة التحريرية"، مجلة، المصادر، العدد الثاني، 1999.
- لونيسي ابراهيم: "أزمة حزب الشعب الجزائري، خلفياتها وابعادها"، مجلة، المصادر، العدد الثاني، 1999.
- مناصرية يوسف: "جريمة 08 ماي 1945، في مخططات الاستعمار الفرنسي"، مجلة، المصادر، عدد 07، 2002.
- منقوش كريم: "جرائم المنظمة المسلحة السرية في الجزائر"، مجلة، المصادر السداسي الأول، 2000.

- **المجاهد** ، عدد 34 ، يوم 24 ديسمبر 1958
- **المجاهد** عدد 37، يوم 17 مارس 1959
- **المجاهد** ، عدد 60، 25 جانفي 1960.
- العالم السياسي، أسبوعية وطنية ، عدد 87الصادرة بتاريخ 10/07/1995.

IV- الرسائل الجامعية

- بن فليس أحمد : **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962** ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 1985.
- بوقجاني أحمد: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية وثورة التحرير الجزائرية (1945-1962)** ، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 1998-1999.
- تواتي دحماني: **المنظمة السرية في الجزائر (1961-1962)** ، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1999-2000.
- سليح كمال: **المحاولات الوحدوية في الحركة الوطنية (1936-1956)** ، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2005-2006.
- شتواح حكيمة: **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية (1954-1962)** ، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2000-2001.

V-Brochures et ouvrages imprimés en langue Française

1-ouvrages non – édités :

- BEN KHADDA Ben youcef :**la sortie du C.C.E.**
- BEN KHADDA Ben youcef : **Messali, jugé par ses pairs-**

2- ouvrages – édités :

- ABBAS Ferhat : **Autopsie d'une guerre** , ed , Garnier Frères , Paris ,1980
- ABBAS Farhat :**l'indépendance confisquée(1962-1978)**,éd. Flammarion, France, 1984.
- AGERON Charles Robert : **l'Algérie des Algériens, de Napoléon III à de gaulle**, éd, sindibad, Paris,1981.
- DIB Fethi : **Abdennasser et la révolution Algérienne**, l'harmattan, 1986.
- ANNE Marie , **Duranton Grabol : le temps de L'O.A.S** , édition Complexes , 1995

- BELHOCINE Mabrouk : **le courrier ,Alger –le Caire (1954-1956)** , ed, Casbah, Alger, 2002.
- BEN KHEDDA Ben youcef: **Abane –Ben m’hidi, leur apport à la Révolution** , ed, Dahlab,Alger ,1998
 - BEN KHEDDA Ben youcef : **les accords d’Evian , la Fin de la guerre d’Algerie** , OPU, Alger, 1998
 - BEN KHEDDA Ben youcef:Alger capitale de la résistance .
 - BEN KHEDDA Ben youcef :la crise de 1962.
 - BEN KHEDDA Ben youcef:les origine de premier novembre .
- BERNARD Droz et Evelyne lever :**Histoire de la guerre d’Algérie 1954-1962** ,Paris ,Ed.seuil ,1982
- BOUALEM Bourouiba : **les syndicalistes Algériens : leurs combat , de l’éveil à la libération** , l’harmattan , Paris, 1998
- BURON Robert : **Carnets politiques des accords d’Evian** , Plon ,Paris, 1972.
- COLLOT Claude, Jean –Rpbert Henry : **le mouvement national Algérien textes , 1912-1954**,2^{eme} ed ,O.P.U, Alger
- COURRIÈRE Yves:**les Fils de la toussaint**, (la guerre d’Algerie), éd, Fayard, 1970, Tome I.
- COURRIÈRE Yves : **le temps des léopards**(la guerre d’Algerie), éd, Fayard, 1970),Tome II.
- COURRIÈRE Yves : **l’heure des colonels** ,(la guerre d’Algérie), éd, Fayard, 1970 ,Tome III.
- COURRIÈRE Yves : **les Feux de désespoir** ,(la guerre d’Algerie), éd, Fayard, 1970, Tome V.
- DAHLEB Saad : **Pour l’indépendance de l’Algérie** , mission accomplie , ed, Dahlab, Alger , 1990
- DE GAULLE Charles : **mémoires d’espoir , le reouveau , 1958-1962**, Paris , 1970.
- . FARÉS Abderrahmane :**la cruelle Vérité** , Paris , 1982.
- HAMDANI Amar : **krim Belkacem ,le lion des Djebels** ,ed Bouchene,1993
- HARBI Mohamed : **le F.L.N, mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir (1954-1962)**, ed ,jeune Afrique ,1980

- HARBI Mohamed :**les archives de la révolution Algérienne** , éd, jeune Afrique , 1981.
- HAROUN Ali : **l'Eté de la discorde** , Algérie 1962, éd, Casbah, Alger , 2000.
- HENISSART ,Paul : la dernière année de l'Algérie Française , les Combattants du crépuscule , Paris,1970.0
- HORNE Aliistaire :**Histoire de la guerre d'Algérie** , Albin Michel , Paris , 1982.
- KADDACHE Mahfoud : **Histoire du nationalisme Algérien ,question nationale et politique , 1919-1951, T2, E.N.A.L, Alger , 1993**
- KIOUANE Abderrahmane :**Aux Sources immédiates du 1^{er} novembre 1954**, ed, Dahlab, 1996
- KIOUANE Abderrahmane: **les débuts d'une diplomatie de guerre 1959-1962**, 2^{eme} edition, Dahlab, 2000
- KIOUANE Abderrahmane : moment du mouvement national , éd, Dahlab, Alger,1997
- LEBJAOUI Mohamed : **bataille d'Algérie ou bataille d'Alger**, ed.Gallimard, Paris , 1962
- LEBJAOUI Mohamed : **Vérités sur la Révolution Algérienne** , ed ,Gallimard ,paris, 1970
- LEMIRE Henri: **Histoire Militaire de la guerre d'Algérie** , éd, Albin michel , Paris , 1982
- LONG olivier : **le dossier secret des accord d'Evian , une mission suisse pour la paix en Algérie** , OPU, Alger , 1989.
- MALEK Rédha : **L'Algérie a Evian histoire des négociations secretes (1956-1962)** éd,Dahleb , Alger ,1990
- MEHSSAS Mohamed :**le Mouvement révolutionnaire en Algérie , 1919 - 1954**, ed E.N.A.L . 1993
- MESSAOUD Maadad : **chronologie de la guerre d'Algerie** , éd ENAG , Alger , 1992
- Messaouda yhahiaoui Merabet : **Société Musulemane et communautés Eurapéennes** ,Ed,Houma , Alger , 2005
- NOUSCHI André:**la naissance du nationalisme Algérien 1914-1954**,Ed minuit, Paris,1962
- KHALFA Mammeri :**Abane Ramdane ,Heros de la guerre d'Algérie** ,Ed,ENAL, 1993

- KHALFA Mammeri : **les nations unies face à la question Algérienne** , SNED , Alger , 1968
- MEYNIER Gilbert : **Histoire Intérieure du F.L.N ,1954-1962**, ed Casbah , Alger ,2003
- PAILLAT Claude : **dossier secret de l'Algérie , 13 mai 1958, 28 avril 1961**, Paris, 1968
- PAILLAT Claude: **la liquidation** , ed, Laffont , paris ,1972.
- SAADI Yacef : **la bataille d'Alger** , ENAL , Alger , 1984
- STORA Benjamin: **histoire de l'Algérie contemporaine**, ed, Casbah, Alger, 2004
- STORA Benjamin , Daoud Zakia : **Ferhat Abbas , Une autre Algérie** , éd , Casbah , Alger , 1995.
- TALEB BEN DIAB Abderrahim:**chronologie des faits et mouvements sociaux et politiques en Algérie 1830-1954** , imprimerie du centre , Alger ,1983
- TRICOT Bernard : **Les sentiers de la paix**, Plon, Paris , 1972.
- VAUJUR Jean :**De la revolte à la révolution** , Albin Michel , Paris , 1985.

3-Brochures :

- ABBAS Mohamed :« Messali un Modél charismatique » in revue , **REFLEXION**, N°4, ed, Casbah , Alger , 1998
- BEN TOBBAL Lakhder :«Fragments de mémoire», In revue **NAQD**, N°04, jannvier- mars 1993
- BOUDIAF Mohamed :«la préparation du 1 Novembre 1954» ,in revue, **Mémoria** ,N°01Special 01 Novembre 1954
- BEN KHEDDA Ben youcef :«L'histoire officielle aux prises avec les retours de mémoire», in journal, **la tribine** , du 19 Aout ,2000, P06

- BOUZEGHRANE Nadja»:Mohamed Boudiaf l’homme de Novembre« ,in journal **EI WATAN**,du 03 Novembre 2004
- ARKAT Yahia :«L’hommage du peuple au obséque de Ali Zamoum à ighil imoula »,In journal **LIBERTÉ** ,du 04septembre 2004
- COLLOT Claude : «le Front Algérien pour la défense et le respect de la liberté »in **revue Algérienne des Science juridiques, économiques et politiques** , N°02(Juin 1977)
- CHENAF Mohamed : « delegation extérieure de L’UGTA : Action Sociale et Médiation » in **Commémoration de la 50^{eme} anniversaire de la création de le UGTA**, Alger, 2006.
- HARBI Mohamed : « l’idée révolutionnaire et les nationalistes» in **ELWATAN** ,N° Special du 03 Novembre 2004

- ABDELHAMID Sid Ali: «A la mémoire du Moudjahid Hocine lehouel» ,In **Association Historique et culturelle du 11 décembre 1960**,Alger, 2006
- Messaouda yahiaoui Merabet :**les everments du 08 mai 1945in : ELMASSADR**, N°7 C.N.R.E.H.R ;1° novembre 1954ministre de mougjahidines , Alger 2002

- SIMON Jacques «Mesali Hadje ,le Messalisme et la crise du M.T.L.D»,In journal **LE QUOTIDIEN D'ORAN** , N°2166 du 03 juin 1999
- **ELMOUDJAHID** :N° special de 1^{er} novembre 1956.
- **ELMOUDJAHID** :N°08 du 05 Aout 1957.
- **ELMOUDJAHID** :N° 21 du 1^{er} janvier 1958.
- **ELMOUDJAHID** :N° 30 du 10 octobre 1958.
- **L'ECHO** , d'Alger du 2 Novembre 1954.
- **L'ECHO** , d'Alger du 18 Avril 1956.
- **LA DEPECHE DE CONSTANTINE** , du 11 décembre 1954.
- **LA REPUBLIQUE ALGERIENNE** , N° 272 du 28 septembre 1951.
- **LE JOURNAL OFFICIEL** ,N°10 du 05 Mars 1986.
- **L'OUVRIER ALGERIEN** ,N°03 du 09 Juin 1956.
- **L'OUVRIER ALGERIEN**, N°07 du 03 Octobre 1956.
- **L'OUVRIER ALGERIEN**, N°06 du 08 Aout 1959.
- **L'OUVRIER ALGERIEN**,N° Spécial du 15 Aout 1959.